منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة التاسعة والتسعون بعد المائة

199 EX/4 Part I (B)
١٩٩م ت/٤
الجزء الأول (باء)

باريس، ٢٠١٦/٣/٤
الأصل: إنجليزي

البند **٤** من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ البرنامج الذي اعتمده المؤتمر العام

الجزء الأول (باء)

التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج لعام ٢٠١٥

الملخص

أُعد التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج عملاً بالقرار ٣٨م/٩٩. والغرض منه تقديم معلومات يستند إليها المجلس التنفيذي في مناقشاته المبكرة بشأن مشروع البرنامج والميزانية الخاص بالمنظمة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (الوثيقة ٣٩م/٥)، وسوف يفضي ذلك إلى الاقتراحات الأولية التي ستقدمها المديرة العامة بشأن الوثيقة ٣٩م/٥ (خريف عام ٢٠١٦).

ويحتوي هذا التقرير على تقييم استراتيجي لأداء البرنامج في إطار البرامج الرئيسية الخمسة ومعهد اليونسكو للإحصاء ويغطي فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥، بالاستناد إلى الأدلة الخارجية التي قُدمت من خلال عمليات التقييم الخارجية، وعمليات مراجعة الحسابات، وغيرها من العمليات التي أجرتها مصادر مستقلة في الآونة الأخيرة.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٢٩٤.

جدول المحتويات

الصفحة

المقدمة ١

البرنامج الرئيسي الأول – التربية..... ٤

البرنامج الرئيسي الثاني – العلوم الطبيعية ١٨

البرنامج الرئيسي الثالث – العلوم الاجتماعية والإنسانية..... ٤٠

البرنامج الرئيسي الخامس – الاتصال والمعلومات ٦٦

معهد اليونسكو للإحصاء..... ٨٤

الملحق

المقدمة

١ – يمثل التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج عنصراً رئيسياً من عناصر **النموذج الجديد لعرض التقارير** الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الدورة الماضية للمؤتمر العام (القرار ٣٨م/٩٩)، استناداً إلى المبدأ القاضي "بالتمييز على نحو واضح بين التقارير المتعلقة بالأنشطة والمخرجات، والتقارير المتعلقة بالنتائج والنواتج المنشودة" (القرار ١٩٥م ت/٤ (خامساً)). وفي هذا النموذج الجديد، يجري تقديم التقارير بشأن الأنشطة والمخرجات سنوياً من خلال التقرير الخاص بالأداء التنفيذي، أما التقارير المتعلقة بالنتائج والنواتج المنشودة فتقدَّم مرة في كل فترة أربعة أعوام من خلال التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج.

٢ – وبوصفه نموذجاً جديداً تماماً من نماذج عرض التقارير، يُصمَّم التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج لتقديم تحليل رفيع المستوى للنواتج الخاصة باليونسكو، بما في ذلك "إدراج استعراض لمحاور العمل ونتائجها المنشودة فيما يخص كلاً من البرامج الرئيسية في التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج" والذي ينبغي استخدامه "على سبيل المثال لا الحصر، لتضمين التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج اقتراحات لمواصلة البرامج المتعلقة بها أو إعادة توجيهها، ومنها اقتراحات بشأن إمكانية تعزيز تلك البرامج أو وضع استراتيجيات للخروج منها أو إنهائها" (القرار ١٩٧م ت/٥ (الجزء الرابع، هاء)). وفي حين أن قطاعات البرنامج قد التزمت بهذا النموذج الجديد لعرض التقارير وأطره، غير أن هناك بعض التباينات في النهوج والمقاييس التي تطبقها على عمليات التقييم، وفقاً للمعايير التي حددها المجلس التنفيذي في الوثيقة ١٩٧م ت/٥ الجزء الرابع (هاء).

٣ – ويُعد التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج إضافة مُرحّب بها في أساليب التقارير الموحدة. ويستند هذا التقرير إلى استعراض أُجري داخل كل قطاع من القطاعات بالتشاور مع المكاتب الميدانية والمعاهد. وسمحت عملية الاستعراض هذه لكل قطاع من قطاعات البرنامج بتقييم واستعراض برامجه على نحو منتظم، وتلقي ردود من المرافق المركزية (وبخاصة من مكتب التخطيط الاستراتيجي (BSP) ومرفق الإشراف الداخلي (IOS)، وكذلك إدارة أفريقيا (AFR) وقسم المساواة بين الجنسين (ODG/GE)). ويتمثل الغرض من التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج في تقديم معلومات يستند إليها المجلس التنفيذي في مناقشاته المبكرة بشأن مشروع البرنامج والميزانية الخاص بالمنظمة للفترة ٢٠١٨–٢٠٢١ (الوثيقة ٣٩ م/٥)، وسوف يفضي ذلك إلى الاقتراحات الأولية التي ستقدمها المديرة العامة بشأن الوثيقة ٣٩ م/٥ (خريف عام ٢٠١٦).

٤ – ويحتوي التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج، فيما يتعلق بكل برنامج من البرامج الرئيسية، على العناصر التالية:

- **تقييم استراتيجي عام** للنواتج بشأن كل برنامج من البرامج الرئيسية مشفوعاً بتحديد مقترحات، في إطار رسم "آفاق المستقبل"، ترمي إلى إدخال تحسينات محتملة على البرنامج وإعادة توجيهه وتكييفه؛
- **تقييمات مفصلة بحسب النتائج المنشودة** (أو بحسب مجموعات النتائج أو محاور العمل أو المجالات المواضيعية، عندما تكون النتائج ذات صلة بالموضوع)؛
- **جدول** يضم تصنيفاً لكل نتيجة من النتائج المنشودة، استناداً إلى التحليل الوارد أعلاه، ووفقاً للمعايير الخمسة التي اختارها المجلس التنفيذي، وعلى أساس مقياس التصنيف "مرتفع/متوسط/منخفض".

٥ – ويتمثل الأسلوب المتّبع في إعداد التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج في إجراء تقييم ذاتي مقترن باستخدام الأدلة الخارجية التي قُدمت من خلال عمليات التقييم الخارجية، وعمليات مراجعة الحسابات، وغيرها من العمليات التي أجرتها مصادر مستقلة. وتمت الإشارة مع ذلك إلى أن الافتقار إلى التقييمات الحديثة فيما يتعلق بقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية (SHS) وقطاع الاتصال والمعلومات (CI) يمثل تحدياً ذا طابع خاص ينبغي التسليم به وسوف يجري التصدي له في تنفيذ الأعمال المقبلة. ومن باب المقارنة، كان بإمكان قطاعات التربية والعلوم والثقافة أن تُعوّل على مجموعة واسعة جداً من الأدلة. وتسعى قطاعات البرنامج في الوقت عينه إلى الاعتماد على مجموعة من المصادر لتقييم النواتج، وتشمل، في حالة قطاع الاتصال والمعلومات على سبيل المثال، آراء المستفيدين من الإجراءات التي تتخذها اليونسكو.

٦ – والفترة التي يشملها التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج رسمياً هي فترة العامين الماضية (٢٠١٤–٢٠١٥). ومع ذلك، فإن بعض الاستنتاجات، ولا سيما تلك المقترحات التي تندرج في إطار رسم "آفاق المستقبل" تستند إلى تقييم تنفيذ البرنامج لفترة أطول من نحو أربعة أو خمسة أعوام، مع مراعاة نواتج العديد من التقييمات والاستعراضات الهامة التي أخذت مكانها من قبل، والتي لا تزال نتائجها وتوصياتها تؤثر اليوم على النهوج والخيارات البرنامجية.

٧ – ويعمل الجدول، على النحو الذي أوصى به المجلس التنفيذي، على إظهار "أداء برامج اليونسكو فيما يخص المعايير المحددة في الفقرة ٥ من الوثيقة ١٩٧م ت/٥ الجزء الرابع (هاء)، وهي الملاءمة والقدرة على الإنجاز والميزة النسبية والنتائج الملموسة والاستدامة" (القرار ١٩٧م ت/٥ الجزء الرابع (هاء))، المحددة على النحو التالي:

(أ) *الملاءمة*، وتقيَّم بالأخص من خلال ما يلي:

- التوافق مع مجمل استراتيجية البرنامج الرئيسي وأهدافه؛
- الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة و/أو الأولويات الوطنية؛
- التركيز على الأولويتين العامتين: أفريقيا والمساواة بين الجنسين؛
- التركيز على البلدان والمجموعات السكانية المستهدفة (أقل البلدان نمواً؛ والسكان في أوضاع ما بعد الأزمات وما بعد الكوارث؛ والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والشباب، والفئات المهمشة).

(ب) *القدرة على الإنجاز، وتقيَّم بالأخص من خلال ما يلي:*

- قدرات الموظفين وخبراتهم؛
- الشراكات؛
- موارد هامة من خارج الميزانية.

(جـ) *الميزة النسبية/القيمة المضافة، وتقيَّم بالأخص من خلال ما يلي:*

- الطابع الفريد للبرنامج/المشروع (اليونسكو هي الجهة الفاعلة الوحيدة في هذا الحقل)؛
- أهداف البرنامج/المشروع، والقضايا الناشئة في مجالات اختصاص اليونسكو.

(د) *مساهمة بّينة ونتائج ملموسة*، وتقيَّم بالأخص من خلال ما يلي:

- نتائج ملموسة وقابلة للقياس، تعزى مباشرة إلى البرنامج؛
- مدى وضوح المشهد وبروز ملامحه.

(هـ) *الاستدامة*، وتقيَّم بالأخص من خلال ما يلي:

- العوامل المالية: القدرة المالية لليونسكو على مواصلة تنفيذ البرنامج وتحقيق النتائج المرجوة؛ وكذلك قدرة الدول الأعضاء (الجهات المستفيدة) على دعم البرنامج؛
- ملكية البلدان الشريكة: مستوى ملكية الدولة العضو للبرنامج، من حيث المشاركة فيه؛
- استراتيجية الخروج: وجود خطة للاستدامة/استراتيجية للخروج مع جدول زمني محدد تحديداً دقيقاً ونقاط خروج.

البرنامج الرئيسي الأول – التربية

أولاً – التقييم الاستراتيجي العام

٨ – في السياق العالمي الحالي، يُعد الدور الذي يضطلع به التعليم، بوصفه عاملاً من عوامل التغيير والتنمية على الصعيد الاجتماعي، أكثر أهمية مما كان عليه في أي وقت مضى. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في تحقيق أولويات التنمية في عدد من المناطق، تواجه العالم تحديات هائلة تتمثل فيما يلي: أوجه تباين وتفاوت كبيرة بين البلدان وداخل تلك البلدان؛ وأزمة هجرة بشرية غير مسبوقة؛ وارتفاع مستويات البطالة بين الشباب؛ وتنامي التطرف العنيف؛ والآثار الحادة الناجمة عن تغيّر المناخ. ويُعد التعليم حافزاً رئيسياً في المجتمع فهو يسهم في بناء السلام وتعزيز التفاهم بين الثقافات. ومن خلال تمكين الناس من اكتساب المعارف والمهارات والمواقف والقيم الضرورية لبناء عالم مستدام، ثمة قوة تحوّلية تلك التي لا غنى عنها لتنفيذ جدول الأعمال حتى عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، تمثّل مهام اليونسكو في مجال التعليم أهمية بالغة. واليونسكو، بوصفها الوكالة الوحيدة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال التعليم، فهي تحتل مكانة فريدة في المضي قدماً في برنامج التعليم على الصعيد العالمي للسنوات الخمس عشرة القادمة، وذلك من خلال الاستفادة من مهامها وبناها وخبراتها الأساسية ومن خلال ترويج النهج القائم على الحقوق فيما يتعلق بالتعليم. وسيعمل قطاع التربية في اليونسكو على الاستفادة مما تحقق من تقدم من خلال إعداد جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية والتعليم للجميع وسيتم التركيز الاستراتيجي على جدول الأعمال لما بعد عام ٢٠١٥.

٩ – وتماشياً مع ما ورد أعلاه، فقد كان الدافع من وراء تفعيل البرنامج الرئيسي الأول في الوثيقة ٣٧م/٥ يتمثل في اتباع نهج ذي شقين؛ تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتسريع التقدم نحو تحقيق غايات التعليم للجميع لعام ٢٠١٥؛ وإعداد جدول أعمال التعليم على الصعيد العالمي على طول السنوات الخمس عشرة القادمة عن طريق البناء على النجاحات والتحديات المتبقية. وقادت اليونسكو عملية الاستعراض الوطنية الخاصة بالتعليم للجميع، حيث قام أكثر من ١٢٠ بلداً، مدعوماً من اليونسكو، باستعراض أوجه التقدم المحرز. وأفضت هذه العملية إلى إجراء مناقشات بشأن السياسات ووفرت قاعدة أدلة صلبة من أجل إعداد جدول أعمال التعليم لما بعد عام ٢٠١٥. وكانت اليونسكو حاسمة في صياغتها للهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة به والمتعلقة بالتعليم، وفي تركيزها على الدور الحاسم الذي يضطلع به التعليم في جدول أعمال التنمية المستدامة الشامل.

١٠– ومن إحدى السمات الرئيسية لجدول أعمال التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، الصفة العالمية التي يتمتع بها. وتقتضي الصفة العالمية التسليم بالمبادئ والمعايير المشتركة في مجال التعليم التي تكون قابلة للتطبيق في جميع البلدان؛ وتسلّم الصفة العالمية بروابط التحديات في مجال التعليم على الصعيدين الوطني والعالمي، وتسلّم بالتالي بالالتزام العالمي بالتصدي لتلك التحديات. كما تشير صفة العالمية إلى أن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة ووسائل تنفيذه تهم جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن وضعها التنموي. ومراعاة لذلك، يتضح أن الدور والمهام الأساسية التقنينية التي تضطلع بها اليونسكو في مجال التعليم، وكذلك دورها التنفيذي تكتسب أهمية بالغة في سياق أهداف

التنمية المستدامة. وبناءً على مساهمة اليونسكو الكبيرة في الدول الأعضاء على مر السنوات الماضية، سيواصل قطاع التربية مساعدته للبلدان التي تلتزم بالإطار التقنيني في الحق في التعليم، وتوفر الخبرات التقنية اللازمة لدعم رسم السياسات، وكذلك بناء القدرات على المستوى القطري.

١١- وفي إطار الإعداد للفترة المتبقية حتى عام ٢٠١٥، اضطلعت اليونسكو بدور رئيسي في رسم ملامح جدول الأعمال الدولي المقبل للتعليم، المحدد في الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، المعتمد حديثاً، ويتمثل في "*ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع*". وطوال هذه العملية، جرى تعبئة المجتمع الدولي لتقييم التقدم المحرز من خلال برنامج "التعليم للجميع" والاتفاق على مجموعة جديدة من الغايات لعام ٢٠٣٠. وللارتقاء بكفاءة آليات التنسيق الخاصة بأنشطة التعليم للجميع التي كانت موجودة منذ عام ٢٠٠١، أجرت اليونسكو تقييماً دقيقاً للبنى القائمة وأنشأت آلية أشد تركيزاً وتبسيطاً في عام ٢٠١١. وتم إعداد جدول أعمال التعليم لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ متفق عليه من قبل الجميع وذلك من خلال آليات تنسيق معدلة لبرنامج التعليم للجميع، ومحافل دولية مثل سلسلة المؤتمرات التشاورية الإقليمية، والاجتماع العالمي للتعليم للجميع (مسقط، أيار/مايو ٢٠١٤)، والمنتدى العالمي للتربية (إنشيون، أيار/مايو ٢٠١٥). وتعزز اليونسكو مكانتها بنجاح في هذا السياق، بوصفها الوكالة الرائدة في مجال التعليم لدعم الدول الأعضاء في تحديدها لجدول الأعمال العالمي الجديد الخاص بالتعليم.[١] وها هي النتيجة تبدو جلية ومرئية للعيان ألا وهي ريادة اليونسكو الفكرية وقدرتها على دعوة الأعضاء لعقد الاجتماعات التي تيسّر مثل هذه الحوارات الرفيعة المستوى، مدعومة بخبرات تقنية عالية، وتشمل تلك الخبرات استخدامها لشبكاتها، وجمعها لوجهي عمل المنظمة المعياري والتشغيلي على مستوى البلدان.[٢]

١٢- وسيُسترشد بإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، الذي اعتمدته بالترحيب العام ١٨٤ دولة عضواً (باريس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) في تنفيذ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال إطار العمل هذا، أنيط باليونسكو مهمة قيادة وتنسيق عملية تنفيذ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن التعليم والغايات المرتبطة به. ويتمثل التحدي بالنسبة إلى اليونسكو في الحفاظ على ريادتها على الصعيد العالمي، لمواصلة دعم عملية التنسيق الشفافة والجامعة على الصعيدين العالمي والإقليمي وضمان اتباع نهج متسق مركّز على النتائج في دعم البلدان.

١٣- وقد استُثمرت موارد هامة في دعم البلدان التي يمكن ألا تحقق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، مع إيلاء اهتمام خاص لأفريقيا بوصفها واحدة من الأولويتين العامتين للمنظمة. وعلاوة على ذلك، تعطي اليونسكو الأولوية لأربعة مجالات مواضيعية – رسم السياسات والتخطيط على صعيد القطاع بأكمله؛ ومحو الأمية؛ والتعليم والتدريب في المجال التقني

---

١ بيّن التقييم الخارجي للتعليم في إطار آليات التنسيق العالمية والإقليمية للتعليم للجميع للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ (المشروع ابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦) أن "*اليونسكو، في اضطلاعها بدورها التنسيقي، نفذت سياستها تنفيذاً كاملاً*".

٢ جاء في التقييم المذكور أعلاه أن "*اليونسكو قد وفرت معلومات بشأن مضمون إطار رصد الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة من خلال التفاعل الوثيق مع شركاء التنمية الآخرين.*"

والمهني؛ والمعلمون. ويعزز أسلوب التنفيذ المتسم بالتركيز على عدد محدود من المجالات المواضيعية[٣] مع النطاق الجغرافي المحدد قدرات الدول الأعضاء، على النحو المشار إليه في التقييم الخارجي الأخير، مما يستوجب الاستمرار في المستقبل.

١٤- وتماشياً مع الأولوية العامة للمنظمة المتمثلة في المساواة بين الجنسين، بذل البرنامج الرئيسي الأول جهوداً كبيرة لمراعاة المنظور الجنساني في جميع أعماله. وتجدر الملاحظة بأن ما لا يقل عن نصف عدد المستفيدين من البرنامج الرئيسي الأول هن من الفتيات والنساء. وتم التشديد بصفة خاصة على تعليم الفتيات والنساء في مجالات محو الأمية، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والمعلمين، والصحة في مجال التعليم. ونجحت اليونسكو في دعم أكثر من ٦٠ دولة من الدول الأعضاء في إطار سعيها إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وخطتها واستراتيجياتها التربوية في المجالات الأربعة ذات الأولوية وأبرزت الانتماء الجنساني بوصفه قضية رئيسية من قضايا السياسات، بما في ذلك من خلال أنشطة بناء القدرات (وعلى سبيل المثال، اعتمدت خمسة بلدان سياسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني التي تتصدى لقضايا المساواة بين الجنسين واعتمدت ١٧ بلداً النهوض بسياسات وخطط وأنشطة محو الأمية المراعية لقضايا الجنسين). وعلاوة على ذلك، وفي "الإطار الشامل للشراكة العالمية لتعليم الفتيات والنساء"، وضعت اليونسكو شراكات قائمة بين القطاعين العام والخاص وقامت بتعبئة الأموال اللازمة من الشركات الخاصة مثل إريكسون، وهاينان، ومؤسسة تشيانغ، ومجموعة وي دونغ، وكذلك من الجهات المانحة الناشئة، من أجل تطوير البرامج المستهدفة في البلدان الأفريقية مع مراعاة أوجه التفاوت الشاسعة بحسب الانتماء الجنساني.

١٥- وبإمكان المنظمة التأثير على التوجه الاستراتيجي للجهات المانحة في الدعم الذي تقدمه تلك الجهات في المجالات المواضيعية التي تحظى بالأولوية في دائرة اهتمام اليونسكو (ومثال ذلك المجالات الأربعة التي تحظى بالأولوية والتي يموّلها برنامج بناء القدرات من أجل توفير التعليم للجميع، والمعلمين من خلال أموال الودائع الصينية، وبرنامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني الذي تموّله جمهورية كوريا) وتقوم بتعبئة الأموال لصالح البلدان المستهدفة وذلك بهدف إقامة أوجه التآزر بين مختلف عمليات التدخل[٤]. وجرى تعبئة موارد كبيرة من خارج الميزانية خلال فترة العامين الماضية باللجوء إلى

---

[٣] بيّن التقييم الخارجي لعام ٢٠١٥ الذي شمل برنامجاً من أكبر برامج قطاع التربية من خارج الميزانية وهو برنامج بناء القدرات من أجل توفير التعليم للجميع أن "*الموضوعات الأربعة التي تحظى بالأولوية تعتبر جميعها من المجالات ذات الصلة بالاستثمار، مع رسم السياسات والتخطيط على صعيد القطاع، ومحو الأمية في المناطق التي كان لليونسكو فيها تاريخ طويل، والتعليم والتدريب فيجمال التقني والمهني، وتدريب المعلمين في المناطق الناشئة التي تمثل نسبة مرتفعة من الطلب في البلدان المشاركة*". وعلاوة على ذلك، بيّن تقييم خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠١٥ بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني أن "*نهج اليونسكو المتكامل بشأن التعليم والتدريب فيجمال التقني والمهني يمتد إلى ما وراء الهدف الاقتصادي المتمثل في تزويد الأفراد بمهارات العمل. وأثبت هذا النهج أنه رائد على الصعيد العالمي فيما يتعلق بتوسيع مفاهيم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من خلال معالجة مسائل وثيقة الصلة بمهام اليونسكو، ومنها مثلاً الإنصاف، والعدالة الاجتماعية، والتعلم مدى الحياة، والتنمية المستدامة، وإدراجها في الإصلاحات التي تجريها البلدان في ميدان التعليم والتدريب فيجمال التقني والمهني. وهذا البعد الإنساني يميز اليونسكو بوضوح عن سائر الأطراف الفاعلة الدولية العاملة في ميدان التعليم والتدريب فيجمال التقني والمهني.*"

[٤] في موريتانيا، تم إعطاء زخم إضافي لمسألة الانتماء الجنساني من خلال برنامج ملالا حيث تقوم اليونسكو بدعم محو الأمية من خلال برنامجها الخاص ببناء القدرات من أجل توفير التعليم للجميع.

جهات مانحة تقليدية وناشئة، وكذلك من القطاع الخاص، بما يتماشى مع البرنامج العادي وتعزيزاً لهذا البرنامج. وفي فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥، نجح القطاع في تعبئة ما يقارب ٢٢٩ مليون دولار، أي ما يمثّل نسبة ٤٢٪ من الأموال المعبأة للمنظمة.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

١٦- في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تم إدراج الترويج والرصد والتقييم فيما يخص التعلّم كنتيجة جديدة مخصصة من النتائج المنشودة (النتيجة المنشودة ٦)، تسليماً بأهمية التعلّم للارتقاء بنوعية التعليم. وتسهم الهيئات المختلفة لليونسكو، بما في ذلك المكاتب الإقليمية، والمكاتب الميدانية، ومعاهد الفئة ١ في التعلم وفي تنمية القدرات في مجال العمل هذا. وتُبيّن الدروس المستفادة خلال فترة العامين الماضية أنه قد لا يكون من المناسب معالجة مثل هذا النطاق الواسع للعمل في إطار نتيجة واحدة من النتائج المنشودة. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى القيود المالية، لم يتسنَّ توظيف الموارد الكافية وتقديم الخبرات المطلوبة. ويتعين إعادة تصميم هذا المجال الهام من مجالات العمل في المستقبل، بغية جعله أكثر جلاءً وتكاملاً مع غيرها من المجالات التي تحظى بالأولوية والبرامج الخاصة بكل منها.

١٧- ومنذ سنوات عديدة، خصص البرنامج الرئيسي الأول النتائج المنشودة المتعلقة بالصحة والتعليم، مع التركيز بوجه خاص على فيروس/مرض الإيدز. وتُظهر اليونسكو النتائج المهمة للغاية في هذا المجال وقد تم التسليم بقدرتها الكبيرة على التنفيذ. ومع ذلك، وبفضل التقدم المحرز فيما يخص هذا الوباء، لم يتلقَّ فيروس/مرض الإيدز اليوم مستوى الأولوية التي كان حاصلاً عليه على الصعيد العالمي على مر العقود القليلة الماضية. ونتيجة لذلك، جرى خفض الأموال المخصصة للأعمال الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويمكن في المستقبل إدراج مجالات العمل المتعلقة بالصحة والتعليم، والعنف القائم على التمييز بين الجنسين في المدارس، والتربية الجنسية، التي تُعد ذات أهمية في تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، في برامج تعليمية أكثر شمولاً.

١٨- وبوصفها وكالة متخصصة في مجال التربية، تتسم اليونسكو بإحدى المزايا النسبية في إسداء المشورة بشأن السياسات وتقديم الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في مجال التعليم. ومع ذلك، ومنذ عام ٢٠١٢، شهد قطاع التربية انخفاضاً في عدد الوظائف يُقدر بنسبة حوالي ٢٠٪ نظراً إلى الوضع المالي للمنظمة، مما أعاق قدرتها على تحقيق ذلك. واستطاع القطاع تعويض هذه الخسارة، إلى حد ما، عن طريق حشد الخبرات باستخدام موارد من خارج الميزانية؛ ولا يتسنى بعد استبدال الوظائف الخاصة بالبرنامج العادي التي يتعين أن تضطلع بالمهام الأساسية للقطاع. ولا يزال النقص في الخبرات والموارد البشرية في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب الميدانية يشكل تحدياً أمام القطاع.

١٩- وتلقت معاهد الفئة ١ السبعة المعنية بالتربية حوالي ٤٠٪ من مخصصات البرنامج الرئيسي الأول في ميزانية البرنامج العادي. وبوصفها معاهد متخصصة كل منها في مجال الخبرة التي تتمتع بها، فإن من مصلحة المنظمة التأكد من أن المعاهد تعمل على دعم تنفيذ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. بيد أن قدرات هذه المعاهد مختلفة، على النحو الذي بيَّنه

تقييم مرفق الإشراف الداخلي (في عام ٢٠١٢)؛ فبينما تُبيّن بعضها بعض النتائج القوية، تتناقص قدرة بعضها الآخر على الإنجاز. ومنذ عام ٢٠١٣، بُذلت جهود للارتقاء بإدارة هذه المعاهد واستقرارها المالي وكفاءتها. وحقق القطاع، بدعم من المجلس التنفيذي والمؤتمر العام، تقدماً في المواءمة بين الاتجاهات البرنامجية للمعاهد وبرنامج عمل القطاع، وتبسيط البنى الإدارية، وتفعيل مفهوم الاستقلالية الوظيفية، وتعزيز تمويل المعاهد وتحقيق الاستقرار فيها، وفرض قيود على نهاية فترات ولاية مديريها. وسيُطلب بذل المزيد من الجهود في المستقبل لمواصلة تحسين القدرات والفعالية التنفيذية للمعاهد من الفئة ١، بما في ذلك حوكمتها.

السبيل إلى المضي قدماً

٢٠- ستستمر اليونسكو بالاضطلاع بعمل قطاع التربية من خلال استراتيجيتها المتوسطة الأجل وأهدافها الاستراتيجية ١ و٢ و٣ التي تهدف إلى تحقيق ما يلي: تطوير نُظم التعليم لتعزيز فرص التعلّم الجيد للجميع مدى الحياة؛ وتمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين؛ ورسم ملامح جدول الأعمال العالمي للتعليم. وسوف تساعد اليونسكو الدول الأعضاء على تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة به بطريقتين متوازيتين؛ ستقوم اليونسكو بتوجيه وتنسيق جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠، وستستفيد من قدرتها على الجمع بين الأطراف المعنية للعمل على نحو وثيق مع الجهات المعنية الرئيسية في البلدان، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لتنسيق البرامج والممارسات التشغيلية، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين الوكالات. وستشجع أيضاً الحوار مع الجهات المانحة التقليدية والناشئة لضمان زيادة الدعم للتعليم المستهدف من خلال إعداد نماذج تمويل مبتكرة ومستدامة.

٢١- وبموازاة ذلك، ستوفر اليونسكو الدعم التقني على الصعيدين العالمي والقطري لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في تنفيذ القواعد والمعايير الدولية ورصدها في مجال التعليم، والارتقاء بالخيارات السياسية بما يتفق مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة به، وتحسين التطوير التنظيمي والبنيوي للنُظم التربوية. وستواصل اليونسكو رصد التقدم نحو تحقيق التعليم حتى عام ٢٠٣٠ من خلال إعداد *التقرير العالمي لرصد التعليم* استناداً إلى العمل الهام الذي يقوم به معهد اليونسكو للإحصاء في جمع الإحصاءات التعليمية لأغراض المقارنة. وستقوم اليونسكو بتعزيز دورها العملي على الصعيد القطري بالاستفادة من الموارد من خارج الميزانية لتمويل المبادرات القطرية.

٢٢- ومن أجل موازنة التحدي المتمثل في انخفاض الموارد البشرية، سيُعبّئ قطاع التربية ويشرك جميع الخبرات التي يمتلكها والشبكات والشراكات لضمان تنفيذ البرنامج بكفاءة وفعالية. وسيتم تعزيز الأنشطة التنفيذية الخاصة بالقطاع، وكذلك أنشطة الترويج لتعزيز التعاون بين القطاعات، وسيتم الاعتماد على المبادرات القائمة، مثل العمل في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومشروع "شبكات شباب حوض المتوسط"، ومتابعة العمل في إطار الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP 21). كما سيتم تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين بلدان الشمال – الجنوب – الجنوب كطريقة تنفيذ رئيسية ترمي إلى تقديم الدعم على الصعيدين

الإقليمي والقطري. وسيستند القطاع إلى السجل القائم للممارسات الجيدة في مجال التعليم لزيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين بلدان الشمال – الجنوب – الجنوب.

٢٣- وستواصل اليونسكو تبسيط تركيزها البرنامجي عند الاقتضاء، من أجل ضمان تحقيق المزيد من التأثير والفعالية من حيث التكلفة والكفاءة. وبما يتفق مع سياسات المنظمة القاضية بتمديد دورة الوثيقة م/٥ من سنتين إلى أربع سنوات، وإتاحة إجراء تعديلات كل سنتين، قام قطاع التربية بالفعل بإجراءات تصحيحية لإعادة برمجة أنشطته بهدف الحد من عدد النتائج المنشودة فيما يعود بالفائدة الشاملة على البرنامج الرئيسي الأول. وفي ميزانية الوثيقة ٣٨م/٥ المعتَمدة، أُعيد تصميم محور العمل ٣ لضمان تحسين التآزر والمواءمة مع متطلبات جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠. وسيركّز البرنامج الرئيسي الأول على ١١ نتيجة منشودة، مقارنة بالعدد الذي كان مدرجاً في الوثيقة ٣٧م/٥ وقدره ١٣ نتيجة منشودة. وسيواصل القطاع تقييم نتائجه المنشودة التي وردت في الوثيقة ٣٨م/٥ وسوف يتخذ الإجراءات ويجري التعديلات اللازمة لضمان أن يتجلى الاتساق والتركيز البرنامجي في الوثيقة ٣٩م/٥.

ثانياً – التقييم بحسب النتائج المنشودة

محور العمل ١: مساندة الدول الأعضاء في تطوير نظم التعليم لتعزيز التعلّم الجيد والجامع مدى الحياة لصالح الجميع

النتيجة المنشودة ١: تعزيز القدرات الوطنية فيما يتعلق برسم وتنفيذ السياسات والخطط ضمن إطار التعلّم مدى الحياة

٢٤- في مجال السياسات وأنشطة التخطيط الخاصة بقطاع التربية، تساند اليونسكو الدول الأعضاء عبر توفير الالتزامات المتعددة السنوات، باتباع نهج متكامل لتنمية القدرات يجمع بين المساعدة التقنية على المستوى القطري، والتدريب والتوجيه على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ووضع القواعد والمعايير وتقديم المشورة لتحسين السياسات والتخطيط والإدارة وإنتاج المعارف. وفي إطار الفترة المتبقية حتى عام ٢٠١٥، أدى الدعم التقني الذي قدمته اليونسكو إلى البلدان لإجراء التقييم الوطني للتعليم للجميع إلى السماح لحوالي ١٢٠ بلداً المشاركة في عملية تحليل التقدم الذي أحرزته تلك البلدان والتحديات المتعلقة بأهداف التعليم للجميع. وكان قد تشكل من خلال هذه العملية أولويات جدول الأعمال لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وقام بأداء هذا العمل المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب الميدانية، بدعم من معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية ومعهد اليونسكو للإحصاء.

٢٥- وتماشياً مع مهام المنظمة وميزتها النسبية، تعمل اليونسكو في مجال التعليم في حالات الطوارئ من خلال توفير الدعم التقني لتقييم الاحتياجات ودعم السياسات فيما يتعلق بإعادة البناء وإجراءات الوقاية في حالات الطوارئ. وتقوم اليونسكو بتركيز أنشطتها على مرحلة ما بعد التعليم الأساسي، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتعليم العالي. وقام الأردن، في سياق الأزمة السورية، على سبيل المثال، برسم خرائط لتحديد خصائص الالتحاق بالمدرسة واحتياجات التعلم

فيما يتعلق بالشباب السوري المؤهل للحصول على التعليم العالي من خلال الدعم الذي تقدمه اليونسكو. أما العراق فهو في صدد إصلاح نظامه الخاص بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بدعم من اليونسكو على الصعيد التقني.

٢٦- ويتسم العمل الذي تضطلع به اليونسكو في مجال السياسات وأنشطة التخطيط الخاصة بقطاع التربية بأهمية بالغة، ولا سيما في سياق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. وأظهرت اليونسكو النتائج، سواء في المقر أو في المكاتب الميدانية، وأثبتت قدرتها على التنفيذ، ولا سيما من خلال معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية ومعهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة. وعلاوة على ذلك، تشير التعليقات التي يقدمها المستفيدون في الدول الأعضاء بشكل مباشر من برنامج تنمية القدرات الخاص بمعهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية، مثل مديرو إدارات التخطيط والرؤساء الإداريين، إلى أن اليونسكو قد ارتقت بشكل ملموس في أدائها التنظيمي الشامل فيما يتعلق بكل هيئة من هيئاتها ودعمت ممارسات التخطيط القائم على الأدلة. وستواصل اليونسكو تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتنفيذ التعليم حتى عام ٢٠٣٠ في مجالات مراجعة السياسات، والتحليل القطاعي، وإعداد الخطط الاستراتيجية والعملية. ومن خلال التوصية بشأن تعليم الكبار وتعلمهم التي نُقحت حديثاً، ستواصل اليونسكو، على وجه الخصوص، تشجيع التعلم مدى الحياة، بما في ذلك من خلال التعلم غير النظامي وغير الرسمي.

النتيجة المنشودة ٢: تعزيز القدرات الوطنية لتحسين البرامج الجيدة والجامعة والمراعية لقضايا الجنسين في مجال محو الأمية

٢٧- خلال فترة العامين الماضية، عزز ٣٥ بلداً سياساته وخططه الوطنية في مجالات محو أمية الشباب والكبار، مع التركيز الشديد على المساواة بين الجنسين بدعم من اليونسكو. وتم تعزيز الإرادة السياسية من خلال عمل اليونسكو الترويجي والتنسيقي، ولا سيما من خلال ما يلي: اليوم الدولي لمحو الأمية (٨ أيلول/سبتمبر)؛ والجوائز الدولية لمحو الأمية، والتقرير بشأن عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية، والقرار ذي الصلة الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها التاسعة والستين؛ وعملية إعداد خطة التنمية المقبلة في إطار الرؤية بشأن محو الأمية حتى عام ٢٠٣٠؛ ومتابعة المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار.

٢٨- وقد أُحرز تقدم في مجال محو الأمية والتعليم غير النظامي، ولا يزال حجم التحديات الهائل قائماً. وتشير التقديرات إلى أن هناك ٧٥٧ مليون من الكبار، ثلثاهم من النساء، يفتقرون إلى مهارات القراءة والكتابة. ونظراً إلى هذه التحديات، لا يزال يتسم محو الأمية والتعليم غير النظامي بأهمية كبيرة. ولا تزال اليونسكو تقدم الدعم التقني على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة. واليونسكو هي الوكالة الوحيدة من بين وكالات الأمم المتحدة ذات التفويض بتشجيع محو الأمية؛ ومع ذلك ثمة ما يعوق ريادتها في هذا المجال، ألا وهو التجزئة والتفاوت في القدرات عبر مختلف هيئاتها.

٢٩- وهناك بعض التوجهات الاستراتيجية التي ينبغي المضي بها قدماً في السنوات المقبلة بغية تحقيق الهدف المعني بمحو الأمية في سياق جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠. وينبغي أن تعزز اليونسكو بوجه خاص توفير برامج محو الأمية عن طريق زيادة التأكيد على المساواة بين الجنسين ومن خلال آليات التنفيذ الابتكارية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مثل التعلم بالأجهزة المحمولة، وذلك من أجل معالجة أوجه القصور في أساليب التنفيذ التقليدية. وستنسق اليونسكو "التحالف العالمي لمحو الأمية" لتعزيز إقامة الشراكات القوية وتوفير التوجهات الاستراتيجية لضمان إحراز تقدم كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

النتيجة المنشودة ٣: اضطلاع الدول الأعضاء بإعداد وتنفيذ سياسات تستهدف تحقيق التحوّل في مجال التعليم التقني والمهني

٣٠- نفذت اليونسكو استراتيجيتها الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (٢٠١٠-٢٠١٥) التي تهدف إلى تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء لتحسين نُظمها وممارساتها الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. ووفقاً لتقييم مرفق الإشراف الداخلي لعام ٢٠١٥ بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، تُقيَّم خبرة اليونسكو في تقديم المشورة في مجال السياسات العامة وبناء القدرات على الصعيد الوطني، في حين يمثل عملها المفاهيمي والمعياري قيمة مضافة معينة تساعد الدول الأعضاء على وضع وتحسين نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وأثبتت اليونسكو ريادتها في تحديد موقع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على الصعيد العالمي بوصفه مساراً تعليمياً يسهم في تعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية والتعلم مدى الحياة والتنمية المستدامة. وبغية الاستجابة لمطالب الدول الأعضاء الواسعة، سيستمر تعزيز مجتمع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في اليونسكو ويترافق مع تطوير "مجتمع الممارسة" من خلال مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بوصفه مركزاً للموارد. وستُعزز شبكة هذا المركز لتعمل بوصفها محركاً رئيسياً للتعلم المتبادل، وبناء القدرات، والنهوض بالتعاون الدولي بين المؤسسات الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

٣١- ونظراً إلى التحدي المستمر المتمثل في ارتفاع نسبة البطالة لدى الشباب وعدم تطابق المهارات، الذي يواجه البلدان المتقدمة والبلدان النامية، يبقى التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ذا أهمية كبيرة فيما يتعلق بأنشطة اليونسكو. وفي هذا السياق، تم اقتراح استراتيجية جديدة بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تتماشى مع جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تيسير تحوّل نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لدى الدول الأعضاء من خلال ثلاثة مجالات تحظى بالأولوية: تعزيز توظيف الشباب وريادة الأعمال الحرة؛ وتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين؛ وتيسير التحوّل إلى الاقتصادات المراعية للبيئة والمجتمعات المستدامة. وستُبذل جهود حثيثة لزيادة تعبئة الموارد الرامية إلى دعم هذا المجال الحيوي من مجالات العمل.

النتيجة المنشودة ٤: تعزيز القدرات الوطنية على وضع سياسات تستند إلى البيّنات في مجال التعليم العالي لمواجهة التحديات المتعلقة بالإنصاف والجودة والاندماج والتوسع والحراك والمساءلة

٣٢- يوفر برنامج التعليم حتى عام ٢٠٣٠ فرصة فريدة لإعادة وضع التعليم العالي في أحد مجالات الامتياز التي تتسم بها اليونسكو بوصفها الوكالة الوحيدة المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة ذات التفويض في مجال العمل هذا. وتدعم اليونسكو الدول الأعضاء في أربعة مجالات بهدف الارتقاء بنوعية التعليم العالي، هي: وضع القواعد والمعايير، وضمان الجودة في التعليم العالي، والتعلم عن بعد وعن طريق الإنترنت في مجال التعليم العالي، وبرنامج كراسي اليونسكو التابع لبرنامج توأمة الجامعات وربطها الشبكي. وسيجري الحفاظ على هذا التركيز لتوفير أوجه التآزر فيما بين هذه المجالات الرئيسية، من أجل استثمار الخبرات المتاحة، بالرغم من محدودية الموارد البشرية. ويتمثل الشاغل الخاص في عدم توافر الموارد لتمويل المعاهد الدولية فيما يتعلق بالتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (IESALC))، ومعهد الفئة ١ لليونسكو في مجال التعليم العالي. ومن أجل التخفيف من هذه التحديات، تم الشروع في استراتيجية التمويل للحصول على الاستدامة المالية للمعهد.

٣٣- ويتمثل واحد من أبرز الإنجازات في هذا المجال في اعتماد الاتفاقية الإقليمية المعدَّلة الخاصة بالاعتراف بدراسات التعليم العالي وشهاداته ودرجاته العلمية وسائر مؤهلاته الأكاديمية في الدول الأفريقية (المعروفة باسم اتفاقية أديس) بمشاركة واسعة من البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٤. وتضع الاتفاقية المنقحة أساساً متيناً لتحديث وتحسين نوعية التعليم العالي في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، خضع برنامج كراسي اليونسكو إلى مراقبة الجودة بشكل واسع لضمان تحقيق انسيابية أكبر على مستوى الشبكة. ويبقى التحدي لضمان أن تستخدم جميع قطاعات برنامج اليونسكو هذه الشبكة الموسعة من الشركاء الخارجيين في إطار تعزيز عمل المنظمة في مختلف المجالات.

٣٤- ويوفر إعداد اتفاقية عالمية للاعتراف بمؤهلات التعليم العالي فرصاً جديدة لتيسير عملية العولمة سعياً إلى مساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، وذلك لتعزيز نوعية نُظمها الخاصة بالتعليم العالي. وستعمل اليونسكو على امتداد هذه العملية مع الدول الأعضاء ومجتمع التعليم العالي الدولي على إرساء الحوار وستوفر الدعم للقضايا المتعلقة بالسياسات.

النتيجة المنشودة ٥: تعزيز القدرات الوطنية، بوسائل منها التعاون الإقليمي، لوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات بشأن المعلمين بغية تعزيز نوعية التعليم والمساواة بين الجنسين

٣٥- تُعد قضية المعلمين مركزية فيما يتعلق بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة؛ ويمثل عدد المعلمين المؤهلين على جميع المستويات وسيلة لتنفيذ الهدف والغايات المرتبطة به. وستشارك اليونسكو مشاركة نشطة، بالتعاون مع شركائها مثل التعليم الدولي، في ضمان أن يضطلع المعلمون بدور بارز في جدول أعمال التعليم العالمي الجديد. ومن الأهمية بمكان أن

تحتفظ اليونسكو بدورها المركزي في مجال السياسات ودعم البرنامج لصالح الدول الأعضاء، عن طريق تعبئة الموارد وحشد الخبرات على حد سواء والحفاظ على رؤية استراتيجية واضحة.

٣٦- وبدعم من مصادر من خارج الميزانية مثل برنامج بناء القدرات من أجل توفير التعليم للجميع وأموال الودائع الصينية، تم اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين قدرات معاهد تدريب المعلمين في أفريقيا، بغية الارتقاء بنوعية تدريب المعلمين، مع التركيز بوجه خاص على تدريب المعلمات ومراعاة قضايا الجنسين. ولدى اليونسكو تفويض واضح في وضع المعايير المتعلقة بالمعلمين من خلال وثيقتين تقنينيتين – توصية عام ١٩٦٦ بشأن أوضاع المعلمين وتوصية عام ١٩٩٧ بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي. وستوفر وحدة المعلمين الجديدة، التي تشمل فريق العمل الدولي المعني بالمعلمين بشأن التعليم للجميع بموجب اتجاه واحد، المزيد من أوجه التآزر في عملها.

النتيجة المنشودة ٦: النهوض بقدرات الدول الأعضاء على تعزيز عمليات ونتائج التعلّم القائم على الكفاءة ورصدها وتقييمها

٣٧- التعلّم مفهوم واسع يشمل محتويات وأساليب وعمليات وبيئات ونتائج. وقد نفذت مختلف هيئات قطاع التربية العديد من الأنشطة المتعلقة بـ"التعليم"، ولا سيما مكتب التربية الدولي لليونسكو الذي تركز نشاطه في المقام الأول على المناهج الدراسية. وبغية تحديد موقع اليونسكو على نحو استراتيجي في النقاش العالمي بشأن مقاييس التعلم والتقييمات الهامة، تم التركيز على التقييم التقويمي في السنوات الأولى من الالتحاق بالمدرسة. ومع ذلك، نتج عن هذا النهج صعوبات منذ أن جرى تحسين نوعية التعلم والتعليم من خلال روابط التقييم التقويمي لقضايا شاملة تتعلق بأصول التدريس والمناهج الدراسية وتدريب المعلمين. ويتعين على اليونسكو أن تواصل مشاركتها في المبادرات العالمية حول تقييم التعلم، والبناء على المجالات التي أثبتت فيها نتائج واعدة. وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، نسقت اليونسكو الدراسة التوضيحية المقارنة الإقليمية الثالثة التي شملت ١٥ بلداً وأكثر من ٣٠٠٠ مدرسة وحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ طالب وعُممت نتائجها على نطاق واسع على راسمي السياسات في شتى أنحاء المنطقة.

٣٨- وكان من الصعب الاضطلاع بعمل المنظمة في هذا المجال في إطار برنامج واحد. ومن الممكن أن يُقترح في المستقبل إدراج "التعلّم" في جميع المجالات المواضيعية في إطار الهدف الشامل والواضح المتمثل في الارتقاء بنوعية التعليم. ويمكن أن تؤدي إقامة منصة داخلية مشتركة إلى جمع مجالات الخبرات والتجارب المتعددة عبر قطاع التربية في تنمية أطر الكفاءات ونواتج التعلم وأدوات التقييم فيما يتعلق بالمتعلمين (من مختلف الأعمار) والمدرسين في مختلف مجالات التعلم.

النتيجة المنشودة ٧: تعزيز القدرات الوطنية على وضع وتنفيذ سياسات خاصة بالتكنولوجيا في مجال التعليم، وخاصة فيما يتعلق بتدريب المعلمين والتطوير المهني

٣٩- في السنوات الماضية، عرف البرنامج المتعلق بمجال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم نمواً ملحوظاً. وسعياً إلى التركيز على المجالات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية، تشترك اليونسكو مع الدول الأعضاء في أربعة مجالات

رئيسية، هي: (١) دعم السياسات، (٢) توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستخدامات المعلمين وتنمية قدرات المعلمين، (٣) التعلم بالأجهزة المحمولة، (٤) الموارد التعليمية المفتوحة. وعلى نحو ما يُسلّم به إنشيون وتشينغداو، تمتلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إمكانات كبيرة للتوسع في السنوات القادمة. وأثمرت الشراكة مع شركات القطاع الخاص التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء بوصفها جهة مانحة أو شريكاً تقنياً، مثل أسبوع التعلم بالأجهزة المحمولة وهو حدث سنوي رفيع المستوى يجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية في هذا المجال. وفي إطار هذا النشاط، تعزز اليونسكو مكانتها بوصفها جهة فاعلة قيادية على المستوى الدولي.

٤٠- وبالنظر إلى التحولات التي تشهدها النظم والسياسات التعليمية وكذلك القوة المتزايدة للإنترنت والمكان الذي يشغله في المجتمعات الحديثة، ينبغي أن تشكل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم مجال اهتمام متزايد بالنسبة إلى اليونسكو. غير أن ذلك يتطلب تعزيز القدرات التقنية الداخلية، ويشمل ذلك ما يقدمه معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية. ولا يزال التحدي يتمثل في تحسين التعاون وتشاطر العمل مع قطاع الاتصال والمعلومات، وتعزيز قدرات معهد اليونسكو لتكنولوجيات المعلومات في مجال التربية ليصبح جهة فاعلة نافذة في هذا المجال، وإدارة الشراكات مع القطاع الخاص.

محور العمل ٢: "تمكين الدارسين من أن يكونوا مواطنين عالميين مبدعين ومسؤولين"

النتيجة المنشودة ٨: قيام الدول الأعضاء بإدماج عناصر التعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان في السياسات والممارسات الخاصة بمجال التعليم

٤١- يتسم تعليم المواطنة العالمية بأهمية كبيرة بوصفه عنصراً حاسماً من عناصر الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ويستمد هذا التعليم تفويضه المتين من توصية عام ١٩٧٤ الخاصة بالتربية من أجل التفاهم على الصعيد الدولي. ويدعم تعليم المواطنة العالمية درء التطرف العنيف من خلال التعليم، وذلك تماشياً مع خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن منع ومكافحة التطرف العنيف. ولدى اليونسكو من المقدرة ما يمكّنها من تنفيذ ذلك بإقامة الشراكات القوية التي أنشأتها.

٤٢- وفي فترة العامين الماضية، اعتبرت المنظمة نفسها هيئة ريادية معترفاً بها عالمياً بشأن ترويج تعليم المواطنة العالمية ووضع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية في المكان المناسب فيما يتعلق بدعم تعليم المواطنة العالمية الذي يبيّن الميزة النسبية التي تتمتع بها اليونسكو. أما النتائج الملموسة فتتمثل، من بين أمور أخرى، فيما يلي: إدراج تعليم المواطنة العالمية بوصفه غاية معينة (الغاية ٧) من غايات الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة؛ واليونسكو بوصفها الجهة الداعية إلى عقد المنتدى العالمي بشأن تعليم المواطنة العالمية؛ والطلب المتزايد على نشر أهداف التعلم. وعلاوة على ذلك، تتزايد طلبات الدول الأعضاء عموماً بشكل سريع بشأن دعم تعليم المواطنة العالمية، بيد أنها تتزايد أيضاً في مجالات مثل درء التطرف العنيف عن طريق التعليم. وهذا يوفر أساساً متيناً في مواصلة العمل على تعليم المواطنة العالمية في المستقبل، مع التركيز بوجه خاص على درء التطرف العنيف عن طريق التعليم.

النتيجة المنشودة ٩: تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في مناهج التعليم والتعلّم، وتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في جدول الأعمال الدولي الخاص بالسياسات

٤٣- يتسم التعليم من أجل التنمية المستدامة بأهمية كبيرة بوصفه عنصراً من عناصر جدول الأعمال حتى عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وهو مدرج في الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة بوصفه غاية محددة وعنصراً رائداً بالنسبة إلى جميع أهداف التنمية المستدامة. ولدى اليونسكو قدرة عالية على التنفيذ في هذا المجال، على النحو الذي أشار إليه برنامج العمل العالمي، الذي وضعت له آلية تنفيذ متينة مع الشركاء الرئيسيين. ويمثل معهد المهاتما غاندي للتربية من أجل السلام والتنمية المستدامة مجالاً من مجالات عمل الشباب الشريكة بالريادة والتي تحظى بالأولوية في برنامج العمل العالمي. واضطلعت اليونسكو بدور الوكالة الرائدة فيما يتعلق بعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) ونسقت مع برنامج العمل العالمي، الذي أقره المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين واعترفت به الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/69/211)، مبيّنة الميزة النسبية التي تتمتع بها اليونسكو.

٤٤- وثمة نتائج ملموسة، من بين أمور أخرى، تتمثل فيما يلي: إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في جدول الأعمال حتى عام ٢٠٣٠؛ والمؤتمر العالمي في عام ٢٠١٤ بوصفه حدثاً بارزاً في التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإطلاق جائزة اليونسكو – اليابان للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، دعمت اليونسكو راسمي سياسات ومربين في ٥٦ بلداً لإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في التربية. وجرى إعادة إحياء شبكة اليونسكو للمدارس المنتسبة بوصفها أداة تنفيذ رئيسية لتعليم المواطنة العالمية والتعليم من أجل التنمية المستدامة. وازداد دعم الدول الأعضاء واشتدت صلابة آلية تنفيذ برنامج العمل العالمي، هذا وتلتزم مجموعة واسعة من الشركاء بالعمل مع اليونسكو في السنوات المقبلة.

النتيجة المنشودة ١٠: قيام الدول الأعضاء بتوفير التربية الصحية الجيدة، والتثقيف بشأن فيروس ومرض الإيدز والتربية الجنسية الشاملة، مما يسهم في تعزيز الحياة الصحية السليمة والمساواة بين الجنسين

٤٥- أدى تقدم اليونسكو في تحقيق النتيجة المنشودة ١٠ المتمثلة في تعزيز القدرات في أكثر من ٨٠ بلداً إلى الارتقاء بالتثقيف الصحي، بما في ذلك التربية الجنسية، وبالبيئات التعليمية الآمنة والشاملة. كما أدى عمل اليونسكو في هذا المجال إلى اتخاذها مكانة تتيح لها الرد على القضايا الناشئة، مثل تعزيز النظم المدرسية للاستجابة لحالات الطوارئ كحالة إيبولا على سبيل المثال. وقد تعززت قدرة القطاع على التنفيذ بفضل تخصيص موظف مهني وطني في أكثر من ٢٠ بلداً، بدعم من خمسة من مستشاري اليونسكو الإقليميين ومن القيادة العالمية في المقر. وتناقصت الأموال المخصصة للعمل المحدد على فيروس نقص المناعة البشرية، الأمر الذي يتطلب تعديلات على تموضع هذا المجال من العمل. ومع ذلك، لا تزال الدول الأعضاء تبدي اهتماماً بالغاً بمجالات العمل كمجال التربية الجنسية، كما هو مبيّن في تعبئة أكثر من ٥ ملايين دولار أمريكي من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية، والوكالة النرويجية للتعاون من أجل التنمية، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وغيرها من الوكالات في فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥. ولا تزال القضايا الهامة الناشئة مثل العنف القائم على الانتماء الجنساني في البيئة المدرسية، والترهيب والرفاه، تتسم بأهمية بالغة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التعليم حتى عام

٢٠٣٠. وستواصل اليونسكو تعزيز مجالات العمل هذه وإجراء التعديلات البرامجية المطلوبة للتأكد من أن هذه التعديلات قد أخذت مكانها المطلوب في برنامج التعليم العام.

محور العمل ٣: النهوض بالتعليم للجميع ورسم ملامح جدول الأعمال الدولي المقبل للتعليم

النتيجة المنشودة ١١: رسم ملامح جدول الأعمال المقبل للتعليم والسياسات العالمية في مجال التعليم بالاستناد إلى البحوث والدراسات الاستشرافية الصادرة عن اليونسكو وعن غيرها من الجهات المعنية

٤٦- يُمثّل تعزيز مهمة اليونسكو المعيارية والفكرية على الصعيد العالمي من خلال البحث والاستشراف عنصراً رئيسياً من عناصر الدور الذي تضطلع به المنظمة بوصفها وكالة تقنية رائدة في مجال التعليم على الصعيد الدولي. ويشير الكتاب المعنون "*إعادة التفكير في التربية والتعليم: نحو صالح مشترك عالمي؟*"، الذي نشر في عام ٢٠١٥، إشارة واضحة إلى مساهمة اليونسكو في نشر المعارف بوصفها مصلحة عامة. واستناداً إلى تجميع الأدلة القائمة والخاضعة للتحليل من منظور معياري، بنت اليونسكو رؤيتها أو إعادة تصوّرها الذي ينعكس في جدول الأعمال الموسع والأكثر طموحاً لأهداف التنمية المستدامة وللهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالتعليم (التعليم حتى عام ٢٠٣٠). وعلاوة على ذلك، أجرت جميع معاهد الفئة ١ بحوثاً تطبيقية في مجال دعمها للتعليم حتى عام ٢٠٣٠، بدرجات مختلفة. واضطلع الفريق المعني بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع بدور رئيسي في دفع عجلة الأنشطة البحثية إلى الأمام في مختلف المواضيع المتعلقة بالتعليم بوصفه أساساً لتقييم إنجازات التعليم للجميع.

٤٧- ويجب أن تكون البحوث التي تجريها اليونسكو أكثر اتساقاً مع عمل اليونسكو في مجال تنسيق ورصد جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠. وإن إدراج عمل اليونسكو المتعلق ببحوث التعليم في بنية دعم وتنسيق موحّدة ومشتركة للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ في المقر ينبغي أن يضمن تحقيق ترابط أفضل بين المهمتين، والمزيد من التآزر في التفكير الاستشرافي والبحوث التعليمية التطبيقية التي تُجرى في كل أقسام قطاع التربية في اليونسكو.

النتيجة المنشودة ١٢: تشجيع ورصد ممارسة الحق في التعليم والتقدم صوب تحقيق الأهداف الدولية للتعليم، وإثراء الحوار بشأن السياسات بالبيّنات المجمعة

٤٨- تؤكد الأطر التقنينية التي تمثل جوهر مهمة اليونسكو على عدم القابلية للتصرف في الحق في التعليم. وقد تم دعم تطبيق الدول الأعضاء للحق في التعليم من خلال تطوير ورصد قواعد ومعايير التعليم الخاصة باليونسكو والمشورة التقنية المقدمة في استعراض أو وضع أطرها القانونية والسياسية. وهذا النهج القائم على الحقوق، الذي عززته اليونسكو بشدة على مر السنوات الماضية، يمثل الأساس المتين للهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. وفي سياق الاستراتيجية الجديدة بشأن الوثائق التقنينية، يشكل العمل التقنيني عنصراً أساسياً من عناصر عمل برنامج التعليم عبر جميع المهام والأنشطة التي يضطلع بها قطاع التربية. وتمثل النتائج الملموسة، من بين أمور أخرى، ما يلي: آليات الرصد المتينة التي تعزز تشاطر المعلومات

والترويج لها؛ وقاعدة بيانات عالمية تضمن المساءلة والشفافية؛ واستعراض المبادئ التوجيهية القانونية والسياسية؛ والطلبات ذات الصلة المقدمة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بإصلاح قانون التعليم.

٤٩- *التقرير العالمي لرصد التعليم* (أو تقرير (GEM))، المعروف رسمياً باسم " *التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع*" (GMR)، هو تقرير مستقل تحريرياً، متين، مستند إلى بيّنات، يرصد التقدم على طريق تحقيق هدف التعليم العالي وغاياته، اعتمده المجتمع الدولي في عام ٢٠١٥، في إطار الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة. وعلى مر الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٥، كان للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع دور فعال في رصد التقدم الذي يحرزه المجتمع الدولي على طريق تحقيق أهداف التعليم للجميع. وقدم التحليل الوارد في التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع أساساً هاماً للبحوث المستندة إلى بيّنات مهّدت الطريق أمام إعداد جدول الأعمال لما بعد عام ٢٠١٥ في مجال التعليم. ومن المسلّم به على نطاق واسع أن هذا التقرير يمثل نشاطاً ترويجياً وأداة تقنية لا غنى عنهما لضمان توفير التعليم الأساسي والجيد للجميع وغيرها من أولويات السياسات في مجال التعليم والتعلم. ومع تجديد التفويض لفريق التقرير العالمي لرصد التعليم في عام ٢٠١٥، واستناداً إلى الخبرات المتراكمة التي يتمتع بها، استهل هذا الفريق ابتداءً من عام ٢٠١٦ سلسلة جديدة من تقارير رصد التعليم تركز على الجانب الدولي.

النتيجة المنشودة ١٣: تعزيز الالتزام السياسي بالتعليم في جداول العمل العالمية والإقليمية والوطنية، وتعزيز أساليب التعاون

٥٠- نجحت اليونسكو من جديد بتبوّؤ الصدارة بوصفها الوكالة الرائدة في مجال التعليم في دعمها للدول الأعضاء لتحديد جدول أعمال التعليم العالمي الجديد. ومنذ عام ٢٠١٢، يسّرت اليونسكو، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مشاورة الأمم المتحدة المواضيعية العالمية بشأن التعليم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن خلال ربط هذه العملية بآليات التنسيق القائمة للتعليم للجميع، فقد تمت الدعوة بنجاح لإعداد خطة واحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأبلغ اتفاق مسقط الذي اعتُمد في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠١٤ (التقرير العالمي لرصد التعليم) باقتراح الفريق العامل المفتوح بشأن الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك إطار أهداف التنمية المستدامة الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥). وقد شكّل هذا الإطار أساس إعلان إنشيون والمنتدى العالمي للتربية (أيار/مايو ٢٠١٥) الذي مثّل مَعلماً رئيسياً في رسم جدول أعمال التعليم حتى عام ٢٠٣٠. واعتُمد إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥) ليُسترشد به في تنفيذ الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل التحدي بالنسبة إلى اليونسكو في الحفاظ على دورها القيادي على الصعيد العالمي، ومواصلة عملية التنسيق الشفاف والشامل، وضمان اتباع نهج مترابط يركز على النتائج في دعم البلدان.

البرنامج الرئيسي الثاني – العلوم الطبيعية

أولاً – التقييم الاستراتيجي العام

٥١- إن اليونسكو هي وكالة الأمم المتحدة التي لها ولاية محدَّدة الطابع فيما يخص العلوم والتي تحظى باعتراف وتقدير واسعي النطاق من الأوساط العلمية ولا سيما في الدول الأطراف النامية التي تحتاج إلى الانتفاع بالمعارف العلمية في نشدانها تحقيق التنمية المستدامة.

٥٢- لقد اضطلعت هذه المنظمة بمهمة استراتيجية في شحذ الوعي بالدور الحاسم الأهمية الذي تؤديه العلوم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها وسائل تمكين وعوامل دفع بالتنمية المستدامة قدماً وفي النهوض بهذا الدور، وذلك على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. فالعلوم والتكنولوجيا والابتكار غدت تحظى أكثر منها في أي وقت مضى بالاعتراف بصفتها السبل الرئيسية إلى التنمية المستدامة كما يشهد عليه أهم الاستنتاجات التي خُلص إليها في عام ٢٠١٥ ضمن إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المحدَّدة فيها، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (SFDRR)، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عمل اسطنبول من أجل أقل البلدان نمواً. وتُولى عناية خاصة لنقل المعارف والتكنولوجيا ولبناء القدرات، كما تجسَّد في اعتماد آلية التيسير في مجال التكنولوجيا (خطة عمل أديس أبابا) أو في إنشاء بنك للتكنولوجيا (خطة عمل اسطنبول).

٥٣- إن من شأن عمل المنظمة المتعلق بسياسات العلوم، ودورها التحفيزي الرئيسي في تعزيز الترابط بين العلوم والسياسة، واستعمالها أدوات الرصد، والتزامها بالخطط الدولية المتعلقة بالعلوم الناشئة ومشاركتها الضرورية في تنفيذها مشاركة لا غنى عنها، ما يجعلها مؤهَّلة بصورة خاصة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولئن اعتُرف بأهمية العلوم والتكنولوجيا والابتكار فيما يخص التنمية المستدامة اعترافاً واسع النطاق فإن البرنامج الرئيسي الثاني يواجه التحدي المتمثل في اغتنام هذه الفرصة الفريدة وإقامة التوازن الدقيق بين موارده وبين توخّيات الدول الأعضاء والشركاء. فيجب على المنظمة أن تُعنى كبيرَ العناية بالسهر على تقديم المساهمة المناسبة في آليات الأمم المتحدة الحديثة الإنشاء والتعاون الناجع معها بغية العمل المستند إلى التآزر والنهوج المشتركة.

٥٤- وتشمل برامج اليونسكو الحالية الخاصة بالعلوم، ولا سيما البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي (IHP) وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB) والبرنامج الدولي لعلوم الأرض والحدائق الجيولوجية (IGGP) والبرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP)، طيفاً واسعاً من التخصصات العلمية وما يقترن بها من نهوج متعلقة بالسياسة ونهوج متعلقة بالتنفيذ. ويبرِّر السياقُ الدولي والتنظيمي السريعُ التغيرِ ضرورةَ الانتقال إلى التركيز على المبادرات التجريبية التمهيدية في مجالات السياسة والرصد والتقنين والابتكار، التي تدار في مقر اليونسكو لكن تنفَّذ بصورة رئيسية في الميدان، ثم قيام الدول الأطراف عند نجاحها بتوسيع نطاقها.

٥٥- وبالقياس إلى الميزانية العادية البالغة ٦٥٣ مليون دولار أمريكي المخصَّصة لقطاع العلوم الطبيعية في إطار وثيقة الميزانية المعتمدة ٣٦ م/٥ قُلِّصت ميزانيته العادية بحسب خطة الإنفاق في إطار الوثيقة ٣٧ م/٥ بمقدار ١٢,١ مليون دولار أمريكي (٢٥ في المائة) فبلغت ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي. وإزاء هذا التحدي عبَّأ هذا القطاع أموالاً خارجة عن الميزانية بلغ مجموعها ٠٠٠ ٣٢٨ ٧٨ دولار أمريكي خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وهبات بلغ مجموعها ٠٠٠ ٤١٥ ٢ دولار أمريكي. ويشار من جهة أخرى إلى أن الميزانية المخصَّصة لسد تكاليف الموظفين بحسب الخطة القائمة على إنفاق ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي في إطار الوثيقة ٣٧ م/٥ تنطوي أيضاً على تخفيض يقارب مقداره ٧,٠ ملايين دولار أمريكي (أي ما نسبته ٢١ في المائة) بالقياس إلى المقدار المناظر في الميزانية المعتمدة بالوثيقة ٣٦ م/٥ البالغة ٦٥٣ مليون دولار أمريكي. وأفضى ذلك إلى تقليص ملاك الوظائف بمقدار ٣٢ وظيفة (أي ٢٢,٥ في المائة) خلال فترة السنتين تقليصاً شمل جميع وحدات القطاع، مؤدياً إلى نقص خطير في الموارد البشرية اللازمة لإحراز النتائج المثلى في تنفيذ البرامج وفي القدرة على جمع الأموال. وطُبِّق تخفيض ملاك الوظائف في المقر وفي الميدان لكن القطاع بذل قصاراه لاستدامة حضوره الميداني من خلال تسويات ضمن نطاق الموارد المتاحة.

السبيل إلى المضي قدماً

٥٦- يُنتظر أن يُثابَر في نشاط اليونسكو في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار على التركيز في المقام الأول على مسائل التنمية، باتّباع نهوج جامعة شاملة لعدة قطاعات تُستهدف بها البلدان النامية، ولا سيما الأولوية العالمية المتمثلة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، مع مراعاة الأبعاد الجنسانية والأبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان والأبعاد الأخلاقية. كما سيتعيَّن في البرنامج الرئيسي الثاني إيلاء عناية خاصة لحظوِّ المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية بما يناسب من المكانة ومن إمكانية التعبير عن الشواغل ولتجسيد ذلك في تخطيط البرامج وتنفيذها.

٥٧- وينبغي أيضاً أن يُستنار في التوجهات فيما يخص البرنامج الرئيسي الثاني في المستقبل بنتائج العملية الجارية حالياً لقرن الأنشطة البرنامجية بأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ بغية استبانة المجالات التي يمكن فيها العمل على النحو الأكثر فعالية لتحقيق الفائدة والمزايا النسبية.

٥٨- ولئن كانت الدول الأعضاء قد أولت، في عملية تنفيذ الميزانية المدرجة بالوثيقة ٣٧ م/٥ على أساس الأولويات، درجة أولوية تمويلية أعلى لعلوم المياه والعلوم الإيكولوجية التطبيقية حيث يبدو أن المنافع التي تجنيها المجتمعات هي أقرب تحقُّقاً فإن الاستثمار الهادف في العلوم والتكنولوجيا والابتكار هو أيضاً السبيل الذي ستجني به الدول الأعضاء المنافع في الأمد الأطول على طريق النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن تهيئة الظروف المؤاتية للعمل على طريق بناء مجتمعات المعرفة والاقتصادات الزرقاء/الخضراء المستدامة تستلزم (كما يُشدَّد عليه في الوثيقة المعنونة "تقرير اليونسكو للعلوم: حتى عام ٢٠٣٠") حسن الحوكمة، ولا سيما حسن الحوكمة في مجال العلوم وسياسات العلوم الشاملة شمولاً يمتد نطاقه من الاختيارات الحصيفة على صعيد الاستثمار في البحث والتطوير وصولاً إلى التعليم النظامي للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في جميع المراحل، وتشجيع المواطنين على الإلمام بالعلوم. وقد صُنِّف جميع البرامج الرامية إلى تحقيق

هذه الأهداف ضمن إطار البرنامج الرئيسي الثاني باعتبارها متدنيةَ درجةِ الأولوية، فتعيَّن على القطاع الاقتصار على مجرد تدبُّر أمره من خلال الأموال الخارجة عن الميزانية لدعم أدوات من قبيل "تقرير اليونسكو للعلوم"، و"المرصد العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار" (GO-SPIN) وكذلك التقارير العالمية عن التنمية المائية (WWDR)، باعتبارها وثائق رئيسية فيما يخص التخطيط والرصد.

٥٩- وينبغي أيضاً الاستثمار في الاستراتيجيات الإقليمية الخاصة بالاحتياجات والأولويات الإقليمية. ولا يمكن قياس النتائج ذات الوقع إلا من خلال تقييم البرامج الطويل الأجل الذي يُفتقر إليه في الوقت الحاضر. وتكتسب اليونسكو من ولايتها الواسعة النطاق ميزة حاسمة في منظومة الأمم المتحدة على صعيد تنفيذ البرامج الشاملة الجامعة للتخصصات في مجالات من قبيل تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والحد من مخاطر الكوارث، والتصدي لتغير المناخ. فالشبكات المنقطعة النظير العاملة في مجال العلوم المتمثلة في المعاهد والمراكز من الفئتين ١ و٢ وكراسي اليونسكو تهيئ إذا عُبئت كلَّ التعبئة أدوات قوية لتحقيق السلام والتنمية المستدامة. ويُزمَع عقد الاجتماع العالمي الأول للمراكز من الفئة ٢ التي يتصل عملها بالعلوم في أيار/مايو ٢٠١٦ في الصين.

٦٠- وفيما يتعلق بالبرامج البيئية، ينبغي استطلاع إمكانية المزيد من التآزر بين البرنامج الهيدرولوجي الدولي الحكومي (IHP) وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB) وسائر القطاعات المعنية من قطاعات اليونسكو لتحسين الاستعانة بشبكة معازل المحيط الحيوي بغية النهوض بما تستلزمه التنمية المستدامة من الحلول المستندة إلى العلوم والمتّسمة بالشمول في الوقت ذاته. وينبغي الاستمرار على تقديم الدعم لبرنامج علوم الأرض، ولا سيما في ضوء بناء قدرات الدول الأعضاء النامية على تنظيم مواردها المعدنية الوطنية حيث تتمتع اليونسكو بميزة نسبية بيِّنة.

٦١- وفي الوقت ذاته يظل التحدي المتمثل في وجوب إقامة التوازن بين التمويل في إطار البرنامج العادي وتعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية للتكفل بمتانة البرامج واستدامتها ماثلاً. وتؤدّي محدودية الموارد البشرية والموارد المالية إلى الافتقار إلى آلية للتنبؤ فيما يخص مختلف المجالات البرامجية تمثِّل رابطاً بالعمل على طريق تهيئة مجموعة شاملة من المشاريع المتصلة بالعلوم.

ثانياً – التقييم بحسب محور العمل/النتيجة المنشودة

محور العمل ١: تعزيز السياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ووضع نظم قوية للحوكمة وتوثيق الروابط بين العلوم والسياسات والمجتمع

النتيجة المنشودة ١: تعزيز السياسات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتوثيق الروابط بين العلوم والسياسات، وتوطيد التشارك مع المجتمع، بما يشمل الفئات الضعيفة مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية والشعوب الأصلية

(١) سياسة العلوم، والترابط بين العلوم والسياسات

٦٢- قامت دول أعضاء عديدة بوضع سياساتها في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وأعملت هذه السياسات وتعلَّمت سبل مراقبة تنفيذها استناداً إلى آليات أنشأتها اليونسكو مثل المرصد العالمي المعني بسياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (GO-SPIN) والتقارير القطرية، وذلك في منطقة أفريقيا بخاصة وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي ومنطقة الدول العربية ومنطقة آسيا بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتم تمكين الدول الأعضاء من وضع مؤشرات للعلوم والتكنولوجيا والابتكار من خلال دعمها بالتعاون مع معهد اليونسكو للإحصاء ومركز من الفئة ٢ هو المركز الدولي للبحوث والتدريب المعني باستراتيجيات العلوم والتكنولوجيا (CISTRAT). ويُمضى في تمكين الدول الأعضاء من الإحاطة الأفضل بآثار السياسات على مساهمة النساء في العلوم، وتحسين تشكيلة تدابيرها المتخذة على صعيد السياسات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

٦٣- وبمتابعة الاتجاهات في مضمار العلوم والتكنولوجيا والابتكار بواسطة تقرير اليونسكو للعلوم، تسنّت الاستعانة بهذا التقرير من أجل المراقبة العالمية للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا سيما الغاية ٩-٥ من الغايات المرتبطة بالهدف ٩ من هذه الأهداف، ما عزَّز مكانة اليونسكو بصفتها الوكالة الرائدة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. كما أن منتدى العلوم العالمي لعام ٢٠١٥ وفَّر إطاراً للتباحث الرفيع المستوى بشأن مساهمة العلوم والتكنولوجيا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٦٤- إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+٢٠"، الذي عُقد في عام ٢٠١٢، شدَّد على أهمية تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات وقاعدة المعارف العلمية. وتنيط باليونسكو طبيعتُها الدولية الحكومية دوراً محورياً في هذه الجوانب تؤديه بالتعاون مع شركائها الرئيسيين من الأمم المتحدة ومن الأوساط العلمية والحكومية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك كما تبيِّنه الأمثلة التالية. فاليونسكو رسَّخت، باستضافتها أمانة المجلس الاستشاري العلمي (SAB) التابع للأمين العام للأمم المتحدة، مكانتها بصفتها المنظمة الرائدة بين منظمات الأمم المتحدة في مجال إسداء المشورة العلمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى منظومة الأمم المتحدة. وحتى تاريخه أسدى هذا المجلس المشورة بشأن دور العلوم فيما يخص خطة التنمية المستدامة، وتغير المناخ، وثورة البيانات، والتحديات الجسام، والمعارف العلمية ومعارف الشعوب الأصلية. إن اليونسكو، بصفتها واحدة من هيئات الأمم المتحدة الأربع المنتسبة إلى المنبر الدولي الحكومي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، وهو الهيئة الدولية الحكومية الحديثة الإنشاء التي تتولى تقييم حال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي يهيئها للمجتمع، تسهم في عمليات التقييم العالمي والمناحي المتصوَّرة الجديدة للتشارك واتخاذ القرارات التي ستساعد الدول الأعضاء على تصميم سياسات راسخة للصون الأمثل مع دعم التنمية المستدامة. وقد تكفَّلت اليونسكو بإعمال مبادرة "أرض المستقبل"، وهي البرنامج العالمي الرئيسي المعني بالتشارك في تصميم وإنتاج المعارف من خلال البحوث الجامعة للتخصُّصات فيما يتعلق بالمناخ العالمي، بما في ذلك تغير المناخ، المهيَّأ لتزويد الدول الأعضاء

بالأساس المعارفي اللازم الذي يقوم عليه الترابط بين العلوم والسياسات وللتمكين من رسم السياسات المستنير والمستند إلى بيِّنات.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٦٥- يستعان في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار بجميع أبعادها بمثابة وسيلة هامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فيجب على اليونسكو أن لا تفوِّت هذه الفرصة التي لم يسبق لها مثيل المتاحة لشغل هذه الساحة. وقد تمثل أكبر المصاعب في ضرورة استدامة توفُّر ما يكفي مما يموَّل في إطار البرنامج العادي من الموارد المالية والموارد البشرية المتمتعة بالخبرة في هذا المجال، باعتبار ذلك شرطاً مسبقاً لتعبئة ما يكفي من الأموال الخارجة عن الميزانية وتلبية طلب الدول الأعضاء المتزايد على الانتفاع بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وثمة سوانح جديدة متاحة لليونسكو لزيادة تأثيرها من خلال آلية التيسير في مجال التكنولوجيا وبنك التكنولوجيا، تينك المبادرتين الحديثتين في سياق الخطة الدولية للتنمية. لقد نُوِّه في إطار التقييم الذي أُجري في عام ٢٠١٠ للهدف ٤ من أهداف البرنامج الاستراتيجية ("تعزيز السياسات وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار") إلى أنه "تتمتع اليونسكو بميزة نسبية في حفز التعاون العلمي على المستوى العالمي وفي توفير قيادة عالمية فيما يخص بناء القدرات ورسم السياسات ... وتعد اليونسكو إحدى المنظمات الدولية القليلة التي تضطلع بمهمة النهوض بقضية المساواة بين الجنسين في مجال العلوم".

٦٦- وفي المستقبل ستتعيَّن معالجة مسألة التوازن بين الموارد الموفَّرة في إطار الميزانية العادية والتمويل الخارج عن الميزانية، الذي يعتمد عليه تنفيذ البرنامج اعتماداً زائداً. ومن البيِّن أيضاً أن ثمة حاجة إلى تعزيز الخبرة التي يتمتع بها العاملون الموظفون في إطار الميزانية العادية. ويجب تعزيز التقرير العالمي للعلوم باعتباره أداة رصد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما ينبغي توسيع نطاق المرصد العالمي المعني بوثائق سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار (GO-SPIN). ويجب تكميل المنتديات الدعوية، مثل المنتدى العالمي للعلوم والمنتدى العالمي للابتكار، بمنتدى عالمي للدبلوماسية في مجال العلوم بغية إبراز الدور المحوري الذي تؤديه العلوم في الإسهام في تحقيق السلام والأهداف الإنمائية المقرَّة دولياً. ويُزمَع إجراء تقييم خارجي لعمل اليونسكو المتعلق بسياسة العلوم وبناء القدرات في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. ويُفترض أن تساعد نتائج ذلك التقييم في الاهتداء إلى السبيل إلى المضي قُدماً.

(٢) المجموعات الضعيفة الحال: الدول الجزرية الصغيرة النامية ونظم المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية

٦٧- لقد أعدت اليونسكو مساهمات تشمل بنطاقها جميع وحداتها للسهر على نجاح فعاليات السنة الدولية للدول الجزرية الصغيرة النامية التي نُظمت في عام ٢٠١٤ والمؤتمر الدولي الثالث المعني بهذه الدول الذي عُقد في ساموا. كما أعدت اليونسكو، متابَعةً منها في شأن الوثيقة الختامية المسمّاة مسار SAMOA ("إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية")، بمساهمات من جميع البرامج والدول الأعضاء من بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، مشروع خطة عمل للدول

الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية لتنفيذها ووثائق متصلة بهما ستقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته التاسعة والتسعين بعد المئة ودورته المئتين ودورته الأولى بعد المئتين.

٦٨- وقد حفَّزت اليونسكو العمل لتحقيق نقلات كبرى على صعيد الاعتراف العالمي بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية التي غدت معترفاً بها اعترافاً كاملاً بشأن تغير المناخ في *تقرير التقييم الخامس* للهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) وفي اتفاق باريس. وكذلك يُعترف بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية فيما يخص التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في عمليات التقييم التي يقوم بها المنبر الدولي الحكومي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES)، ويُعترف بها فيما يخص الحد من مخاطر الكوارث اعترافاً يرد في الوثائق الختامية لإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (SFDRR).

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٦٩- إن العمل فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية وبمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية يسهم في تحقيق الهدفين ١ و١٣ من أهداف التنمية المستدامة من أجل توفير مقوِّمات الصمود، والهدف ١٥ من هذه الأهداف من أجل استدامة أسباب العيش. وتتزايد الطلبات ذات الصلة الصادرة عن جهات منها المنبر الدولي الحكومي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) والمجلس الاستشاري العلمي التابع للأمين العام للأمم المتحدة، بغية توسيع نطاق العمل بشأن معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية في مجال تغير المناخ ومجال الحد من مخاطر الكوارث، والجمع بين العلوم وبين معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية. إن هذا المجال المستجد على صعيد الترابط بين العلوم والسياسات يستلزم الابتكارَ القائم على الجمع بين التخصُّصات وإحراز نتائج عالية الجودة لكي تظل اليونسكو في طليعة ركب التطور.

٧٠- وفي المستقبل سيصعب التوصل، بالاستعانة بالموارد الحالية، إلى الحفاظ على الدور القيادي الذي تؤديه اليونسكو بينما تتأتى عن الاعتراف العالمي بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية طلبات واحتياجات إلى التمويل، في مجالات منها مجالات جديدة مثل الحد من مخاطر الكوارث. كذلك يمكن فيما يخص الدول الجزرية الصغيرة النامية تعزيز إسهام اليونسكو بشتى وحداتها من خلال تحسين التنسيق وتعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية. ويُفترض أن تهيئ خطةُ العمل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجيةُ تنفيذها الإرشادات اللازمة لتحسين أداء البرنامج لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧١- إن النتيجة المنشودة ١ هي نتيجة دمج ثلاث نتائج منشودة واردة في الوثيقة ٣٧ م/٥ المعتمدة، تشمل أبعاداً متعددة لنظم العلوم والمعارف فيها بما في ذلك سياسةُ العلوم والترابطُ بين العلوم والسياسات ومعارفُ الشعوب الأصلية والمعارف

المحلية واحتياجاتُ الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويُلاحظ في آن معاً أن طلب الدول الأعضاء في المجالات الأخيرة الذكر كبير لكن الدول الأعضاء أسندت إلى هذه المجالات درجة أولوية تمويلية متدنية، وذلكم وضع يستلزم المزيد من الدراسة.

محور العمل ٢: بناء القدرات المؤسسية في العلوم والهندسة

النتيجة المنشودة ٢: تعزيز بناء القدرات فيما يخص البحوث والتعليم في مجال العلوم الطبيعية، بجملة وسائل منها استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

النتيجة المنشودة ٣: النهوض بالبحث والتعليم في المجال الهندسي المتعدد التخصصات لأغراض التنمية المستدامة وتطبيقهما

٧٢- عززت الدول الأعضاء النامية قدرتها في مجال العلوم على مستويات عديدة من خلال البحوث ودورات التدريب والمنح والزمالات وذلك عن طريق مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية (ICTP)، وأكاديمية العلوم العالمية للتقدم العلمي في البلدان النامية (TWAS)، والبرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP). وقد أفضت السنة الدولية للضوء والتكنولوجيا القائمة على استخدامه التي تكلَّلت بنجاح كبير إلى ١٢ مبادرة جامعة للتخصصات في مجال تعليم العلوم.

٧٣- وتم تشجيع علميات طموحات فنالت عشر منهن جوائز ومُنحت أربع وعشرون منهن زمالات تقديراً لهن و/أو دعماً من خلال الشراكة بين شركة L'Oréal ومنظمة اليونسكو من أجل مساهمة النساء في العلوم؛ ومنظمة العاملات في الميدان العلمي من أجل العالم النامي (OWSD) القائمة في أكاديمية العلوم العالمية للبلدان النامية (TWAS)، التي يبلغ الآن عدد العلميات العضوات فيها ٥٩٥ ٤ والتي قدمت الدعم إلى ١١٤ شابة في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥؛ والتحقت بالمخيم الصيفي للعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات الذي أُقيم في كينيا ٥٠٠ فتاة، راح بعضهن يدرسن هذه المواد في الجامعة.

٧٤- وفيما يخص الاستخدام المستدام لمصادر الطاقة المتجددة، استفاد من أنشطة التدريب أربعة وعشرون بلداً. وثمة الآن خمس دول أعضاء أفريقية تعتزم توسيع نطاق تزويد مدارسها الريفية بالكهرباء على المستوى الوطني من خلال جهودها الخاصة على صعيد تعبئة الموارد، استناداً إلى النتائج التي تتحقق على نحو بيَّنه المشروع الخارج عن الميزانية الجاري تنفيذه في الدول المعنية المسمى "تزويد المدارس الريفية بالكهرباء المستمدة من الطاقة الشمسية".

٧٥- وأُنشئ تحالف أفريقيا للهندسة نتيجة لأسبوعي أفريقيا للهندسة الأولين اللذين نظمتهما اليونسكو لتناول مسألة تعليم الهندسة في هذه القارة. وفي آسيا بُذلت جهود لتشجيع اعتماد مناهج تعليم الهندسة وشهادات المهندسين بحيث يحظى مزيد من البلدان بالاعتماد الدولي بموجب اتفاق واشنطن لعام ١٩٨٩. وجرت من خلال أنشطة تواصلية التوعيةُ على النطاق العالمي بالحاجة إلى مزيد من المهندسين، ولا سيما المهندسات، وعُزِّزت النهوج الجديدة لتعليم الهندسة، ولا سيما عن طريق المراكز من الفئة ٢.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٧٦- على الرغم من إسناد الدرجة ''جيم'' إلى الأداء فيما يخص النتيجتين المنشودتين المعنيتين فإن الدول الأعضاء أعربت بوضوح عن رغبتها في استمرار دعم برامج العلوم الأساسية، وتعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، والطاقة المتجددة، كما يبرهن عليه مقدار ما حُصِّل من الأموال الخارجة عن الميزانية. ويصح ذلك على أفريقيا بصورة خاصة. ويتزايد إبراز البرامج الخاصة بالمساواة بين الجنسين في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات للعيان على الصعيد العالمي.

٧٧- إن لليونسكو ميزة نسبية هامّة في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تتأتى عن ولايتها الجامعة للتخصُّصات والأولوية التي توليها للمساواة بين الجنسين. وإلى العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات تستند خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ برمتها، ولا سيما الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة (الغاية ٩-٥) والهدف ١٢ منها (الغاية ١٢-أ)، كما يُستند إلى العلوم الأساسية اللازمة لتخفيف وطأة تغير المناخ والتكيُّف معه.

٧٨- وقد خُلِص في إطار تقييم المركز الدولي للفيزياء النظرية (ICTP) الذي أُجري في عام ٢٠١١ إلى أن "المركز الدولي للفيزياء النظرية مؤسسة جيدة الأداء وذات تأثير تجمع بين البحوث العالية الجودة وبناء القدرات العلمية الهامة في البلدان النامية. وتتعلق التحديات الماثلة على طريق المضي قدماً [...] بتعزيز التعاون مع اليونسكو بغية تهيئة المزيد من الفرص التي تأتي بالمنفعة لكلتا المؤسستين". وقد تم تذليل هذه التحديات كما يبيِّنه تعاون المركز الدولي للفيزياء النظرية مع البرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP) بشأن السنة الدولية للضوء والتكنولوجيا القائمة على استخدامه لعام ٢٠١٥، والمركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (SESAME)، والأنشطة المضطلع بها بصورة مشتركة في مجال تعليم العلوم أو مواصلة التعاون في مجال تدريب معلمي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

٧٩- وفيما يخص برنامج الطاقة المتجددة، نُوِّه في إطار تقييم العمل لتحقيق الهدف ٤ من أهداف البرنامج الاستراتيجية الذي أُجري في عام ٢٠١٠، على الرغم من انطواء هذا التقييم على تحفظات بشأن فعالية برنامج اليونسكو الخاص بالطاقة في سياق المقارنة بالوكالات الأوفر حظاً من حيث الموارد المخصَّصة لها، إلى أن البرنامج "يظل يحظى بدعم قوي من كثير من الدول الأعضاء". ومنذ ذلك الحين حظي ما شهدته فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ من الأنشطة المجراة في مجال الطاقة المتجددة بالترحيب كمساهمات في عقد الأمم المتحدة للطاقة المستدامة للجميع، ونُوِّه بالبرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة (GREET) باعتباره مثالاً يُحتذى في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ("مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21)").

٨٠- ويؤدي المهندسون دوراً حاسم الأهمية في التصدي للتحديات الملحة الواسعة النطاق الماثلة أمام المجتمع، إذ يُحتاج إليهم في الواقع فيما يخص جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تقريباً، ولا سيما الأهداف ٤ و٦ و٧ و٩ و١١ منها، بينما يفتقر معظم البلدان – المتقدمة منها والنامية على السواء – إلى العدد الكافي من خريجي دراسات الهندسة لسد الاحتياجات الحالية. ويظل طلب الدول الأعضاء الأفريقية والآسيوية لتعليم الهندسة واعتماد دراساتها عالياً. ومن شأن اليونسكو إذا عُزِّزت أن تشغل مكانة فريدة تمكِّنها من معالجة مشكلة تدني النسبة المئوية للعاملات في مجال الهندسة. وقد كان من شأن محدودية الموارد أن تلحق ضرراً شديداً ببرنامج الهندسة لولا الدعم الذي قدمته ثلاثة مراكز جديدة معنية بالهندسة من مراكز اليونسكو من الفئة ٢، وخبراء استشاريون، والدعم العيني الذي قدمه الشركاء والقطاع الخاص.

٨١- وقد نوِّه في إطار تقييم العمل لتحقيق الهدف ٤ من أهداف البرنامج الاستراتيجية إلى أن "برنامج الهندسة يظل إثر تقليص في موارده [...] يركِّز على شحذ الوعي فلا ينتقل إلى التركيز على العمل المتعلق بالسياسات كما اقتُرح في إطار التقييم".

٨٢- إن برنامج الطاقة وبرنامج الهندسة منقوصا ملاكِ الموظفين إلى حد حرج، ما يعيق قدرتهما على الاستفادة من جمع الأموال لهذين الموضوعين الممكن إمكانية كبيرة.

٨٣- وفي المستقبل سيتعيَّن على اليونسكو أن تعمل على أساس ميزتها النسبية البيِّنة في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات بوضع استراتيجية مشتركة بين القطاعات، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، بغية الدفع قدماً بتنفيذ المهام المعنية عن طريق تعبئة شبكاتها المتصلة بالعلوم وغيرها من الشبكات والمعاهد والمراكز. وسيستمر التعاون مع قطاع التربية بشأن تعليمِ البناتِ العلومَ والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، الذي بدأ في عام ٢٠١٥. أما أنشطة تعليم العلوم على الصعيد الوطني فينبغي أن تُتناول على مستوى المكاتب الميدانية بقدر المستطاع.

٨٤- ويمكن أن يستعان في تنفيذ أنشطة البرنامج الدولي للعلوم الأساسية (IBSP) وأنشطة بناء القدرات في مجال العلوم الأساسية ومجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات استعانةً أكبر بالمركز الدولي للفيزياء النظرية (ICTP) وأكاديمية العلوم للبلدان النامية (TWAS) وبالمنظمة الأوروبية للبحوث النووية – المختبر الأوروبي للفيزياء الجزئية (CERN) وبالمركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (SESAME).

٨٥- ويمكن لليونسكو، بالاستناد إلى عملها السابق والحالي في مجال الهندسة، أن تركِّز على السياسة التمهيدية والرصد بضم المتابعة بشأن تقرير اليونسكو الأول للهندسة إلى تقرير اليونسكو للعلوم. وفي حالة المشاريع ذات النطاق الواسع إلى حد كاف لتمويل توظيف عاملين ضمن إطار برنامج الهندسة ستلزم أموال خارجة عن الميزانية للمضي قدماً في تنفيذه. وينبغي التخطيط لإجراء تقييم خارجي لهذا البرنامج فور التمكن من تحديد موارد التمويل.

٨٦- ويُحتاج حاجة ماسة إلى تدارس مدى وجوب أن يتركَّز عمل اليونسكو في مجال بناء القدرات في العلوم الأساسية والهندسة على الأبعاد التمهيدية بما فيها حوكمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار وسياستها ورصدها ووضع معاييرها والدبلوماسية على صعيدها، ما يُحتمل أن يُحدث أثراً عامّاً أكبر بالقياس إلى التدابير المنفردة الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية والقدرات البشرية التي يمكن أن تنفذها فرادى الدول الأعضاء. ويمكن أن يفضي ذلك على سبيل المثال إلى تعميم الاهتمام ببرنامج الطاقة ضمن إطار أنشطة البرنامج الهيدرولوجي الدولي (IHP) وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي (MAB) والأنشطة المتعلقة بتغير المناخ وأن يضفي المزيد من الوضوح على محاور التركيز في تقرير الهندسة باعتباره آلية رصد.

٨٧- ومن المزمَع أن يجرى فيما يخص فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ تقييم خارجي لعمل اليونسكو المتعلق بسياسة العلوم وبناء القدرات، يُفترض أن تهيئ التوصيات التي تقدَّم في إطاره مزيداً من الإرشادات ذات الصلة. أما تقييم برنامج الطاقة المتجددة المزمَع إجراؤه فقد تعيَّن إرجاؤه بسبب نقص الأموال.

محور العمل ٣: تعزيز المعارف والقدرات من أجل حماية المحيطات والسواحل وإدارتها على نحو مستدام

٨٨- فيما يخص محور العمل ٣ والنتائج المنشودة ٤ و٥ و٦، يرجى الرجوع إلى التحليل الوارد في القسم الخاص باللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات.

محور العمل ٤: توطيد التعاون العلمي الدولي فيما يتعلق بنظم الأرض والتنوع البيولوجي وتخفيف مخاطر الكوارث

النتيجة المنشودة ٧: توسيع نطاق التعاون العالمي في العلوم الإيكولوجية والجيولوجية

٨٩- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أقرّ المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين إنشاء البرنامج الدولي لعلوم الأرض والحدائق الجيولوجية (IGGP) واستحداث تسمية "الحديقة الجيولوجية لليونسكو". وتم خلال فترة السنتين تعيين ٢٠ حديقة جيولوجية عالمية جديدة في ١٤ دولة عضواً فبلغ مجموع الحدائق الجيولوجية المعيَّنة ١٢٠ حديقة جيولوجية في ٣٣ بلداً.

٩٠- وتعمل الشبكة الأفريقية لمؤسسات علوم الأرض بنجاح بصفتها مرتكَزاً لتعاون المؤسسات وأصحاب المصلحة من ضمن أفريقيا ومن خارجها. وتعمل أفرقة بحث مخصَّصة في ١٤ بلداً لمعالجة ما للألغام المخلَّفة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من آثار على البيئة وعلى الصحة.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٩١- إن اليونسكو هي وكالة الأمم المتحدة الوحيدة التي تتناول الجيولوجيا والفيزياء الجيولوجية. وقد أعربت الدول الأعضاء، بإقرارها البرنامج الدولي لعلوم الأرض والحدائق الجيولوجية (IGGP)، عن دعمها القوي لعمل اليونسكو في هذا المجال. ولا يقتصر شأن الحدائق الجيولوجية العالمية لليونسكو على إمكان زيادتها السياحة المحلية المستدامة بل يتعداه إلى إمكان تحفيزها الاقتصادات الإقليمية ومساعدتها الدول الأعضاء في تدبُّرها المستدام لمواردها الطبيعية.

٩٢- وقد خُفِّضت الميزانية المخصَّصة لتحقيق النتيجة المنشودة ٧ في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بسبب إسناد الدرجة "جيم" إلى هذا العمل من حيث الأولوية التمويلية، ما مس بملاك الموظفين المعنيين به وبالعمليات ذات الصلة وبالتالي بالقدرة على الأداء وإحراز النتائج المنشودة في هذا الإطار. فإذا لم يُسهر على أن لا يقل مقدار الموارد المخصَّصة لمهمة اليونسكو الفريدة هذه في إطار البرنامج العادي عن الحد الأدنى اللازم فإن ذلك سيضر شديد الضرر بالقدرة على الاستفادة منها واغتنام الفرص المتاحة لتوفير أموال خارجة عن الميزانية من أجلها.

٩٣- ويمكن الإحاطة بالتحديات المناخية والتصدي لها على نحو أفضل من خلال تبادل المعلومات العلمية المتعلقة بماضي الأرض وبحاضرها وبمستقبلها الممكن. ولبرامج علوم الأرض، ولا سيما البرنامج الدولي لعلوم الأرض (IGCP) والحدائق الجيولوجية العالمية لليونسكو، دور بيِّن في تحقيق الأهداف ٨ و١٣ و١٥ من أهداف التنمية المستدامة. فينبغي أن يروَّج على نحو أكثر فعالية دور وأهمية علوم الأرض في تنمية الاقتصادات المراعية للبيئة، والسياحة المستدامة، والتدبُّر المستدام للموارد الطبيعية، والحد من مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغير المناخ.

٩٤- وقد قرَّر القطاع، قراراً يعزى جزئياً إلى الانتقال إلى برنامج علوم الأرض والحدائق الجيولوجية (IGGP)، إرجاء التقييم الخارجي للبرنامج الدولي للعلوم الجيولوجية (IGCP)، الذي كان من المزمَع إجراؤه في عام ٢٠١٧، إلى فترة السنوات الأربع التالية. وفي المستقبل ستولى عناية خاصة للمصاعب والفرص فيما يخص عمليات تعيين اليونسكو للمواقع المتعددة.

النتيجة المنشودة ٨: تحسين تخفيف المخاطر وتعزيز الإنذار المبكر بالأخطار الطبيعية وتقوية التأهب للكوارث والقدرة على الصمود أمامها

٩٥- لقد حسَّن ٧٠ بلداً تأهبها للكوارث ومقوِّمات صمودها حيالها استناداً إلى أنشطة اليونسكو، بما في ذلك جعل المباني المدرسية آمن. وعُزِّزت ست شبكات من الشبكات العلمية القائمة للحد من مخاطر الكوارث والمعنية بالمخاطر الجيولوجية ومخاطر تعدد الأخطار، وأُنشئت أربع شبكات جديدة خلال فترة السنتين. وتُعتبر مساهمة اليونسكو في مؤتمر سنداي المعني بالحد من مخاطر الكوارث مثالاً ساطعاً على التعاون بين شتى القطاعات الذي ينبغي تكثيفه في المستقبل مع الأخذ بالاعتبارات المتصلة بمعارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية وبالأخلاقيات ضمن خطة الحد من مخاطر الكوارث.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٩٦- إن إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، والأهداف ١١ (الغاية ١١-٥) و١٣ (الغاية ١٣-١) و١٥ من أهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس، يهيئ جميعها نموذجاً جديداً للعمل والتعاون العالميين على الحد من مخاطر الكوارث. ويتعيَّن أن تتوفَّر للدول الأعضاء كتلة حرجة من الخبرات والتشريعات والأدوات للحد من مخاطر الكوارث، ومواطنون ومتخذو قرارات متنوِّرون لتعزيز مقوِّمات صمودها حيالها. ولليونسكو ميزة نسبية في مجالات من قبيل مبادرة نظم الإنذار المبكر بالزلازل، بالنظر إلى المهمة الفريدة المنوطة بها على صعيد العلوم الجيولوجية.

٩٧- وقد عُوين في تقييم العمل لتحقيق الهدف ٥ ("الإسهام في الاستعداد لمواجهة الكوارث وتخفيف آثارها") من أهداف البرنامج الاستراتيجية أن "مشروعات اليونسكو صغيرة الحجم بوجه عام، مما يحد من نطاق التأثير المباشر الناتج عن هذه المشروعات. لكن ثمة دلائل على أن اليونسكو تمضي قدماً على طريق إحداث التأثير". فبتوفُّر ملاك أساسي صغير من الموظفين، تنهض إقامة الشراكات مع جهات من قبيل الجامعات المحلية باستدامة الأنشطة (تدريب المدرِّبين وإشراك الطلبة) على نحو غالباً ما يؤتي نتائج جيدة. ويمثِّل العمل مع المنظمات غير الحكومية اتجاهاً نامياً يتيح توسع نطاق التواصل على مستوى المجتمعات المحلية ("الشوط الأخير").

٩٨- ويمكن لليونسكو، باتّباع نهج مشترك بين القطاعات قائم على تعدد الاختصاصات، أن تساعد في بناء القدرات وتعزيز الشراكات بحيث تتسنى الاستفادة من العلم والتكنولوجيا لتناول الحد من مخاطر الكوارث ومساعدة الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها فيما يخص إطار عمل هيوغو وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (SFDRR) وأهداف التنمية المستدامة. وينبغي التركيز في الجهود التي ستبذل في المستقبل على تنمية معارف جديدة في مجالات الحد من مخاطر الكوارث، ومسح الأخطار وتقييمها، ونظم الإنذار المبكر، وتبادل البيانات والمعلومات، وبناء القدرات، وشحذ الوعي لدى متخذي القرارات والمجتمعات المحلية. ثم إنه ينبغي الاستمرار على ترويج ونشر المعايير والمنهجيات الخاصة بتشييد المباني الآمنة، واستراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث، وإجراءات العمل القياسية الخاصة بالمخاطر الجيولوجية ومخاطر تعدد الأخطار. ويجب أن يتم في مجال الحد من مخاطر الكوارث المزيد من تعزيز تعميم الاهتمام بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان ومسائل الأخلاقيات.

النتيجة المنشودة ٩: تعزيز استخدام معازل المحيط الحيوي بوصفها أماكن للتعلم المتعلق بالتنمية المنصفة والمستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها

٩٩- تمخَّضت عملية تشاورٍ وصياغةٍ شفافة واسعة الأساس استمرت سنة ونصف السنة عن وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية جديدة لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥. واعتمد مجلس برنامج الإنسان والمحيط الحيوي هذه الاستراتيجية في دورته السابعة والعشرين وأقرها المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين. وانضم إلى الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي (WNBR) ثلاثة وثلاثون معزلاً جديداً للمحيط الحيوي، منها ثلاثة معازل عابرة للحدود.

١٠٠- وتعزَّزت جودة معازل المحيط الحيوي ومصداقية الشبكة العالمية لهذه المعازل بإعمال استراتيجية الخروج الخاصة ببرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، وبالارتفاع القياسي لعدد تقارير الاستعراض الدوري المستلَمة من الدول الأعضاء، وبالزيادة في عدد المقترحات الرامية إلى تمديد فترة اعتماد المعازل الحيوية لتعزيز أدوارها فيما يخص التنمية المستدامة. وفي الوقت الحاضر تبلغ نسبة المعازل الحيوية التي تفي بمعيار خطة عمل مدريد ثلاثة وأربعين في المئة من مجموعها.

١٠١- وتحسَّن تدبر الأراضي الجافة الحدية في معازل المحيط الحيوي التي شاركت في مشروع "الإدارة المستدامة للأراضي الجافة الحدية" (SUMAMAD) الناجح، وطوَّرت المجتمعات المحلية، بما فيها مجموعات النساء، أنشطة اقتصادية مراعية للبيئة من خلال مشروع "الاقتصاد الأخضر في معازل المحيط الحيوي" الذي يمثِّل وسيلة للحد من وطأة الفقر، وصون التنوع الحيوي، والتنمية المستدامة في إطار مشروع أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

١٠٢- من أهم الدروس المستفادة أنه يجب أن يركِّز برنامج الإنسان والمحيط الحيوي/الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي على دوره/دورها المتمثل في الربط بين الخطط العالمية والأهالي المحليين، بمن فيهم حائزو معارف الشعوب الأصلية والفئات الضعيفة الحال، وعلى السياقات الإنمائية المحلية، بغية إحداث التغيير في الميدان ومواصلة تحسين طرائق عمل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي وأدواته. أما الأخطار الكبرى فأولها فقدان التركيز على هذا الدور الأساسي لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي/الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي، وثانيها الإخفاق في القيام على نحو فعال بإبلاغ رؤية برنامج الإنسان والمحيط الحيوي ورسالته ومهامه وخدماته إلى الدول الأطراف والمجتمع الدولي. وقد قُدِّمت في إطار تقييم خطة عمل مدريد فيما يخص معازل المحيط الحيوي الذي أجري في عام ٢٠١٤، بناء على طلب المجلس الدولي لتنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي، عدة توصيات قوية بتحسين هذه الخطة وتحسين عمل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي وشبكته العالمية لمعازل المحيط الحيوي. وقد أدى هذا التقييم دوراً أساسياً في إعداد خطة برنامج الإنسان والمحيط الحيوي للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥ التي تتّسم بالمزيد من الدقة، والتي تشكِّل إطاراً متيناً لدعم أنشطة برنامج الإنسان والمحيط الحيوي في المستقبل.

١٠٣- وفيما يخص خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يشغل برنامج الإنسان والمحيط الحيوي وشبكته العالمية لمعازل المحيط الحيوي مكانة تمكِّنهما جيداً من دعم تحقيق الغايات المرتبطة بالهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف ٦ و١٣ و١٤ من هذه الأهداف، وتحقيق الأهداف ١ و٢ و١١ منها إلى مدى أقل. ويتيح اتفاق باريس فرصاً جديدة لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي ولشبكته العالمية لمعازل المحيط الحيوي. وفي المستقبل سينبغي أن يدعم برنامج الإنسان والمحيط الحيوي الدول الأعضاء في تنمية مناطق نموذجية للتنمية المستدامة، بالاستعانة بالعلوم من أجل التوصل إلى حلول ابتكارية لمسائل مثل الحد من مخاطر الكوارث، وتشكيل شراكات جديدة مع أجهزة الإدارة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويُنتظر أن تصدر عن المؤتمر العالمي الرابع لمعازل المحيط الحيوي والدورة الثامنة والعشرين لمجلس تنسيق برنامج الإنسان والمحيط الحيوي اللذين سيُعقدان في آذار/مارس ٢٠١٦ خطة عمل ليما لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي وشبكته العالمية لمعازل المحيط الحيوي (للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥)، المرتّبة خصّيصاً للتمكين من العمل على المستوى الوطني والمحلي والإقليمي ومن الإبلاغ فيما يخص تنفيذ استراتيجية برنامج الإنسان والمحيط الحيوي للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥. ومن المزمَع إعداد مجموعة مواد للتواصل عنوانها "محيطي الحيوي هو مستقبلي" لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وينبغي أن يُنشد الابتكار في مجال بناء القدرات وجمع الأموال وإقامة الشراكات نشداناً نشطاً. وينبغي استطلاع السبل الجديدة لمواجهة تغير المناخ، وتعبئة معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية، والحد من مخاطر الكوارث.

محور العمل ٦: تعزيز أمن المياه العذبة

النتيجة المنشودة ١٠: تعزيز الاستجابات لتحديات الأمن المائي على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي

النتيجة المنشودة ١١: تعزيز المعارف والابتكار والسياسات والقدرات البشرية والمؤسسية في مجال الأمن المائي من خلال تحسين التعاون الدولي

١٠٤- بدأت في عام ٢٠١٤ المرحلة الثامنة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي بتناول موضوع عام شامل هو موضوع الأمن المائي. وقد عُزِّزت قدرة الدول الأعضاء على التنبؤ بحالات الجفاف والفيضانات من خلال نشر أفضل الممارسات والتدريب، ولا سيما في أفريقيا. وازدادت المعارف المتعلقة بأمكنة ٥٩٢ مستودعاً من مستودعات المياه الجوفية العابرة للحدود موجودة في شتى أنحاء العالم وبأمداء اتّساعها، وأُنجز تقييم عالمي لأهم الخصائص الفيزيائية والاجتماعية والاقتصادية لـ ١٦٦ مستودعاً للمياه الجوفية و٤٢ دولة جزرية صغيرة نامية. وأتيحت للدول الأعضاء معلومات جديدة عن ضعف حال المياه الجوفية حيال الفيضانات وحالات الجفاف. وقد استعملت شيلي أطلس مناطق الجفاف الذي أعده البرنامج الهيدرولوجي الدولي.

١٠٥- وحُسِّنت قدرات البلدان الأفريقية على معالجة المسائل المتعلقة بجودة المياه عن طريق الأسبوع الخامس للمياه في أفريقيا، وشُحذ الوعي بمسائل الأمن المائي من خلال المشاركة في منتدى أفريقيا للمياه. وعُزِّز التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ومنهم المجلس الوزاري الأفريقي لشؤون المياه (AMCOW)، والمراكز المعنية بالمياه، والجماعات الاقتصادية المحلية. ووفقاً للإطار الذي أعده البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (WWAP) وشركاؤه، تعهد المجلس الوزاري الأفريقي لشؤون المياه بتحديد غايات وطنية ذات صلة ووضع إطار لمتابعة العمل لتحقيقها وتقييمه فيما يخص سياسته واستراتيجيته المتعلقتين بالمساواة بين الجنسين بما في ذلك مؤشرات يُفرَّق بها بين البيانات المتعلقة بالذكور والبيانات المتعلقة بالإناث خاصة بالسياق الأفريقي. كما أُجريت مشاورات مع الدول الأعضاء أتاحت استبانة المصاعب الكبرى المتصلة بجودة المياه في الأمريكيتين وفي أوروبا.

١٠٦- وقُدِّم إلى مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21) تحليل مقارن أجري بشأن الماء في المدن الكبرى. ووُضعت بتصرف الدول الأعضاء مرتكَز لتبادل المعارف العالمية المتعلقة بمسائل مياه الحواضر. وعُزِّزت قدرة الدول الأعضاء على الأخذ بمبادئ الهيدرولوجيا الإيكولوجية في ممارساتها التدبرية وذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية بشأن مواقع التجريب البياني في مجال الهيدرولوجيا الإيكولوجية.

١٠٧- واستناداً إلى نتائج السنة الدولية للتعاون في مجال الماء لعام ٢٠١٣، عُزِّز دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التعاونُ الدولي والإقليمي في مجال المياه العذبة وذلك عن طريق تعبئة شبكة مؤسسات اليونسكو المعنية بالمياه، بما فيها معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه (IHE) والبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (WWAP)، والمزيد من التنسيق بين هذه المؤسسات، وذلك كما أُوصي به في إطار تقييم المرحلتين السادسة والسابعة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي (IHP).

١٠٨- وتم تمكين الدول الأعضاء من اتخاذ القرارات على نحو مستنير استناداً إلى البيانات المقدَّمة في التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم (WWDR)، ودُرِّب أكثر من ٨٠٠ ٧ شخص عن طريق برامج اليونسكو المعنية بالماء، بمن فيهم أولئك الذين تم تدريبهم عن طريق معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه (IHE).

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

١٠٩- قد يتمثَّل أهم التحديات الماثلة أمام شبكة مؤسسات اليونسكو المعنية بالمياه في الافتقار إلى التنسيق القوي المتماسك على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. فيمكن بإقامة الشراكات المناسبة وبالتنسيق الأفضل تحسين تعبئة ذخر الموارد البشرية والخبرة المتوفرة ضمن هذه الشبكة. وسيُزاد اللجوء إلى الاجتماعات الافتراضية تقليصاً للتكاليف. وقد زيدت مجموعة المشاريع الخارجة عن الميزانية ووُضعت آلية للتعاون البرنامجي مع مرفق البيئة العالمية (GEF) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما آتى مشاريع جديدة خارجة عن الميزانية، تعد بآفاق جيدة في المستقبل. وفيما يخص التمويل الكبير الشأن، سيُنظر بانتظام في طرائق التوظيف المقترن بالمشاريع. لكن تظل هناك مصاعب متصلة بالاعتماد على الموظفين المؤقتين وباكتظاظ الأعمال الإدارية.

١١٠- وقد نُوِّه في إطار التقييم الخارجي للبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (WWAP) الذي أُجري عام ٢٠١٥ إلى أنه "... يظل مصدراً مرجعياً للمعلومات المتعلقة بموارد المياه العذبة" وهو واحد من أكثر تقارير اليونسكو بروزاً للعيان. ويجري في إطار البرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (WWAP) تناول جميع التوصيات التي قُدِّمت في إطار هذا التقييم. وفيما يخص التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم (WWDR)، يتمثل التحدي الرئيسي في أن إصدار التقارير السنوية يستلزم تناول تقريرين وما يرتبط بهما من حملات التواصل في آن معاً والشروع في إعداد التقرير الثالث في الوقت ذاته. ويقوم المدير الجديد للبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية بتصميم استراتيجية لمعالجة ذلك وزيادة القدرة على جمع الأموال.

١١١- وخُلص في إطار مراجعة معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه الذي أجري عام ٢٠١٣ إلى أنه "فيما يخص وقع أنشطة المعهد، تزخر البيِّنات المتوفرة بالدلائل على سبل إتيان هذه الأنشطة بالفائدة على الدول الأعضاء في اليونسكو على مختلف المستويات من خلال تنمية القدرات الفردية والمؤسسية، والدعم الهادف في مجال السياسات والبرامج، وتبادل المعارف، وأنشطة البحث والتعليم المشتركة". وسيخضع هذا المعهد لعملية تقييم في أوائل عام ٢٠١٦ بغية تقييم تجديد اتفاق التشغيل المبرم مع اليونسكو.

١١٢- وتتهيَّأ لليونسكو فرص كبرى بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، وبالتركيز على المياه العذبة ضمن اتفاق باريس (المادة ٨ منه)، وبإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (SFDRR) فيما يتعلق بالماء والصرف الصحي (وَضَع معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه على سبيل المثال مفهوماً للصرف الصحي في حالات الطوارئ في هذا السياق). ويعتزم البرنامج الهيدرولوجي الدولي أن يقيم في المستقبل شراكة

استراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تتيح الفرصة لالتزام تمويلي طويل الأجل وأن يتم بها ترويج وتشجيع فرص تحقيق النفع الذاتي مع بعض الدول الأعضاء.

١١٣- وينبغي فيما يخص مجموعة مشاريع اليونسكو في مجال علوم المياه الاعتماد على القوة الفريدة المستمَدّة من التعاون بين البرنامج الهيدرولوجي الدولي (IHP) والبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية (WWAP) ومعهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه (IHE). وستبذل جهود حثيثة لحشد الأموال وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع الجهات المانحة، مثل مرفق البيئة العالمية (GEF). فتعزيز التنسيق بين مؤسسات اليونسكو المعنية بالمياه، بما فيه التركيز المناطقي، مهم أهمية قصوى لتحسين تعبئة ذخر الخبرات المتوافرة من أجل تنفيذ المرحلة الثامنة من البرنامج الهيدرولوجي الدولي والإسهام في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي تحسين الإبلاغ الذي يقوم به مختلف مكوّنات الشبكة، ولا سيما المراكز من الفئة ٢ وكراسي اليونسكو ولجانها الوطنية. ويجب أن يُجري معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه والبرنامج العالمي لتقييم الموارد المائية والبرنامج الهيدرولوجي الدولي استقصاءات يُرمى منها إل تحسين تقييم عدد الدول الأعضاء التي تستفيد مما توفره هذه المؤسسات من تدريب وبيانات ومشاريع. وينبغي أن يستفاد من التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم (WWDR) بمثابة أداة رصد فيما يخص تحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة.

اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات

محور العمل ٣: تعزيز المعارف والقدرات من أجل حماية المحيطات والسواحل وإدارتها على نحو مستدام

١١٤- تميَّزت فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ بتطورات هامة في مجال إدارة البيئة على المستوى العالمي، حيث برزت مسائل المحيطات للعيان بدرجة عالية من الوضوح واتّسمت بالحساسية. وإلى حدٍ ما أتاحت هاتان السنتان للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو ("اللجنة") اختباراً لمدى سدادها وتأثيرها واستقرارها. إن الأدلّة على إسهام اللجنة القوي في اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة (خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)، ولا سيما الهدف ١٤ القائم بذاته المتعلق بالمحيطات، والاعتراف بدور المحيطات في اتفاق باريس بشأن المناخ الذي أُبرم في عام ٢٠١٥ ضمن إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، ومسار SAMOA، تبيِّن على نحو مقنع أن اللجنة سارت المسارَ القويم على طريق الإسهام في الحلول المتصلة بالمحيطات حيال المصاعب الكبرى التي نواجهها في عصرنا هذا. لكن هناك مسائل ذات شأن تتعلق بنقص الموارد، والبروز للعيان، والأخطار المحيقة بالاستدامة، والقدرة على النجاح في تحقيق المتوخّى في جميع مناحي عمل اللجنة.

أولاً- التقييم الاستراتيجي العام

١١٥- يُسعى بجميع أنشطة اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى تحقيق الأهداف الرفيعة لخطتها المتوسطة الأجل، التي حدَّدتها الدول الأعضاء فيها. ويستلزم تحقيق هذه الأهداف مساهمة من جميع أصحاب المصلحة في شؤون المحيطات. وفي هذا الصدد تسهر هيئات إدارة اللجنة، التي تساندها أيضاً شبكة الدعم المتنوعة المؤلَّفة

من هيئات تقنية وإقليمية وأفرقة خبراء، على قوة حس جماعات المنتفعين ببرامج اللجنة بامتلاكهم زمام هذه البرامج. وذلكم ما أدى في نهاية المطاف إلى الاعتراف البارز بالمحيطات ضمن أهم الاتفاقات الإطارية الدولية.

١١٦- ويمثِّل الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، باعتباره هدفاً متعلقاً بالمحيطات قائماً بذاته، مرجعاً بيِّناً ومبعث تعبئة مؤسسية للجنة في سياق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتُعتبر الإشارة في إطار هذا الهدف على وجه التحديد إلى معايير اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ومبادئها التوجيهية بشأن نقل التكنولوجيا البحرية أوجاً يُبْلَغ في جهود استمرت على مدى سنوات متعددة. وتعمل اللجنة على نحو نشط مع شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بغية إسداء الإرشاد في إعداد مؤشرات الأداء الخاصة بالغايات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. إنها منخرطة بعيدَ الانخراط في توجيه عمل مكتب الأمم المتحدة الرامي إلى استحداث نظام قانوني جديد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حماية التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

١١٧- وفضلاً عن الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة يتصل زهاء أحد عشر هدفاً من باقي الأهداف الستة عشر بالمحيطات صلةً مباشرة أو غير مباشرة. ومن هذه الأهداف مثلاً الهدف ٢ المتعلق بالأمن الغذائي والتغذية المحسَّنة، والهدف ١٣ المتعلق بتغير المناخ، والهدف ٤ المتعلق بفرص التعلُّم مدى الحياة، والهدف ٨ المتعلق بالنمو الاقتصادي والعمالة المنتِجة، والهدف ١١ المتعلق بالمدن المستدامة المتمتعة بمقوِّمات الصمود. وللمرة الأولى يشار إلى ضرورة حماية النظم الإيكولوجية للمحيطات، في اتفاق باريس بشأن المناخ. وما من شك في أنه قد أسهم في ذلك قرارُ اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات القاضي بزيادة التركيز في العمل البرنامجي والتوعوي على تغير المناخ ومؤتمر الأطراف الحادي والعشرين (COP21)، بالاستناد إلى إسهامها في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+٢٠"، ونجاح اليوم العالمي للمحيطات الذي نُظِّم في ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٥، والانخراط في نشاط كبير لتعبئة المؤسسات العلمية ومؤسسات المجتمع المدني حول علوم المحيطات وعلوم المناخ وإذكاء الوعي.

١١٨- ولما كان معترَفاً بعمليات الرصد المنتظمة اعترافاً صريحاً بصفتها عنصراً حاسماً في تعزيز المعارف العلمية المتعلقة بالمناخ ودعم اتخاذ القرارات ذات الصلة فإن أهم مداخل اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات إلى النظام الخاص بتغير المناخ هو مدخلها إليه من خلال مساهمات عمليات رصد المحيطات في النظام العالمي لرصد المناخ (GCOS) – عن طريق النظام العالمي لرصد المحيطات (GOOS) – والمساهمات العلمية في الهيئة الدولية الحكومية المعنية بتغير المناخ (IPCC) – عن طريق البرنامج العالمي لبحوث المناخ (WCRP).

١١٩- لقد أدّت اللجنة دوراً أساسياً في دعم استدامة النظام العالمي لرصد المحيطات (GOOS). وهي قد اتّخذت مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تدابير للمساعدة على إصلاح نظام الرصد المداري للمحيط الهادي، ما يُعتبر أمراً محورياً لكشف إعصار النينيو والتغيرات الإقليمية في ارتفاع مستوى البحر والتنبؤ بهما. إن اللجنة التقنية المعنية بعلوم المحيطات والأرصاد الجوية البحرية (JCOMM) هي لجنة فريدة مشتركة بين وكالتين للأمم المتحدة هما المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ولجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وتُعتبر عنصراً هاماً في أنشطة التنفيذ وتقديم الخدمات. وثمة إسهام في

النظام حديث ملحوظ هو افتتاح مكتب مركز دعم برامج الرصد الموقعي التابع للجنة الفنية المشتركة المعنية بعلوم المحيطات والأرصاد الجوية البحرية (JCOMMOPS) في ابْرِسْت (Brest) في آذار/مارس ٢٠١٥، بإسهام كبير من المنظمات الشريكة الفرنسية.

١٢٠- وفي الوقت الحاضر تنسّق اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات أربعة نظم إقليمية للإنذار بأمواج التسونامي في جميع مناطق المحيطات المعرَّضة لأخطار هذه الأمواج. وتنظَّم تمارين على الإنذار بهذه الأمواج على نحو منتظم في جميع أحواض المحيطات. ويمثِّل عمل اللجنة هذا مساهمة كبيرة في إطار الأمم المتحدة لتقليص أخطار الكوارث فيما بعد عام ٢٠١٥ الذي اعتمده مؤتمر سنداي في آذار/مارس ٢٠١٥. فبميزانية زهيدة تتولّى اللجنة تنسيق نظام عالمي للإنذار بأمواج التسونامي تبلغ قيمته مئات الملايين من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

١٢١- لقد انتقلت اللجنة في برنامجها الخاص بعلوم المحيطات إلى التركيز على مساعدة الدول الأعضاء فيها على تناول المسائل العلمية المستجدة المتعلقة بنقص الأكسجين في المحيطات، وبالسلاسل الزمنية الإيكولوجية البحرية، وبتغير المناخ والاتجاهات العالمية فيما يخص العوالق النباتية، وبالكربون الأزرق. وقد استُرشد في هذا العمل بنتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالبحوث في مجال المحيطات (١٧-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، برشلونة) الذي حلَّل التقدم الذي شهدته علوم المحيطات في السنوات العشرين الأخيرة وبحث فيما سيشهده العقد المقبل من التعاون الدولي في مجال علوم البحار وتقنياتها بغية تحسين الحوكمة في مجال المحيطات. وفي الوقت نفسه واصلت اللجنة الاضطلاع بدورها القيادي في مجال البحوث المتعلقة بتحمُّض مياه المحيطات، والتلوُّث البحري (بما فيه التلوُّث باللدائن وباللدائن الدقيقة) وانتشار الطحالب الضارة.

١٢٢- ويمثِّل برنامج التبادل الدولي للبيانات والمعلومات الأوقيانوغرافية (IODE) التابع للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات الإطار التنظيمي الوحيد الذي يتناول تبادل البيانات الأوقيانوغرافية الدولية بصورة حصرية. أما نظام المعلومات البيولوجية الجغرافية المتعلقة بالمحيطات (OBIS) التابع للجنة فهو قاعدة البيانات العالمية الرائدة في شأن التنوع البيولوجي للمحيطات. إنه يسهم في تحقيق ما لا يقل عن اثنتين من غايات الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي البالغ مجموعها ٢٠ غاية. وكما دعت إليه الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي البالغ عددها ١٩٣، تُستخدم بيانات هذا النظام لتحديد المناطق البحرية الهامة من الناحية الإيكولوجية أو البيولوجية وكذلك تستخدمه منظمة الأغذية والزراعة لاستبانة النظم الإيكولوجية البحرية الضعيفة الحال. ويوفِّر هذا النظام أيضاً معلومات هامة بشأن التنوع البيولوجي من أجل تقييم المحيطات العالمي الأول الذي تجريه الأمم المتحدة. وقد أسهم برنامج تقييم الموارد المائية العابرة للحدود (TWAP) الذي تقوده اللجنة في ٦٦ تقييماً للسواحل ضمن إطار تقييم المحيطات العالمي شملت جميع السواحل في العالم. أما فيما يخص التقييمات العالمية والمعلومات العلمية الأساس الخاصة بالسياسة فإن الميزة النسبية التي تتمتع بها اللجنة تكمن في المكانة الفريدة التي تشغلها بصفتها إطاراً دولياً حكومياً للدفع بالبحوث قدماً وتمييز المسائل العلمية الجديدة من خلال العمل التعاوني. ويُعترف باللجنة أيضاً باعتبارها منظمة الأمم المتحدة الرائدة في مجال تطوير التخطيط الفضائي البحري، كما برهن عليه الأخذ بالمبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة في أكثر من ٤٠ بلداً منخرطاً في تدبر المحيطات.

١٢٣- وقد جدَّدت جمعية اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في دورتها الثامنة والعشرين التي عُقدت في حزيران/يونيو ٢٠١٥ استراتيجية اللجنة فيما يخص تنمية القدرات التي ستمثِّل عنصراً رئيسياً في التكفُّل باستمرار تحلّي اللجنة بالسداد بصفتها المرتكَز العالمي الدولي الحكومي لمساعدة الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، وتنمية قدراتها.

١٢٤- إن هذه الأمثلة على منجَزات اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات تبيِّن أنها تؤدي دورها جيداً بصفتها هيئة دولية حكومية تابعة للأمم المتحدة، بمقدورها أن توفر إطاراً تشغيلياً ولوجستياً وقانونياً للأنشطة الأوقيانوغرافية وأن تنسِّق، بتمكُّن، تنفيذ الجهود الدولية الرئيسية الكبيرة الشأن المبذولة في مجال البحوث المتعلقة بالمحيطات من أجل التنمية المستدامة. وقد أجرت اللجنة، بغية التكفل باستمرار سدادها لدى الدول الأعضاء، عملية مسح مستفيضة تربط الجوانب الرئيسية لولايتها ووظائفها الأساسية بالأطر الاستراتيجية الدولية. ويمكن أن يُرى في ضوء هذا التحليل، الذي سيقدَّم إلى المجلس التنفيذي للجنة في حزيران/يونيو ٢٠١٦، إلى جميع النتائج الرئيسية لعملها خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وخطط عملها لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

١٢٥- إن اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات هي هيئة الأمم المتحدة الوحيدة المتخصِّصة في علوم المحيطات والخدمات ذات الصلة. وهي تهيئ متركَّزاً لسائر منظمات ووكالات الأمم المتحدة فيما يخص علوم المحيطات، وعمليات الرصد، وتبادل البيانات، والخدمات. واليوم يبلغ عدد الدول الأعضاء في اللجنة ١٤٨ وهو قد شهد منذ عام ٢٠٠٥ زيادة نسبتها ١٥ في المائة.

١٢٦- وهناك توقعات كبيرة من اللجنة، ويتعيَّن عليها إحراز النتائج المنشودة فيما يخص عدداً كبيراً من المسائل وأن توفر مرتكَزاً لتنسيق البحوث وعمليات الرصد والخدمات، وتنمية القدرات في الدول الأعضاء، ما تزيد قيمته عن مليار دولار أمريكي. وبحسب البرنامج والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (الوثيقة ٣٨م/٥) يتمثَّل ملاك موظفي اللجنة من ١٢,٥ موظفاً من الفئة الفنية و٥ موظفين من فئة الخدمات العامة في المقر، و٧,٥ موظفين من الفئة الفنية في المكاتب الميدانية. ويُنتظر من هذه الأمانة الصغيرة أن تشرف على تنفيذ البرنامج، وأن توفِّر الدعم في مجال السكرتارية إلى أفرقة الخبراء وهيئات إدارة اللجنة، كما يتعيَّن عليها أن تلبّي متطلبات برنامج اليونسكو في مجال الإشراف والإدارة والإبلاغ. إن عدم توافق القد الحالي لهذه الأمانة مع مدى أنشطة اللجنة يمثِّل الخطر الأكبر على تنفيذ البرنامج على نحو سليم.

١٢٧- ويأتي معظم التمويل الخاص بعمليات الرصد الأوقيانوغرافية من وكالات تمويل البحوث. ويستلزم دعم نظم الإنذار بأمواج التسونامي درجة عالية من ثبات اضطلاع الحكومات بالمسؤولية في هذا الصدد. فقدرة الدول الأعضاء في مجال علوم المحيطات وعمليات الرصد واستخدامها تتغير تغيراً كبيراً. وبسبب هذه العوامل تستلزم استدامة البحوث وعمليات الرصد المتعلقة بالمحيطات جهداً ذا شأن رامياً إلى زيادة بروز هذه الأنشطة للعيان في جميع وحدات الوكالات الوطنية. ولئن

كانت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ترمي إلى تطوير النظم الأساسية في المجال الأوقيانوغرافي، ما يمثل مهمة جسيمة ويستلزم جهداً مستداماً ومركَّزاً، فثمة الآن في العالم منظمات أخرى كثيرة تستعمل بيانات المحيطات وعمليات رصدها لإيتاء منتجات تزيد من بروز هذه المنظمات للعيان. ولذا يصعب إلى حدٍ ما شرح الدور التمهيدي الذي تضطلع به اللجنة في توفير المعلومات لدى أصحاب المصلحة والمموِّلين الرئيسيين، وتتعرَّض اللجنة من هذا الباب لمنافسة شرسة من أجل التمويل. أما الاختلاف في اللجنة الفنية المشتركة المعنية بعلوم المحيطات والأرصاد الجوية البحرية (JCOMM) بين ثقافة الأرصاد الجوية وثقافة الأوقيانوغرافيا فيظل يمثل تحدّياً لكنه يؤتي ما يبعث على الرضا عندما يُتوصَّل إلى تذليله.

١٢٨- إن شبكات رصد المحيطات، إذ تلبّي الاحتياجات المتطورة إلى تخفيف وطأة تغير المناخ والتكيُّف معه وإلى الخدمات التشغيلية وحماية سلامة المحيطات، تشهد نقلات تقنية سريعة وهي قد أخذت تقيس المزيد ثم المزيد من المتغيرات الكيميائية والبيولوجية. ويتعيَّن تقاسم منافع هذا النظام المتزايد القدرة مع جميع الدول الأعضاء. لكن لمّا يزل يتعيَّن استطلاع التشعبات القانونية المحتملة لتوسعة نظام الرصد على هذا النحو سهراً على استدامة النظام العالمي لرصد المحيطات ونفاذه إلى محيطات العالم.

١٢٩- فيتعيَّن على اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، لكي تضمن توفُّر موارد كافية لأنشطتها الأساسية، أن تنخرط في تدبر وتنسيق المشاريع الخارجة عن الميزانية أو في توفير الخدمات انخراطاً يتّسم بمزيد من الطابع الاستراتيجي. وبالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة من الموظفين وإلى كون هذه العملية تستلزم بطبيعتها وقتاً طائلاً فإنه يُحتاج إلى العمل على أساس التقيُّد الصارم بدرجات الأولوية والتقييم الحذر لاحتمال النجاح في تحقيق النتائج المتوخاة بغية تحديد الجهود التي يجب بذلها.

١٣٠- وتتأتى السوانح في المستقبل عن أن هناك الآن درجة أعلى بكثير من وعي المجتمع بدور المحيطات والفرص الاقتصادية المرتبطة بها. كما غدا هناك فهم أفضل بكثير للحاجة إلى عمليات رصد منتظمة يمكن التعويل عليها لإجراء أي تقييمٍ مجدٍ للظروف السائدة في المحيطات والاضطلاع بأي نشاط فيها على نحو ناجع وآمن. إن دور خدمات المحيطات التي تدعمها اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات يبرز للعيان بدرجة كبيرة من الوضوح من خلال الإنذارات بأمواج التسونامي. وثمة الآن فهم أفضل بكثير لكون البرامج التي تتولاها اللجنة أو تقودها، من قبيل النظام العالمي لرصد المحيطات (GOOS)، وبرنامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICAM)، والتخطيط الفضائي البحري، والبحوث المتعلقة بانتشار الطحالب الضارة، وبعض البرامج الأخرى، تهيئ الأساس لما يسمى "الاقتصاد الأزرق" ("النمو الأزرق"). ويتزايد الدور الذي تؤديه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مضمار الأمم المتحدة، ويساعد اعتماد هذه الدول على المحيطات في الدفع قدماً بالمهام المراد تناولها في مجال البحوث المتعلقة بالمحيطات وعمليات رصدها. ويقضي اتفاق باريس بإنشاء لجنة باريس المعنية ببناء القدرات، ويعزِّز دور الآلية التقنية الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ولئن غابت التكنولوجيا البحرية غياباً ملحوظاً من النقاش بشأن تغير المناخ ومن إطار نقل التكنولوجيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فقد تكون هناك، بالنظر إلى الاعتراف الواسع النطاق الذي تحظى به معايير اللجنة الدولية

الحكومية لعلوم المحيطات ومبادئها التوجيهية بشأن نقل التكنولوجيا البحرية كما تقضي به اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وكما ورد في وقت أحدث في إطار البند ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، فرصة لتبادل المهارات ولتضمين الآلية الحالية والآلية الجديدة منظوراً متعلقاً بالمحيطات. أما الآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فيضمنها مرفق البيئة العالمية (GEF) وصندوق المناخ الأخضر. وقد استطاعت اللجنة تعبئة موارد طائلة عن طريق المرفق العالمي للبيئة، وهي ستنشد كل الفرص التي قد تتوفر من خلال صندوق المناخ الأخضر. كما يُنظر إلى الاتفاق الذي أُبرم حديثاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تنفيذ المشاريع في سياق مجال التركيز المتعلق بالمياه الدولية الذي يموّله المرفق العالمي للبيئة باعتباره إنجازاً هاماً.

١٣١- وقصارى القول إنه يُحتمل أنه لم يكن بالإمكان أفضل مما كان من تعزيز اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات إسهامَها في التنمية المستدامة عن طريق النهوض بعلوم البحار، وعمليات رصدها، وخدماتها، ونقل التكنولوجيا البحرية. ويتمثل أحد التحديات الماثلة أمام اللجنة في الحفاظ على مستوى أنشطتها العلمي الفائق مع تنظيم هذه الأنشطة من خلال آلية دولية حكومية. ويتعيَّن على اللجنة أن تشرك في عملها علميين بارزين وأن تجتذب الشباب منهم. كما أن من المهم استدامة الروابط القوية مع مديري الشؤون العلمية على المستوى الوطني. وثمة تحد آخر يتمثل في مواصلة تخطيط وتنفيذ أنشطة اللجنة على نحو تكاملي استناداً إلى مبادئ "التشارك في التصميم"، وتحقيق درجة عالية من التماسك بين البرامج العالمية والأنشطة الإقليمية، ولا سيما أنشطة اللجان الفرعية التابعة للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات ألا وهي اللجنة الفرعية لغرب المحيط الهادي (WESTPAC) واللجنة الفرعية للبحر الكاريبي والمناطق المتاخمة له (IOCARIBE) واللجنة الفرعية لأفريقيا والدول الجزرية المتاخمة لها (IOCAFRICA).

السبيل إلى المضي قدماً

١٣٢- إن الأطر الدولية الأربعة التي دُمجت حديثاً حدَّدت اتجاه تطوير اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، في المنظور القصير الأمد والمنظور الطويل. وسيتعيَّن على اللجنة، بغية مواصلة خدمة منظومة الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة الرئيسية المتخصِّصة المعنية بعلوم المحيطات وعمليات رصدها وخدماتها، أن تعزِّز تماسك جميع برامجها وتبادل المعلومات بينها بحيث تدعم عمليات رصد المحيطات بحوث المحيطات وخدماتها، وبحيث تعزِّز الخدمات الوعي بأهمية التثقيف في مجال المحيطات وعمليات رصدها. وللقيام بذلك سيتعيَّن على اللجنة وضع وتنفيذ استراتيجية تواصل ناجعة ومنتجة ومكيَّفة بحسب الحالة بغية تحقيق أهدافها التنظيمية العامة، والتواصل الفعال مع أصحاب المصلحة المعنيين، والبرهان على ما لعملها من أثر. ومراعاة لكون شؤون المحيطات والشؤون البحرية تمثل دافعاً لكثير من الأنشطة الاجتماعية الاقتصادية، تعتزم اللجنة التواصل مع الدول الأعضاء والمؤسسات الاقتصادية الدولية لنشدان دعمها في تسليط الضوء لدى أصحاب المصلحة المعنيين على أهمية الأنشطة المتصلة بالمحيطات فيما يخص الاقتصاد الوطني ونموه. وثمة مثال مبكر على هذا التطور تمثَّل في مؤتمر القمة الثاني للاقتصاد الأزرق الذي نظمته جمهورية سيشيل والإمارات العربية المتحدة واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٣٣- وينبغي أن تنصبّ الجهود الفورية على تفعيل استراتيجية اللجنة فيما يخص تنمية القدرات للفترة ٢٠١٥-٢٠٢١، ما يستلزم الإحاطة بما آلت إليه الحال في الوقت الحاضر. ولذا يتعيَّن على اللجنة التكفل بإنجاز تقريرها العالمي الأول عن علوم المحيطات (GOSP) الذي يُعتزم أن تُقدَّم فيه صورة عالمية لما يتوفَّر الآن من القدرات العلمية على المستويين الوطني والإقليمي. وستساعد هذه الصورة السريعة لما يوجد من بنى أساسية ومعدات، وموارد بشرية (مع تحليل تفصيلي أول للتوازن بين الجنسين في ملاك العاملين المتصل عملهم بعلوم المحيطات)، والأولويات، والتمويل، وما إلى ذلك، في تخطيط تنمية القدرات في المستقبل.

١٣٤- ويتعيَّن على اللجنة، لتذليل مشكلة محدودية بنيتها الأساسية ومواردها، المضي في تعزيز مشاركة الدول الأعضاء ونشدان المزيد من دعمها لأنشطتها. ولهذه الغاية سيتعيَّن على اللجنة المضي في تعزيز هيئاتها الإدارية ومواصلة العمل مع الدول الأعضاء لإعداد استراتيجية لتطوير اللجنة في المستقبل بقبولٍ كامل من الجهات التي تتعامل معها. ويكمن أحد العوامل القوية لنجاح اللجنة في ارتباطها بالبرامج الرئيسية ودعم هذه البرامج لها، ما يؤتي الميزة النسبية لنهج اليونسكو الشامل الجامع للتخصُّصات المتَّبع في تناول المسائل المجتمعية الرئيسية. وسيقدَّم مقترح شامل وفق هذه المناحي لكي تناقشه هيئات إدارة اللجنة مناقشة متعمقة، بغية الحصول على إرشادات بشأن إعداد مشروع الوثيقة ٣٩ م/٥.

البرنامج الرئيسي الثالث – العلوم الاجتماعية والإنسانية

أولاً – التقييم الاستراتيجي العام

١٣٥- في مجتمعات اليوم التي يتزايد فيها التنوع، يظل دور العلوم الاجتماعية والإنسانية في دعم التنمية الاجتماعية الشاملة وتشجيع الحوار بين الثقافات من أجل تحقيق التقارب بينها وتعزيز المبادئ الأخلاقية دوراً يتسم بالجدوى بشكل أساسي. وفي وقت تتزايد فيه تحديات تهديدات عالمية – مثل عدم المساواة، والاستبعاد، والعنف، والتعصب الفئوي – تزعزع تماسك البشرية، تظل المهمة الأساسية وذات النزعة الإنسانية التي تنهض بها اليونسكو من أجل دعم فهم الناس لبعضهم البعض وانخراطهم في العمل معاً من أجل بناء سلام دائم مهمة ذات أهمية جوهرية.

١٣٦- وإن للأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف الخاصة بقضايا الاندماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر المدقع، والحد من أوجه عدم المساواة، وتطبيق سياسات جامعة بشأن المدن، وصنع القرار على نحو شامل للجميع وتشاركي، أصداءً تتجاوب مع مهمة اليونسكو الخاصة بمساندة الدول الأعضاء في إدارة التحولات الاجتماعية المعاصرة. ويعد الحوار بين الثقافات أمراً أساسياً لفهم التحولات الاجتماعية المعاصرة ولضمان وجود مجتمعات مسالمة. وينسجم ذلك بشكل جيد مع خطة عمل العقد الدولي للتقارب بين الثقافات الذي تقود اليونسكو تنفيذه، ويمثل قاعدة قيّمة للعمل لدعم الدول الأعضاء في تشجيع وتنمية مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع على النحو المنصوص عليه في الهدف ١٦ والغايات المرتبطة به. وتوفر هذه الغايات روابط قوية مع أهداف أخرى تتمثل في التعليم الشامل للجميع (الهدف ٤ للتنمية المستدامة)؛ وضمان حياة صحية (الهدف ٣ للتنمية المستدامة)؛ وجعل المدن شاملة للجميع (الهدف ١١ للتنمية المستدامة)؛ والتكيف مع تغير المناخ (الهدف ١٣ للتنمية المستدامة)؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف ٥ للتنمية المستدامة). ويجري التشديد بوجه خاص على انخراط الشباب في عملية التحول الاجتماعي. وتوفر اليونسكو أيضاً الدعم التقني وأنشطة لبناء القدرات من أجل رسم سياسات تشاركية وشاملة للجميع على الصعيد الوطني وعلى مستوى المدن، مع تخصيص دور هام للاستشراف من أجل تدعيم المؤسسات سعياً إلى تعزيز المبادئ الأخلاقية؛ وكذلك للتربية البدنية والرياضة بوصفهما وسيلتين لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع.

السبيل إلى المضي قدماً

١٣٧- إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتيح الفرصة للعلوم الاجتماعية والإنسانية كي ترسّخ القيم والمبادئ الأخلاقية العالمية – مثل التضامن العالمي، والاستيعاب الشامل للجميع، ومناهضة التمييز، والمساواة بين الجنسين، والمساءلة – على نحو متين في صلب الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتحقيقاً لهذا الغرض، من المهم أن تضطلع اليونسكو بتعزيز المبادرات الجامعة بين التخصصات والمشتركة بين القطاعات والموجهة نحو تحقيق النتائج والتي تيسر ازدياد التعاون والمشاركة على المستوى الدولي، وأن تستحدث مبادرات جديدة من هذا النوع. ويتطلب طابع التعقيد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ توافر المزيد من الاتساق في السياسات

الخاصة بأهداف التنمية المستدامة – من خلال تأمين روابط أقوى بين البحوث في مجال العلوم الاجتماعية وبين السياسات العامة. ويتطلب ذلك أيضاً وجود تعاون أقوى بين القطاعات في داخل اليونسكو ووجود تعاون أوسع نطاقاً مع منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، ولاسيما على المستوى القطري.

١٣٨- وقد ترافقت فترة الوثيقة ٣٧م/٥ مع عمليات تخفيض كبيرة في الموارد البشرية والمالية أعاقت تنفيذ البرنامج الرئيسي الثالث على أتم وجه ممكن. وقد أثبتت التجربة تقليدياً أن من الصعب تعبئة موارد كبيرة من خارج الميزانية بالنظر إلى طبيعة المبادرات الخاصة بالعلوم الاجتماعية والتي تعنى بعمليات محددة مما لا يتيح تسليط الأضواء على الجهات المانحة إضافة إلى أنها مبادرات يصعب قياسها كمياً. وستكون عملية تصميم استراتيجية للاتصال وتعبئة الموارد مهمة رئيسية في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بغية مواصلة تنفيذ الأنشطة الأساسية الجارية وتيسير التوسع في تنفيذ مبادرات بناء القدرات، وخصوصاً على المستوى القطري.

١٣٩- وبعد استعراض برنامجي للبرنامج الرئيسي الثالث، من المقترح أن يجري الربط بين تنوع الأنشطة بالاسترشاد بتوجّه مشترك يتمثل في تعبئة المعارف والقيم من خلال الحوار مع الجهات المعنية التي نتعامل معها بغية تمكين المجتمعات من فهم التحديات التي تواجهها والتصدي لهذه التحديات بإجراء التحولات في كياناتها ذاتها. ويعتزم قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية اعتبار فترة العامين الحالية بمثابة فترة انتقال يتم فيها إجراء تعديلات بنيوية من أجل الاستجابة على نحو متكامل للقضايا المستعرضة وذلك على نحو منسق في داخل القطاع وضمن اليونسكو ككل.

١٤٠- وستكون المشاورات التي تُجرى لإعداد مشروع البرنامج والميزانية (الوثيقة ٣٩م/٥) فرصة لاستعراض الأمور وإعادة تحديد مواضع التركيز من أجل تعزيز الاتساق عبر جميع مسارات العمل في إطار البرنامج الرئيسي الثالث. ومن المفترض أن يفضي ذلك أيضاً إلى تحسينات في صياغة النتائج المنشودة وصياغة مؤشرات أداء وأهداف قابلة للقياس. وسيتيح هذا العمل للقطاع تحديد الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها على المستوى العالمي والإقليمي والقطري بمزيد من الدقة ومن التضافر فيما بينها، مع العمل على اعتماد مزيد من اللامركزية في طرائق تنفيذها.

ثانياً – التقييم بحسب محاور العمل/ المجالات المواضيعية

محور العمل ١: تعبئة البحوث والمعارف ورسم السياسات الموجهة نحو المستقبل من أجل دعم التحولات الاجتماعية والاندماج الاجتماعي والحوار بين الثقافات

١٤١- كانت فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥ فترة انتقال ودمج. فاضطلع القطاع بإعادة تقييم لبرامجه الأساسية استجابة للمسارين التوجيهيين المرجعيين المتمثلَين في الأبعاد الاجتماعية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وللهدف الاستراتيجي ٦ للاستراتيجية المتوسطة الأجل، الذي يعنى بـ "دعم التنمية الاجتماعية الشاملة وتعزيز الحوار بين الثقافات من أجل تحقيق التقارب بينها وترويج المبادئ الأخلاقية".

١٤٢- وكانت أنشطة محور العمل ١، خلال الفترة المعنية في التقرير، مصممة حول ثلاثة مرتكزات هي: (أ) تعزيز الصلة بين البحوث والسياسات مع الاهتمام ببعد استشرافي؛ (ب) تشجيع الحوار بين الثقافات؛ (ج) الترويج لإعداد سياسات عامة وأنشطة لبناء القدرات شاملة للجميع.

تعزيز الصلة بين البحوث والسياسات مع الاهتمام ببعد استشرافي (للإسهام في تحقيق النتيجتين المنشودتين ١ و٢)

١٤٣- ركّزت أنشطة اليونسكو على تعزيز الصلات بين المعارف والسياسات والممارسات، بالاستناد إلى مجالات اختصاص العلوم الاجتماعية والإنسانية من أجل مساعدة الدول الأعضاء في إدارة التحولات الاجتماعية. وتشير التقارير إلى أن السياسات استفادت في الدول الأعضاء بشكل واضح مما لا يقل عن ١٤ نتاجاً بحثياً بشأن قضايا رئيسية مختلفة للسياسات العامة، مثل اندماج النساء من السكان الأصليين، والعنف في المدارس، والهجرة، والعنف في إطار الأسرة، وتكييف الزراعة لتغير المناخ، وجوانب الضعف على الصعيد الاجتماعي، والأمن الغذائي، وأنماط العلاقات الاجتماعية الدفينة في الأحياء الشديدة الفقر (فافيلا).

١٤٤- وثمة اعتراف خاص بجدوى الربط بين البحوث والسياسات في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي حيث قام برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست) بتنظيم حوارات بشأن السياسات من خلال سلسلة من منتديات وزراء التنمية الاجتماعية، وقد عُقد المنتدى العاشر منها في إكوادور في عام ٢٠١٤. واتخذت إجراءات للتوسع في عقد هذه المنتديات في خارج أمريكا اللاتينية، فعُقد منتدى في كينيا للمنطقة دون الإقليمية (شباط/ فبراير ٢٠١٥)، كما نُظمت مدارس برنامج موست كنشاط بارز لبناء القدرات تضَمّن مبادرات جديدة في كل من المغرب وتونس وروسيا ومنغوليا. وأعطيت الأولوية لدمج الاستشراف في أنشطة قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية وعاد ذلك بفوائد ملموسة على برنامج مدارس موست وزاد أشكال التضافر في تعبئة الموارد.

١٤٥- وجرى العمل، بالإضافة إلى ذلك، في مسارات هامة لأعمال تحضيرية تتعلق بمساهمة برنامج موست في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فيما يخص التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، بما في ذلك مشاركة برنامج موست مشاركة قوية في المنتدى العالمي للعلوم الاجتماعية الذي نظمه المجلس الدولي للعلوم الاجتماعية (دوربان، جنوب أفريقيا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)؛ وعملية تحرير التقرير العالمي عن العلوم الاجتماعية لعام ٢٠١٦، وتصميم وإقامة مختبر السياسات الشاملة للجميع، والعمل على نحو مشترك بين القطاعات مع قطاعي التربية والثقافة. وكانت النتائج التي أحرزت إلى حد الآن في مجال الفلسفة والعلوم الإنسانية تتعلق بعمليات محددة، ولا سيما فيما يخص إنعاش المجلس الدولي للفلسفة والعلوم الإنسانية، وتحديد عملية التحضير لعقد المؤتمر العالمي للعلوم الإنسانية في عام ٢٠١٧.

١٤٦- وساهمت اليونسكو في إعداد ونشر استشراف عالمي بجوانبه النظرية والتطبيقية. وجرى تنظيم ١٦ مختبراً من "مختبرات المعارف لمحو الأمية في المستقبل" وذلك بالتعاون الوثيق مع جهات راعية محلية وعالمية في ١٢ بلداً من خمس قارات. وأفضى كل مختبر من هذه المختبرات إلى توليد قدرات وكفاءات على المستوى المحلي مع استحداث معايير أساسية بشأن تكوين

جماعات من الممارسين، وذلك مثل استحداث قواعد لتحديد أنسب أدوات الاستشراف في ظل ظروف خاصة، ومفردات تخصصية محددة تتعلق بالنظم والعمليات الاستباقية، واختيار وسائل الاستدلال الأكثر فعالية لتكوين قدرات استعلامية ومعارف جماعية.

تشجيع الحوار بين الثقافات (للإسهام في تحقيق النتائج المنشودة ١ و٢ و٣)

١٤٧- تم تعزيز الدور القيادي لليونسكو على الصعيد العالمي في مجال تشجيع الحوار بين الثقافات وذلك من خلال اضطلاع الجمعية العامة للأمم المتحدة (في القرار ١٠٤/٦٧) بتعيين المنظمة لتكون الوكالة الرائدة لتنفيذ العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢). وقد أتاح ذلك للمنظمة تطوير عملها مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية وكراسي اليونسكو الجامعية من خلال مشاورات واسعة النطاق أفضت إلى إعداد خطة عمل للعقد المذكور أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ١٤٠/٦٩ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤. وأصبح العقد الدولي للتقارب بين الثقافات إطاراً رئيسياً لالتزام الدول الأعضاء بتطوير الحوار بين الأديان والحوار بين الثقافات، وتعزيز التفاهم والتعاون من أجل السلام.

١٤٨- وتشتمل خارطة الطريق لتنفيذ العقد الدولي للتقارب بين الثقافات والخاصة باليونسكو على استراتيجية خماسية الأبعاد – تتعلق بالبحوث، وبناء القدرات، وتشاطر المعارف، والترويج، والتنسيق – وعلى أربع مجالات للعمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تتمثل في ما يلي: تكوين معارف لرفد السياسات وتوجيه عمليات البرمجة؛ والتعاون في مجال البحوث مع المؤسسات الأكاديمية الشريكة الحالية والجديدة؛ وتنمية المهارات في مجال الكفاءات الخاصة بالعمل المشترك بين الثقافات والدراية الثقافية؛ والأساليب الجديدة للترويج والتوسع في ضمان تنسيق متكامل للعقد.

١٤٩- ونتيجة لشراكة بين اليونسكو وهيئة تيودور روز، تم في أيار/ مايو ٢٠١٥ إصدار المطبوع المعنون "*Agree to Differ*" (*قبول الاختلاف*)، الذي يدعم المبادئ الأساسية للعقد. وقد ضم هذا المصنف كتابات لما يقارب ٦٠ مؤلفاً ويقدم نظرات ثاقبة في مجال الحوار بين الأديان والحوار بين الثقافات وذلك من مجموعة واسعة النطاق من وجهات النظر، بما فيها وجهات نظر دول أعضاء ووكالات للأمم المتحدة، ومقررين خاصين للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، وقادة دينيين، وخبراء، وناشطين على صعيد المجتمع المدني.

١٥٠- وتولت اليونسكو لأول مرة تحرير التقرير السنوي للأمين العام إلى الدورة العادية السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، جمعت فيه إسهامات منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٣٩/٦٩ بشأن ثقافة السلام، وفي تنفيذ القرار ١٤٠/٦٩ بشأن تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات، اللذين اعتمدا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤. وستحتفظ اليونسكو بهذا الدور الجديد في عام ٢٠١٦ وقد استنفرت التعاون بين الوكالات من أجل إعداد التقرير الجديد الذي ستشارك في إعداده حوالي ١٤ وكالة تابعة للأمم المتحدة بالإضافة إلى شبكاتها الميدانية، وذلك بهدف تعزيز اتّباع نهوج مشتركة في صياغة التوصيات وعلى صعيد العمل الملموس على أرض الواقع.

١٥١- واتخذت بعض المبادرات في مجال تنفيذ خطة عمل العقد الدولي للتقارب بين الثقافات وذلك بفضل أموال من خارج الميزانية قدمتها المملكة العربية السعودية في إطار "برنامج الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لثقافة السلام والحوار"، فتم تمويل ١٠ مشروعات مشتركة بين القطاعات أنجزت في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥. ومن المزمع أن يجرى تقييم خارجي لهذه المشروعات في النصف الأول من عام ٢٠١٦.

السياسات وبناء القدرات (للإسهام في تحقيق النتيجة المنشودة ٣)

١٥٢- اضطلعت اليونسكو، فيما يخص الاندماج الاجتماعي، بتعزيز الدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء والشركاء الرئيسيين في مجال صياغة واستعراض السياسات العامة التشاركية والشاملة للجميع وذلك عن طريق استكشاف ديناميات رسم السياسات القائمة على الشواهد. وصيغت في إطار اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية بشأن السياسات توصيات هامة ركزت على ضرورة وجود بيانات شاملة وموثوقة وعززت مشاركة جميع الجهات المعنية وزادت التعاون الدولي، بما في ذلك تشاطر الخبرات والممارسات الجيدة. وبدعم من ماليزيا، جرى القيام بمشروعات لبناء القدرات في كل من ماليزيا وكمبوديا وتيمور – ليشتي.

١٥٣- وأكدت عدة مبادرات نُفذت على المستوى القطري الدور القيادي لليونسكو، ومن الأمثلة على ذلك المبادرة المعنية بالهجرة الداخلية في الهند. وبفضل العمل القيّم الذي تم الاضطلاع به (وثائق توجيهية، وأدوات تدريبية، وجماعات الممارسين)، دُعيت المنظمة إلى المساهمة في مداولات فريق العمل المشترك بين الوزارات والمعني بالهجرة، ومن ثم في عمليات رسم السياسة الوطنية بشأن قضايا الهجرة.

١٥٤- وفي إطار استعراض لعمل قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية في مجال السياسات العامة بشأن الاندماج الاجتماعي، أجراه معهد التنمية الخارجية وشمل ٥٠ مشروعاً، جرى تسليط الضوء على ممارسات جيدة مستمدة من جميع المناطق. وأتاح هذا الاستعراض نتائج وتوصيات تشدد على ضرورة الفصل بالشكل الملائم بين البيانات الخاصة بالرصد والبيانات الخاصة بالتقييم، وضرورة إدراج تحليل للسياسات في عمليات تصميم البرامج وتنفيذها، والتشجيع على التوسع بشكل أشمل في تعميم مراعاة قضايا الجنسين في جميع الأنشطة المعنية بتصميم البرامج. فمن شأن ذلك أن يخفف من التأثير العميق الغور للقيود التي تعيق مشاركة النساء والفتيات في المشروعات، وأن يبين الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها القصور في مراعاة قضايا الجنسين في تصميم برنامج ما إلى تيسير ظهور نتائج سلبية وغير مقصودة بالنسبة إلى النساء والفتيات.

١٥٥- وجرى إنعاش التحالف الدولي للمدن المناهضة للعنصرية وذلك لمواصلة تشجيع الاندماج والتنوع ومكافحة العنصرية والتمييز على مستوى المدن. وقد تطور التحالف فأصبح شبكة تضم أكثر من ٥٠٠ مدينة في إطار تحالفات إقليمية ووطنية مختلفة؛ وتم تعزيز التعاون بين تحالفات إقليمية وذلك على سبيل المثال من خلال التوقيع في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ على اتفاق للتعاون بين تحالفات لمدن في أوروبا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وتعمل اليونسكو مع بعض التحالفات من أجل تنقيح خطة العمل ذات النقاط العشر والخاصة بالتحالف الدولي للمدن المناهضة للعنصرية كي تعبّر عن الظروف والوقائع

الراهنة، على نحو يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مع التركيز بقدر أكبر على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتحديات ذات الصلة بالعنف القائم على نوع الجنس. ويعمل التحالف على تعبئة المدن من أجل الإسهام في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الذي سيعقد في كيتو في عام ٢٠١٦، وسيعتمد الخطة الجديدة للتنمية الحضرية.

١٥٦- وفيما يتعلق بتعميم مراعاة حقوق الإنسان وبالهجرة، زادت اليونسكو مشاركتها في الهيئات المشتركة بين الوكالات (مثل الفريق العامل للأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية والمعني بحقوق الإنسان، والفريق العالمي المعني بالهجرة، وآلية الاستعراض الدوري الشامل). وتم إنتاج ثلاثة منشورات هي: المذكرة الإرشادية الخاصة بالأهداف الإنمائية للأمم المتحدة فيما يخص حقوق الإنسان والموجهة إلى المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة؛ ودليل الفريق العالمي المعني بالهجرة بشأن البيانات والهجرة؛ والتقرير المواضيعي عن هجرة الشباب: التحديات والفرص.

١٥٧- وفيما يخص الأولوية العامة المعنية بالمساواة بين الجنسين، واصل قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية الدعوة إلى تعزيز حقوق النساء وتمكينهن وإلى ضرورة احترام الحقوق وتطويرها وتحقيق الاندماج الاجتماعي للنساء والفتيات الأشد عرضة للتأثر، مركزاً على المهاجرات والنساء من السكان الأصليين والنساء المعوقات. وأنشئت في الهند محطات للإذاعة المحلية لصالح المهاجرات؛ وقُدمت في مالي والسنغال أنشطة لبناء القدرات وأنشطة مدرة للدخل لصالح نساء يعانين الاستبعاد في مناطق نائية؛ واستُهل العمل في كوستاريكا في مشروع لإشراك الرجال والصبيان في تحقيق المساواة بين الجنسين ومكافحة ممارسات العنف ضد المرأة.

التاريخ والذكرى من أجل الحوار (النتيجة المنشودة ٥ في إطار البرنامج الرئيسي الخامس، التي نقلت في الوثيقة ٣٨م/٥ إلى البرنامج الرئيسي الثالث)

١٥٨- في مجال مصنفات التاريخ العام والتاريخ الإقليمي، يعد مشروع طريق الرقيق ومنبر طرق الحرير المتاح على الإنترنت مثالين على البرامج المصممة لمكافحة الجهل وتنمية المعارف بما يفضي إلى تحقيق التفاهم بين الثقافات والشعوب. فإن هذه المشروعات تسهم في تنفيذ العقد الدولي للتقارب بين الثقافات (٢٠١٣-٢٠٢٢)، والعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٤). ويمثل مشروع طريق الرقيق ومصنف *تاريخ أفريقيا العام* شكلين للاستجابة للأولوية الخاصة بأفريقيا وذلك من خلال إبراز مساهمات المنحدرين من أصل أفريقي في التقدم العام للبشرية، بغية مكافحة الأحكام المسبقة العنصرية ومكافحة النزعة العنصرية والتمييز. وقد أثّرت المعارف والنهوج التي استحدثت في إطار هذين المشروعين، ولا تزال تؤثر في النقاش العالمي بشأن التنوع الثقافي، والتاريخ المشترك، والمصالحة، والحوار بين الثقافات. ويعد هذا الإسهام قيمة مضافة هامة تعزز دور اليونسكو في العمل كمختبر للأفكار وكمنتدى للمبادلات الفكرية والعلمية.

١٥٩- وقد تم الاحتفال في عام ٢٠١٤ بالذكرى السنوية العشرين لقيام مشروع طريق الرقيق الذي أسهم في التوعية وتعميق الفهم بشأن مظاهر تراث تجارة الرقيق والرق في إطار المجتمعات الحديثة. وأتاح التحضير لإعلان العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٤) وإعلان هذا العقد فرصة جديدة لتعزيز الشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وإدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة، ولنشر المواد المتنوعة التي تم إعدادها من مطبوعات ومواد تعليمية وأفلام. كما أقيمت شراكات متينة مع مؤسسات وافقت على المساهمة في الجهود التي تُبذل في إطار المشروع المعني بالبحث العلمي، وإعداد مواد تعليمية وإدارة مواقع الذكرى. وجرى التشديد على صون وتعزيز وإدارة مواقع ودروب الذاكرة عن طريق إنشاء شبكة دولية لمديري التراث التذكاري وإعداد دليل لتطوير قدراتهم. وأفضت أنشطة المشروع إلى استحداث دروب جديدة للذاكرة في بعض الدول الأعضاء، واعتماد سياسات لتشجيع تدريس مأساة تجارة الرقيق والرق في المدارس، وتنظيم فعاليات لإحياء ذكرى بعض الأحداث، وإقامة معارض وإنتاج أفلام.

١٦٠- وفيما يتعلق *بتاريخ أفريقيا العام*، تم إنجاز إعداد المواد الخاصة بالتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي وذلك على أساس المجلدات الثمانية من المجموعة، وتم استعراضها من جانب النظراء وأقرتها اللجنة العلمية. وبالشراكة مع الاتحاد الأفريقي، جرى العمل على نحو نشيط لحشد تأييد الدول الأعضاء الأفريقية أفضى إلى تجديد التزام هذه الدول خلال مؤتمر وزراء التربية الذي عقد في ياوندي، بالكامرون، في عام ٢٠١٤، بإدراج هذه المادة في مناهجها التعليمية الوطنية. كما اتخذت تدابير لدى جهات معنية رئيسية أخرى (من مربين وفنانين ووسائل إعلام) لدعم ومواكبة هذا المشروع الهام، وخصوصاً من أجل التمهيد لاستخدام هذه المادة في التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي. وتم تشكيل تحالف فنانين من أجل *تاريخ أفريقيا العام* بات يضم أكثر من ١٠٠ فنان. وتم إصدار المجلد التاسع *لتاريخ أفريقيا العام*، واختارت اللجنة العلمية، التي أنشئت لضمان الصرامة العلمية والفكرية في المصنف، أن يصدر المجلد في شكل ثلاثة كتب، وحددت حوالي ٣٠٠ مساهم كما حددت التوجهات العامة لصياغة مختلف الفصول.

١٦١- وجرى إثراء مضمون المنبر الخاص بطريق الحرير والمتاح على الإنترنت والذي بدأ تدشينه في عام ٢٠١٣، بإضافة عناصر جديدة إليه وتُرجمت صفحاته الرئيسية من الإنجليزية إلى اللغتين الروسية والعربية. واستجابة للاهتمام الكبير الذي أثاره هذا المشروع، أنشئت شبكة دولية لجهات الاتصال الخاصة به وذلك لإشراك الجهات المعنية في أنشطة المشروع. وحددت خمس وعشرون دولة عضواً جهات اتصال خاصة به وشاركت في أول اجتماع للشبكة عُقد في كسان، في الصين، في أيار/ مايو ٢٠١٥ لتحديد طرائق العمل ووضع خطة عمل للسنوات الثلاث المقبلة. كما ساهم المنبر في عدة أحداث تتعلق بالعقد الدولي للتقارب بين الثقافات.

١٦٢- ونُظمت الجولتان الثانية عشرة والثالثة عشر لمنح جائزة اليونسكو – الشارقة وكان الفائزون الجدد باحثَين أكاديميَّين بارزَين ومؤسستين هامتين. واقترن الاحتفالان لمنح الجائزة بإقامة معرض وتقديم عروض أداء فنية تعبّر عن تنوع جوانب الثقافة العربية وطاقاتها. وأجري تقييم للجائزة عرض على المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والتسعين بعد المائة، وقد جدد

المجلس إمكانية منح الجائزة على مدى ست سنوات أخرى. وتمت مناقشة خطة ترويجية ذات طابع استراتيجي أكبر وسيجري تنفيذها خلال فترة العامين الحالية بغية تأمين مشاركة عالمية أكثر توازناً.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

١٦٣- لقد أفضى الوضع العالمي الراهن إلى زيادة الطلب على اليونسكو من أجل أن تقوم بأنشطة في مجال التحولات الاجتماعية، والحوار بين الثقافات، والاستشراف. ويستدعي ذلك من البرنامج الرئيسي الثالث أن يكون قادراً على سرعة التحرك للاستجابة للصعوبات المستجدة. ويتمثل درس هام يُستخلص من تجربة فترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥ في ضرورة الربط على نحو أفضل بين النتائج المنشودة والمؤشرات الخاصة بها.

١٦٤- وكاستجابة أولية، تم وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية جديدة لبرنامج التحولات الاجتماعية، تتضمن منظوراً جديداً لإعادة صياغة الأنشطة الأساسية التي تنفذها الهيئات الإقليمية أو التي تنفذ في المناطق الإقليمية، وذلك على نحو يتماشى مع معايير الملاءمة لمواجهة التحديات القائمة، وضمان الكفاءة، والوضوح للعيان على مستوى عال، من أجل زيادة تأثير العمل وتأمين استدامته. وتشدد هذه الاستراتيجية على أهمية تعزيز الشعور لدى الجهتين الأساسيتين اللتين يتعامل معهما هذا البرنامج بالدرجة الأولى، وهما الدول الأعضاء والأوساط العلمية المتخصصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية، بامتلاكها لهذا البرنامج. فإن تجربة الفترة الماضية مؤخراً تبين بوضوح الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن عدم توافر هذا الشعور بامتلاك البرنامج، في حين أن التحسينات الملموسة التي طرأت في سير عمل البرنامج بوجه عام خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تبين، على العكس من ذلك، القدرة التي يمكن أن يتيحها وجود شعور عال بامتلاك البرنامج، لضمان مزيد من الاعتراف والالتزام به وهو ما يوفر، من بين جملة أمور، مورداً أساسياً أفضل اتساقاً مع التطلعات الجوهرية التي أعرب عنها المؤتمر العام.

١٦٥- ويواجه مسار العمل بشأن التحولات الاجتماعية مجموعة من المخاطر والفرص تسلطت عليها الأضواء بشكل كبير على إثر اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فمن ناحية، ثمة لكل جانب من جوانب هذه الخطة صلة بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، إضافة إلى أنه يوجد على صعيد النقاش العام وفي الدوائر المعنية بالسياسات طلب كبير على النتائج التي تتوصل إليها هذه العلوم. ومن ناحية ثانية، ثمة في الغالب صعوبة في ربط النتائج القائمة على البحوث ربطاً مباشراً بالصعوبات على صعيد السياسات، وتتنافس العلوم الاجتماعية والإنسانية مع غيرها من أنماط الخطاب من أجل أن تحظى بالاهتمام – على الرغم من أن هذه الأنماط الأخرى لا تتسم بنفس القدر من الصرامة إلا أنها أكثر جاذبية على المستوى السطحي. وهذا هو أساس ما تعبّر عنه الاستراتيجية الجديدة لبرنامج موست من التزام بتوفير حلقة وصل قوية للربط بين البحوث والسياسات تستخدم المعارف التي تتيحها العلوم الاجتماعية والتي تركز على احتياجات البشر، وتسهم في إقامة ثقافة لصنع القرار بالاستعانة بالشواهد وبالاستناد إلى حقوق الإنسان.

١٦٦- وفيما يخص الحوار بين الثقافات، تشتمل خارطة الطريق على مبادرات مبتكرة، مثل إعداد مؤشرات – وهو مسعى يمكن أن يكون مفيداً.

محور العمل ٢: تمكين الدول الأعضاء من إدارة الآثار الأخلاقية والقانونية والبيئية والمجتمعية للتحديات العلمية والتكنولوجية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية الجامعة والمستدامة

أخلاقيات البيولوجيا (النتيجة المنشودة ٤)

١٦٧- على نحو ما أبرزه التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي في شباط/ فبراير ٢٠١٠، اضطلعت اليونسكو، بوصفها الوكالة الدولية الرائدة في مجال أخلاقيات البيولوجيا، بالترويج لأخلاقيات البيولوجيا في مختلف أنحاء العالم من خلال أنشطة لبناء القدرات وللتوعية في هذا المجال، ويعترف عدد كبير من الخبراء الدوليين في أخلاقيات البيولوجيا بدور الوسيط النزيه الذي تؤديه المنظمة فيما يتعلق بقضايا أخلاقيات البيولوجيا، وذلك فضلاً عن أن المنظمة مستمرة في توفير محفل يمكن الوصول فيه إلى اتفاقات بشأن كيفية معالجة هذه القضايا.

١٦٨- ولا تزال الإعلانات الصادرة عن اليونسكو بشأن أخلاقيات البيولوجيا مصدراً للقواعد المرجعية. فعلى سبيل المثال، استُخدم الإعلان العالمي بشأن أخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان (٢٠٠٥) كوثيقة مرجعية في قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والمحكمة العليا في كل من البرازيل وكوستاريكا. كما تم إدراج مضامين ما لا يقل عن إعلانين لليونسكو بشأن أخلاقيات البيولوجيا في نصوص تشريعات عن البحوث في إسبانيا. واضطلع البرنامج بدور رئيسي في الاستباق وتحديد قضايا أخلاقية هامة مستجدة، وذلك من خلال الهيئات الدولية الأربع التي تضطلع اليونسكو بمهام أمانة لها – وهي اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا، واللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا، واللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بأخلاقيات البيولوجيا، واللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية. وقد استمرت هذه الهيئات في اقتراح استراتيجيات واستجابات ملائمة. ومن الأمثلة على ذلك التقارير التي صدرت مؤخراً عن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ، وتشاطر المنافع في مجال علوم الحياة، والمخاطر الناشئة عن التطورات في مجال علم الوراثة.

١٦٩- وما انفكت اليونسكو تعمل على بناء القدرات المؤسسية للدول الأعضاء في مجال أخلاقيات البيولوجيا من خلال مساندة إنشاء وتعزيز اللجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا، وبالتالي في مساعدة الدول الأعضاء في تطبيق مبادئ الإعلان العالمي لأخلاقيات البيولوجيا وحقوق الإنسان على المستوى الوطني. فتم منذ عام ٢٠٠٨ وبمساعدة اليونسكو إنشاء ١٨ لجنة وطنية لأخلاقيات البيولوجيا، كما عُقدت في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ عشر دورات تدريبية للجان وطنية لأخلاقيات البيولوجيا في ثمانية بلدان. وظلت نتائج الاستقصاءات تبين بشكل دائم أن المنتفعين كانوا يقدّرون المستوى الرفيع لجودة هذه الدورات التدريبية.

١٧٠- وأسهمت أنشطة اليونسكو لتدريب المعلمين وإعداد المواد التربوية في تعزيز القدرات. فجرى في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ تدريب أكثر من ٣٠٤ مشاركين من ٣٨ بلداً في إطار دورات تدريب معلمي الأخلاقيات. ونُظمت في أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال السنتين الماضيتين دورات للتعلم عن بعد مدى الحياة في مجال أخلاقيات البيولوجيا تم فيها تدريب

٣٦٠ طالباً من ٢٣ بلداً. وتدل نتائج الاستقصاءات على وجود مستوى عال من الرضا بين المشاركين في هذه الدورات. ونُظمت في أمريكا اللاتينية والكاريبي أيضاً دورة تدريبية وأُصدر دليل للصحفيين عن أخلاقيات البيولوجيا. وخلال الفترة منذ عام ٢٠٠٨، اعتمدت ٢٦ جامعة في ٢١ بلداً المنهاج الدراسي النموذجي لليونسكو في مجال أخلاقيات البيولوجيا، واعتمدت اللجنة الدائمة للأطباء الأوروبيين هذا المنهاج الدراسي إلى حد كبير وتم استخدامه لتنقيح المناهج الدراسية لأخلاقيات الطب وأخلاقيات القانون في المملكة المتحدة، وحظي بدعم المجلس الطبي العام للمملكة المتحدة وبدعم الرابطة الطبية البريطانية. ويشكل هذا المنهاج الدراسي عنصراً هاماً في الدورة الدراسية للحصول على شهادة الماجستير في مجال الأخلاقيات، التي تقدمها الإدارة العامة للشؤون الصحية التابعة لوزارة الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية. ويتعاون البرنامج، بالإضافة إلى ذلك، مع الكراسي الجامعية لليونسكو في مجال أخلاقيات البيولوجيا من أجل تعزيز تعليم أخلاقيات البيولوجيا والتوعية بشأن قضايا أخلاقيات البيولوجيا، وتشجيع الحوار بين الثقافات، ودعم التدريب في مجال أخلاقيات البيولوجيا.

١٧١- وتلاحظ اليونسكو وجود اتجاه هام في تزايد الطلب من جانب الدول الأعضاء على أنشطة بناء القدرات في مجال أخلاقيات البيولوجيا: وقد جرت الاستجابة بالفعل لهذا الطلب على الصعيد العالمي في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، مع تنفيذ المزيد من الأنشطة في منطقة الدول العربية وفي آسيا، من أجل الوصول إلى مزيد من البلدان، واستمر تعزيز الإنجازات من خلال تدريب المزيد من المعلمين في أفريقيا، وإقامة مزيد من اللجان الاستشارية المعنية بأخلاقيات البيولوجيا على المستوى الوطني.

١٧٢- وشاركت اليونسكو، في الوقت ذاته، في العمل مع وكالات عديدة أخرى، مثل التكتلات الدولية المعنية بالبحوث أو بالمعايير الجديدة، وذلك من قبيل "الأطراف المعنية التي تعمل سوية على تقييم الأثر الأخلاقي للبحوث والابتكار" (SATORI)، أو هيئة TRUST، أو المبادئ التوجيهية لمجلس المنظمات الدولية للعلوم الطبية، أو مشروع الفاريوم البشري، وذلك بوصف اليونسكو شريكاً دولياً محترماً، مما سلط المزيد من الضوء على أنشطة الترويج للمبادئ الأخلاقية الدولية في أوساط الخبراء. وواصلت اليونسكو تعزيز التعاون مع منظمة الصحة العالمية واستمرت في أداء دورها القيادي في تعزيز الحوار فيما بين الوكالات، وذلك بوصفها الأمانة الدائمة للجنة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات والمعنية بأخلاقيات البيولوجيا.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

١٧٣- لا يزال التقدم العلمي يطرح مجموعة من المعضلات الأخلاقية، وهو ما يتطلب اعتماد استجابات ملائمة من منظور وضع القواعد التقنينية. وعلى سبيل المثال، تدعو اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا الدول الأعضاء إلى إصدار وثيقة تقنينية دولية ملزمة لحظر الاستنساخ البشري لأغراض الإنجاب. ويتيح ذلك لليونسكو فرصة الحفاظ على دورها القيادي في مجال التقنين.

١٧٤- ولقد اضطلع برنامج أخلاقيات البيولوجيا ببناء قدرات في الدول الأعضاء من خلال إقامة لجان وطنية لأخلاقيات البيولوجيا. ومن الدروس المستفادة المستمدة من التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي، أن التمويل الأولي الذي يوفره البرنامج العادي يركز على أنشطة ذات أولوية، مثل مساعدة اللجان الوطنية، وإقامة شبكات إقليمية للخبراء، وإعداد مواد تدريبية. وقد عزز البرنامج أيضاً البنى الوطنية القائمة المعنية بأخلاقيات البيولوجيا وذلك من خلال منشوراته والخدمات الاستشارية التي يقدمها. غير أن استدامة هذه اللجان تعتمد على التزام الأطراف المعنية الوطنية. فإن بقاء هذه اللجان يعتمد على الموارد التي تقدمها إليها الحكومات المعنية.

١٧٥- وقد حالت التخفيضات التي أجريت في التمويل الأساسي دون احتفاظ اليونسكو بدورها القيادي بوصفها الطرف العامل الوحيد في تشغيل قواعد البيانات العالمية عن أخلاقيات البيولوجيا. وتمثل مجموعة قواعد البيانات هذه أداة مفيدة جداً بالنسبة إلى أخلاقيات البيولوجيا في مختلف أنحاء العالم، وتشكل عنصراً ميسراً لأداء الأنشطة الأخرى لليونسكو في مجال أخلاقيات البيولوجيا، مثل مبادرة مساعدة اللجان المعنية بأخلاقيات البيولوجيا.

١٧٦- وعلى الرغم من الاعتراف الجاري ببرنامج أخلاقيات البيولوجيا كبرنامج طليعي يحظى بأولوية عالية في خطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار، فإنه يتطلب الانتفاع بمبالغ أكبر من خارج الميزانية من أجل تنفيذ أنشطته الخاصة ببناء القدرات على المستوى الوطني؛ وسيجري استكشاف إمكانية بذل جهود أكبر في هذا المجال.

محور العمل ٣: وضع السياسات من خلال عملية تشاركية مع الأطراف المعنية في مجالي الشباب والرياضة؛ ودعم تنمية الشباب والمشاركة المدنية وترويج النهج القائم على حقوق الإنسان في برامج اليونسكو

الشباب (النتيجة المنشودة ٥)

١٧٧- لقد شددت استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل (٢٠١٤-٢٠٢١) على شدة جدوى مساهمة اليونسكو في العمل من أجل توجيه طاقات الشباب بوصفهم عوامل تغيير لصنع السلام وتحقيق التنمية. وأكدت فترة العامين الأولى من تطبيق الاستراتيجية التنفيذية لليونسكو بشأن الشباب (٢٠١٤-٢٠٢١) تزايد طلب الدول الأعضاء على المنظمة كي تعزز جهودها في العمل حول ثلاثة محاور هي رسم السياسات واستعراضها بمشاركة الشباب، وتنمية القدرات من أجل الانتقال إلى مرحلة الرشد، والمشاركة في الحياة المدنية والديمقراطية والتجديد الاجتماعي.

١٧٨- وتضطلع اليونسكو في عملها بشأن تنمية الشباب ومشاركتهم، بتسخير خبرتها المتعددة التخصصات ودورها كوسيط نزيه في تقديم المشورة إلى عدد متزايد من الدول الأعضاء فيما يتعلق برسم السياسات وتطبيقها، وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية. وتشغل اليونسكو مكانة تعمل فيها كوكالة الأمم المتحدة التي تتبع نهج المشاركة المتعددة الأطراف المعنية في عمليات رسم السياسات واستعراضها مع إشراك الشباب؛ وقد جرى تعزيز ذلك بتنظيم المنتدى العالمي الأول عن السياسات الخاصة بالشباب، الذي عقد في باكو، بأذربيجان، في عام ٢٠١٤. وضم هذا المنتدى حوالي ٧٠٠ شخص من المعنيين برسم السياسات كانوا يمثلون حكومات وهيئات للمجتمع المدني وجهات مانحة ومؤسسات أكاديمية. واختُتم

المنتدى بإصدار التزام باكو بشأن السياسات الخاصة بالشباب، الذي يسلط الضوء على ثمانية مبادئ توجيهية لرسم السياسات الخاصة بالشباب، ويحدد ١٠ التزامات ملموسة مفتوحة أمام جميع الأطراف المعنية الدولية والإقليمية والوطنية التي يهمها الانضمام إلى هذه المبادرة. ويعَد مشروع شبكات شباب حوض البحر المتوسط، الذي حظي بالثناء في التقرير المرحلي الأول عن تقدم العمل فيه خلال السنة الأولى، مثالاً آخر على قدرة المنهجية الرصينة الحالية، وهي منهجية يمكن التوسع فيها وتكرار العمل بها في مناطق أخرى بالتعاون مع الجهات المانحة الممكنة.

١٧٩- وبفضل عملية تنظيم منتدى اليونسكو للشباب الذي عُقدت دورته التاسعة كجزء من الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام، تم تعزيز الجهود في مجال تشجيع مشاركة الشابات والشبان كمواطنين نشيطين في دعم التنمية الوطنية وبناء المجتمعات المحلية من خلال إعداد وتنفيذ مشروعات بقيادة الشباب. كما تم رفع مستويات مشاركة الشباب، وخصوصاً الشابات، في البلدان التي تعمل على تحقيق تحولات عميقة. وكان هذا هو الحال في تونس حيث كانت الشابات يمثلن تقريباً نسبة ٥٠% من المشاركين، وجرى في بلدين آخرين في منطقة شمال أفريقيا الفرعية (وهما المغرب وموريتانيا) نشر دليل اليونسكو بشأن الديمقراطية وسوف تنفذ دورات تدريبية في هذا الصدد في المستقبل.

١٨٠- وجرى تعزيز تنسيق العمل بشأن الشباب في داخل اليونسكو وتعزيز الإسهام في أعمال الأمم المتحدة التشاركية المعنية بالشباب، ولا سيما من خلال الشبكة المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنمية الشباب. وأُدرجت مساهمات اليونسكو وجرى التعبير عنها في ١٣ مبادرة تشاركية عالمية للأمم المتحدة بشأن الشباب.

الرياضة ومكافحة المنشطات (النتيجة المنشودة ٦)

١٨١- يشهد العدد الكبير (١٨٣ دولة طرفاً) لعمليات المصادقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة (٢٠٠٥) خلال العقد الأول من صدورها على جدوى هذه الاتفاقية على مستوى الدول الأعضاء. وتدل البيانات التي يتضمنها النظام الحاسوبي المسمى "منطق مكافحة المنشطات" (Anti-Doping Logic)، الذي هو عبارة عن استبيان على الإنترنت وبرمجية تحليلية أُعدا لجمع البيانات من كل الدول الأطراف بشأن ما اتخذته من تدابير لتنفيذ الاتفاقية، على أن مستوى الامتثال لأحكام الاتفاقية يرتفع باستمرار، إذ يتزايد عدد البلدان التي تنفذ أنشطة لمكافحة المنشطات على الصعيد الوطني من أجل "تعزيز منع ومكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة بهدف القضاء عليه" (المادة ١)، وتعتمد تدابير تشريعية أو تنظيمية أو سياسية أو إدارية لهذا الغرض.

١٨٢- ويعترف مؤتمر الدول الأطراف بالأهمية المركزية لبناء القدرات في مجال تنفيذ الاتفاقية. ومع المشروعات التي وافق عليها الصندوق الدولي للقضاء على تعاطي المنشطات في مجال الرياضة، والتي بلغ عددها ٥٩ مشروعاً في فترة العامين الحالية وحدها، حقق هذا الصندوق الدولي إنجازاً بارزاً جديداً تَمثل في انتفاع ١٠٠ دولة طرف بإعانات صغيرة بلغ عددها ١٧٩ إعانة منذ عام ٢٠٠٨.

١٨٣- وتعَد اليونسكو المنظمة الوحيدة التي تتمتع بولاية في مجال الرياضة في منظومة الأمم المتحدة، ويتجلى ذلك في عملها في مجال التقنين على النحو الذي تعبر عنه الاتفاقية الخاصة بمكافحة المنشطات، والميثاق الدولي للتربية البدنية والنشاط البدني والرياضة. وتعتمد استدامة البرنامج على استمرارية الدعم الكبير الذي يتم توفيره من خارج الميزانية وبصورة عينية من خلال إقامة قاعدة للشراكة الواسعة النطاق تضم أعضاء اللجنة الدولية الحكومية للتربية البدنية والرياضة، ومجلسها الاستشاري الدائم، والمنظمات الرياضية والشركات الخاصة المعنية بالرياضة.

١٨٤- وأشير إلى إعلان برلين الذي صدر عن المؤتمر الدولي الخامس للوزراء وكبار المسؤولين عن التربية البدنية والرياضة، وذلك في قرار الجمعية العامة رقم ٦/٦٩؛ وفي الاجتماع السابع لوزراء الرياضة لبلدان الكومنولث، في عام ٢٠١٤؛ وفي جمعية رابطة اللجان الأولمبية الوطنية في عام ٢٠١٤؛ ومن جانب الفريق العامل الدولي بشأن النساء والرياضة، في عام ٢٠١٤؛ ومن جانب الفريق العامل الدولي التابع للأمم المتحدة والمعني بتسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

١٨٥- كانت إحدى الصعوبات تتمثل في أوضاع هشاشة الحوكمة وغياب الاستقرار السياسي على نحو مستمر وانتشار المخاوف الأمنية (لا سيما في البلدان التي تعيش مرحلة انتقالية أو أوضاع ما بعد النزاعات)، وفي نقص آليات وبنى لضمان المشاركة الشاملة للجميع على مستوى الشباب، ولا سيما في مجال الحوكمة. وقد جرى التعامل مع هذا الأمر باستحداث وتنفيذ نهج متعدد الأطراف لرسم السياسات والبرامج الموجهة إلى الشباب، بوصف ذلك وسيلة لضمان تقاسم المسؤولية والملكية وإشراك فئات مختلفة من الشباب.

١٨٦- وثمة صعوبة رئيسية تتمثل في التمكن من استخدام نتائج قابلة للقياس استخداماً أكبر، وخصوصاً فيما يتعلق بمفاهيم مشاركة الشباب أو المشاركة المدنية للشباب. فثمة حاجة إلى تطبيق آلية للرصد والتقييم تتسم بمزيد من التنسيق والتكامل ضمن إطار تطبيق الاستراتيجية التنفيذية لليونسكو بشأن الشباب، بغية التمكن من استعراض نتائج المبادرات التي تُتخذ على نطاق اليونسكو بأسرها. وبالمثل، فعلى الرغم من أن منتدى اليونسكو للشباب يمثل وسيلة هامة للربط بين الشباب والبنى القائمة في الدول الأعضاء وكذلك بين الشباب وعمل اليونسكو، ثمة قدر من الانقطاع بين نتائج المنتدى والنتائج المنشودة على صعيد الاستراتيجية التنفيذية بشأن الشباب. وسوف يولى اهتمام خاص في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لتعزيز صلات للربط من هذا النوع، وخصوصاً في سياق متابعة الدورة التاسعة لمنتدى الشباب.

البرنامج الرئيسي الرابع – الثقافة

أولاً – التقييم الاستراتيجي العام

١٨٧- من المعترف به أن اليونسكو تضطلع بدور قيادي عالمي في مجال الثقافة، فضلاً عن أنها تتمتع بمزايا نسبية لا جدال فيها سواء على مستوى التقنين أو على المستوى التنفيذي، وذلك بفضل اتفاقياتها الخاصة بالثقافة. وقد أنشأت المنظمة من خلال عملها التقنيني مجالات للحوار وتظل تشكل المحفل العالمي الوحيد الذي يتمتع بما يلزم من شرعية وطابع عالمي وقدرة على عقد اللقاءات يمكن البدء في إطاره في التعاون على الصعيد العالمي في مجال الثقافة.

١٨٨- وقد شددت التقييمات التي أجراها مرفق الإشراف الداخلي على الأهمية المركزية لبرامج بناء القدرات، بما يشمل تقديم المساعدة التقنية والمشورة بشأن السياسات، بالنسبة إلى تنفيذ الاتفاقيات. وعلى الرغم من تباين الأوضاع فيما يتعلق بهذه الاتفاقيات، اضطلع عدد كبير من الدول الأطراف، بفضل هذه البرامج، بإدراج أحكام هامة في تشريعاتها وسياساتها وأطرها الاستراتيجية الوطنية، بما في ذلك في بعض الحالات، في مجالات مستعرضة هامة بالنسبة إلى التنمية المستدامة.

١٨٩- وقد أتاح النهج الشامل الذي تروجه اليونسكو في مجال الشؤون الثقافية الحصول على اعتراف واضح في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأهمية الدور المستعرض للثقافة في تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ستكون المكانة البارزة للعوامل المستعرضة، مثل الثقافة، في استعراض الآليات التي ستُعتمد لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمراً هاماً بالنسبة إلى استمرارية جدوى الخطة وقيمتها المضافة. وجرى، بالإضافة إلى ذلك، تعزيز الدور الاستراتيجي للثقافة من خلال نتائج منتدى هانغزو وذلك تمهيداً لاعتماد "الخطة الجديدة للتنمية الحضرية" في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، وكذلك في سياق إطار سينداي بشأن الحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠). علاوة على ذلك، فإن الاعتراف الجاري على نطاق واسع بالصلات المتشابكة بين الأبعاد الثقافية والإنسانية والأمنية التي تنطوي عليها النزاعات يعني أن من المنتظر من اليونسكو بصورة طبيعية، باعتبارها الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بمهمة حماية التراث الثقافي، أن تتصدى للتهديدات المتزايدة التي تتعرض لها الثقافة والتنوع الثقافي.

١٩٠- ويفتح النهج المتكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فيما يخص التصدي للنزاعات، سبلاً جديدة لتصميم وتنفيذ البرنامج في مجال الثقافة، بالنظر إلى أن هذه السبل لا تعنى فقط بالدور "التقليدي" للثقافة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإنما تعنى أيضاً بأهداف أكثر تركيزاً تتيح منظورات جديدة للبرمجة في مجال الثقافة، سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني. وسيتطلب تصميم البرنامج مراعاة مجالات جديدة للتركيز أو لتجديد التركيز على بعض المجالات، مثل مجالات المدن المستدامة، والمجتمعات المسالمة والشاملة للجميع، والمساواة بين الجنسين، والسياحة المستدامة، والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، والأمن الغذائي. وسيستدعي الأمر بالتالي توسيع نطاق الجهود في مجال إعداد البرامج وذلك باعتماد نهج مستعرض بقدر أكبر في تنفيذ الاتفاقيات.

١٩١- وعليه، فإن عمليات تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالثقافة بمزيد من الترشيد والتقارب، مع تعزيز الصلات بين الاتفاقيات والهيئات المعنية بإدارة شؤونها، وتعزيز الروابط التقنينية والتنفيذية وتدعيم التعاون المشترك بين القطاعات في داخل اليونسكو ومع الجهات المعنية، سوف تتسم بأهمية خاصة.

١٩٢- ومع ذلك، فإن استمرار الفجوة بين مستوى الموارد المتاحة وبين عبء العمل الواقع على عاتق أمانات الاتفاقيات، على نحو ما تشير إليه تقارير المراجعة والتقييم الصادرة عن مرفق الإشراف الداخلي يعني أن حالة الاتفاقيات الخاصة بالثقافة لا تزال غير مستقرة ولا يمكن أن تستمر على ما هي عليه. فقد انخفضت موارد البرنامج العادي المخصصة للأنشطة من مبلغ ١٥,٧ مليون دولار أمريكي في عامي ٢٠١١-٢٠١٢ إلى ٨ ملايين دولار أمريكي في خطة الإنفاق القائمة على مبلغ ٥٠٧ ملايين دولار أمريكي والخاصة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وخُصص من مجموع هذا المبلغ الأخير مبلغ ٥,٦ مليون دولار أمريكي لعقد اجتماعات نظامية في المقر، مما يجعل المبلغ المخصص للميدان في مستوى ٢,٤ مليون دولار أمريكي فقط. وعلى الرغم من تعبئة مبلغ ١٠٨,٥٧ مليون دولار أمريكي من موارد خارجة عن الميزانية، ومبلغ ٤,٩ مليون دولار أمريكي كاعتمادات إضافية خلال فترة العامين، فإن هذه الأموال كانت مخصصة بالدرجة الأولى لبرامج ميدانية محددة عوضاً عن تخصيصها لأداء المهام الأساسية لإدارة الاتفاقيات أو لتعزيز ملاك الموظفين. وأدى انخفاض ميزانية خطة الإنفاق إلى حدوث تخفيض إجمالي بمقدار ٣٢ وظيفة في المقر (انظر الوثيقة ١٩٤م ت/٣) مما جعل القدرة على التنفيذ تتعرض لضغط شديد. ومن ناحية أخرى، بذل القطاع غاية ما في وسعه من أجل الاحتفاظ بقدرته على تقديم المشورة بشأن السياسات على صعيد الميدان، ولا سيما في أفريقيا التي تحظى بـ ٢١ وظيفة من مجموع ٤٩ وظيفة دائمة في الميدان.

السبيل إلى المضي قدماً

القضايا المستعرضة

١٩٣- سيتعين على اليونسكو أن تستند إلى خبرتها واتفاقياتها من أجل تقديم توصيات وتقارير قائمة على الشواهد بشأن السياسات لمساندة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيستدعي الأمر الاهتمام بشكل خاص بتنفيذ الغاية ١١,٤ بالنظر إلى أن اليونسكو هي الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة والمسؤولة عن ذلك والخاضعة بالتالي للمساءلة في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، يجري حالياً إعداد تقرير عالمي لليونسكو بشأن الثقافة والتنمية الحضرية المستدامة، من المزمع أن يتم الإعلان عن صدوره في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث). ووفقاً لما أوصى به مرفق الإشراف الداخلي في التقييم الذي أجراه عن الثقافة والتنمية (٢٠١٥)، ينبغي مواصلة تعزيز قاعدة الشواهد عن طريق انخراط المقر والمكاتب الميدانية بصورة متوازنة في أنشطة تمهيدية (للمشورة بشأن السياسات) وأنشطة تنفيذية (على المستوى المحلي).

١٩٤- ويمكن القول بأن حماية التراث الثقافي المتأثر بالكوارث والنزاعات تعتبر أحد أبرز مجالات عمل اليونسكو وضوحاً للعيان. فإن على اليونسكو، باعتبارها الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة والمكلفة بمهمة حماية التراث الثقافي، واجب

التصدي للتهديدات المتزايدة التي تتعرض لها الثقافة والتنوع الثقافي، بما في ذلك من خلال مساعدة الدول الأعضاء في مكافحة الاتجار غير المشروع بالقطع الثقافية الذي اعترف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بأنه مصدر ممكن لتمويل المجموعات الإرهابية. ومن أجل تنفيذ العمل في هذا المجال على نحو فعال، وفي سياق الإطار الأوسع نطاقاً لنشاط الأمم المتحدة في مجال العمل الإنساني والأمن، سيكون من الضروري إدراج أهداف محددة والتعبير عنها في المستوى المناسب ضمن أولويات مشروع الوثيقة ٣٩م/٥ – وهو المطلوب أيضاً في قرار المؤتمر العام المرقم ٣٨م/٤٨ – إضافة إلى ضرورة تأمين موارد مالية وبشرية ملائمة. وسوف يتضمن ذلك إلى حد ما، أن يقوم القطاع بإجراء تغيير استراتيجي في عمله بالاستناد إلى التجربة الماضية وإلى عدد من أفضل الممارسات، كما سيتطلب تعزيز قدرات الأمانة (على صعيد القدرات المؤسسية والمالية وخبرات الموظفين) في مجال حقوق الإنسان، والأمن، ودرء النزاعات، بغية التمكن من العمل مع جميع شركاء الأمم المتحدة. وسيتطلب ذلك أيضاً إجراء تعديل في حضور القطاع على الصعيد الميداني، إذ لا توجد حالياً أي وظائف دولية في المكاتب المعنية بمناطق منكوبة بنزاعات، مثل سوريا والعراق. وسيتيح هذا التغيير الاستراتيجي التنفيذ العملي للمهمة الأساسية لليونسكو عن طريق التشديد على جدوى الثقافة بالنسبة إلى الموضوعات ذات الأولوية، مثل درء النزاعات، وبناء السلام وتعزيز حقوق الإنسان.

تنفيذ الاتفاقيات

١٩٥- إن بالإمكان معالجة معظم الصعوبات التي تعترض تنفيذ الاتفاقيات عن طريق إتاحة موارد مالية وبشرية ملائمة وإقامة شراكات مؤسسية مستدامة من أجل توسيع نطاق تأثير هذه الاتفاقيات. فيمكن، عند توافر هذه الأمور، تحسين إدارة شؤون الاتفاقيات وتحسين الدعم الذي يقدَّم إلى الدول الأعضاء على صعيد أنشطة تنمية القدرات في الأجل الطويل وعلى صعيد خدمات المساعدة التقنية التي تقدم عند الطلب. ومن هذا المنطلق، من المهم أن تضطلع الدول الأعضاء، وخصوصاً الدول الأطراف التي صادقت على الاتفاقيات، بتحديد أولويات رئيسية والتركيز عليها والإسهام في تمويلها من أجل سد أشكال النقص، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم المناسب إلى الحسابات الخاصة التي تُنشأ للموارد البشرية، ومن خلال عمليات إعارة أو تقديم قروض أو توفير موظفي المشروعات. وسيتضمن ذلك أيضاً التزام الهيئات الإدارية الرئاسية وبناها (من رؤساء هيئات، ومكاتب، ولجان) التزاماً مركّزاً بترويج هذا النهج ومشاركتها في تطبيقه بصورة استباقية. وسوف تكون الإدارة المعززة لشؤون هذه الهيئات وتعاونها مع الأمانة من أجل الحفاظ على القدرة على التنفيذ مسألة رئيسية في المستقبل.

١٩٦- ويتطلب تحقيق نتائج مستدامة، أيضاً، تنفيذ أنشطة للإرشاد والرصد من أجل مرافقة المستفيدين في المراحل اللاحقة في عملية رسم السياسات والتنفيذ. وينبغي في أي نظام فعال للرصد أن يتيح لليونسكو تكييف برامجها وفقاً لتطور احتياجات وأولويات الدول الأعضاء. وينبغي تعزيز الإطار الحالي للإبلاغ بشأن النتائج، بما في ذلك التقارير الدورية، وذلك عن طريق إعداد مؤشرات وقياسات مرجعية لتحسين متابعة التقدم الذي تحرزه الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقيات. وثمة تجربة قيّمة في هذا الصدد تتمثل في اتفاقية عام ٢٠٠٥ التي استحدثت إطاراً جديداً للنتائج وذلك كجزء من التقرير العالمي

الأول لرصد تنفيذها الذي نُشر في عام ٢٠١٥ وشمل عشرة مجالات مواضيعية جديدة و٣٣ مؤشراً أساسياً للمساعدة في تحديد التأثير الأعمق للاتفاقية وما تحرزه الدول الأطراف من تقدم لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية. بيد أن الأمر يتطلب توافر الوقت والموارد لمواصلة اختبار إطار العمل هذا وتطبيق المؤشرات.

١٩٧- وفيما يتعلق على وجه الخصوص ببرنامج الأولوية لأفريقيا، وبعد أن تم نقل برنامج طريق الحرير وبرنامج *تاريخ أفريقيا العام* إلى البرنامج الرئيسي الثالث (العلوم الاجتماعية والإنسانية)، سيكون تنفيذ الاتفاقيات هو موضع التركيز الرئيسي في تنفيذ البرنامج، مع الاهتمام بالهدف العام المتمثل في مساعدة البلدان الأفريقية في تحسين أطرها المؤسسية والقانونية المعنية بالثقافة والتراث والإبداع. وسوف يركز قطاع الثقافة، في هذا الصدد، جهوده على ثلاثة مستويات رئيسية للعمل التقنيني هي: (١) عمليات المصادقة التي سيجرى التشجيع عليها بصورة منهجية؛ (٢) دمج أحكام هذه الاتفاقيات في التشريعات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية؛ (٣) تطبيق أطر العمل هذه على المستوى الوطني. وسيجري دعم ذلك من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات وتوفير المساعدة التقنية وبناء القدرات. وتحقيقاً لذلك، سيواصل القطاع المحافظة على خبرته على المستوى الإقليمي من خلال الحضور الميداني (انظر الفقرة ١٩١ أعلاه) حسب ما تسمح به الموارد المتاحة.

اقتراحات بشأن البرامج/مجالات عمل البرنامج التي ينبغي تعزيزها، أو إعادة توجيهها، أو إعادة تركيزها، أو تقليص أو إيقاف العمل فيها

١٩٨- شهدت السنوات الماضية الأخيرة إعادة تركيز عمل قطاع الثقافة بصورة جذرية بحيث أصبح يتركز كله تقريباً على الاتفاقيات. ومن منظور التطلع إلى الأمام، من الواضح أنه سيتعين استثمار قدر كبير من الموارد من أجل مساندة الدول الأعضاء في الأجل الطويل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي التصدي للتحديات الناشئة والجديدة، مثل حماية الثقافة في أوضاع النزاع وما بعد النزاع، بما في ذلك من خلال زيادة التشديد على دور التعليم في مجال التراث من أجل درء التطرف العنيف. ولذلك، سينبغي التوسع في بذل الجهود من أجل إعداد برامج تعتمد نهجاً مستعرضاً بقدر أكبر في تنفيذ الاتفاقيات المعنية بالتراث.

١٩٩- وينبغي الانتقال من التركيز الجاري حالياً على آليات إعداد القوائم في إطار اتفاقيتَي عامَي ١٩٧٢ و٢٠٠٣، إلى التركيز على آليات الصون والحماية في الأجل الطويل التي تتسم بمزيد من الأهمية. وكما أشار المراجع الخارجي للحسابات في المراجعة التي أجراها بشأن اتفاقية عام ١٩٧٢، ينبغي إعادة توجيه التركيز بالانتقال من الاهتمام بالترشيحات إلى الاهتمام بصون المواقع القائمة وإدارتها بصورة فعالة. وينطبق ذلك أيضاً على اتفاقية عام ٢٠٠٣ التي ينبغي الانتقال في العمل بشأنها من التشديد الجاري على القوائم التمثيلية إلى الاهتمام بآليات أخرى يمكن أن تدعم الجهود الوطنية التي تُبذل في مجال الصون، بما في ذلك الاستفادة من صندوق التراث الثقافي غير المادي، الذي لا يُستخدم حالياً بالقدر الكافي.

٢٠٠- وينبغي، بالنسبة إلى جميع الاتفاقيات، أن يكون بناء القدرات هو النشاط الأساسي وأن يجري الاهتمام بذلك على نحو استراتيجي من خلال تشجيع الدول الأعضاء ومساعدتها على اعتماد قواعد تنظيمية في أطرها القانونية الوطنية وعلى تطبيق هذه القواعد.

٢٠١- ويمكن، بالإضافة إلى ذلك، إنهاء العمل تدريجياً في البرامج المواضيعية الخارجة عن الميزانية أو تكليف منظمات شريكة بتنفيذها، مثل مراكز الفئة ٢ التي تعمل تحت رعاية اليونسكو. وعلى سبيل المثال، سيجري في عام ٢٠١٦ استعراض البرامج المواضيعية الخاصة بالتراث العالمي، وسوف تقدَّم اقتراحات بإعادة توجيه العمل بشأنها إلى الدورة الأربعين للجنة التراث العالمي. وثمة في مجال الإبداع تكاليف غير مباشرة هامة تنجم حالياً عن عمل شبكة المدن المبدعة بدون أن يحقق ذلك نتائج كبيرة يمكن التدليل عليها. فإن بالإمكان تنفيذ هذه البرامج عن طريق مصادر خارجية أو بتعديلها من أجل فسح المزيد من المجال أمام الأمانة للعمل في تنفيذ وظائف وأولويات أساسية أخرى.

ثانياً – التقييم بحسب محاور العمل/المجالات المواضيعية

القضايا المستعرضة

٢٠٢- إن النهج الشامل الذي تروجه اليونسكو في الاهتمام بقضايا الثقافة يحظى بتقدير الدول الأعضاء والجهات المعنية. وقد أتاح هذا النهج في نهاية المطاف التقدم الهام الذي حدث خلال المفاوضات التي جرت خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما أتاح الحصول على اعتراف واضح بالدور المستعرض الهام للثقافة في تحقيق التنمية المستدامة. فقد أصبحت الثقافة تندرج، لأول مرة، في إطار الأهداف التنفيذية للخطة الدولية للتنمية، ضمن سياق تسعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، مع التعبير بشكل واضح في إطار عدة غايات من الغايات المرتبطة بهذه الأهداف عن دور الاتفاقيات الخاصة بالثقافة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التراث والإبداع. فثمة غاية مكرسة للتراث الثقافي والطبيعي في إطار الهدف ١١ للتنمية المستدامة المعني بالمدن المستدامة، وهو مجال ذو أهمية استراتيجية بالنسبة إلى قطاع الثقافة وإلى إسهامه في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وثمة غاية أخرى ترد في إطار الهدف ١٦ للتنمية المستدامة المعني بإقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع، وتتعلق هذه الغاية باسترداد الأصول المسروقة وإعادتها إلى أصحابها، مما يتيح مدخلاً هاماً لعمل اليونسكو في مجال حظر الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وهو أمر يتسم بالجدوى بوجه خاص بالنظر إلى الدور المعزَّز الذي تطالَب المنظمة بالاضطلاع به في مواجهة تكاثر حالات النزاع. وإن هذين المدخلين وغيرهما من مداخل العمل الخاصة بمجالات مثل الأمن الغذائي، والتربية، والنمو الاقتصادي، والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، والبيئة، تدل على أن القطاع يشغل مكانة جيدة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٠٣- وثمة مجال آخر تضطلع فيه اليونسكو بدور استراتيجي وكان له تأثير حاسم ويتمثل في الاعتراف الدولي بالصلات بين التهجمات على التنوع الثقافي والتجاوزات على حقوق الإنسان والتهديدات التي تحيق بالسلام. فقد أصبح هناك اعتراف واسع النطاق بالصلات المتشابكة الموجودة بين الأبعاد الثقافية والإنسانية والأمنية للنزاعات، وهو ما تشهد عليه

القرارات العديدة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. ويشكل ذلك تحولاً هاماً على صعيد الإطار المفاهيمي العام ونتيجة مشجعة ناجمة عن التعبئة الكثيفة والانخراط بشكل استباقي في العمل مع منظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى في هذه المجالات. وما زال الإطار التقنيني، ولا سيما الإطار التقنيني لاتفاقيات الأعوام ١٩٥٤ و١٩٧٠ و١٩٧٢، يوفر الأطر المرجعية لتعبئة المجتمع الدولي ومكافحة الإفلات من العقاب وتجريم مرتكبي الاعتداءات، على نحو ما جرى لأول مرة في تقديم متهم إلى المثول أمام المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمته بتهمة تدمير آثار دينية وتاريخية في تمبوكتو، بمالي.

٢٠٤- وتعتبر النتيجة التي حققتها اليونسكو في تشجيع دمج الثقافة والتراث في *إطار سينداي بشأن الحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠)* الذي اعتمده المؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث، في آذار/ مارس ٢٠١٥، أمراً ذا أهمية بالغة أيضاً. وتشتمل هذه الوثيقة التوجيهية الدولية على أحكام محددة تتعلق بالتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء، وهي أحكام تسلط الضوء على أهمية حماية التراث من الكوارث وعلى المساهمة الإيجابية التي يمكن أن تقدمها الثقافة والتراث في بناء مجتمعات أقدر على الصمود.

٢٠٥- فلا تزال الوثائق التقنينية مع ما يرتبط بها من آليات وبرامج تتسم بقدر كبير من الجدوى والقدرة على مساندة الدول الأعضاء في معالجة هذه الأمور. وقد لوحظ في التقييم الذي أنجزه مرفق الإشراف الداخلي في عام ٢٠١٤ للعمل التقنيني لليونسكو في مجال الثقافة، أنه على الرغم من تباين الوضع فيما يتعلق بالاتفاقيات، فإن عدداً كبيراً من الدول الأطراف أدرجت أحكاماً في تشريعاتها وسياساتها الوطنية. ويشمل ذلك في بعض الحالات مجالات مستعرضة هامة بالنسبة إلى تحقيق التنمية المستدامة، مثل العمالة، والتعليم، والحقوق الثقافية، والمساواة بين الجنسين، والشباب، وحماية البيئة. وفيما يخص قضايا الجنسين، ثمة نتائج مشجعة بدأت تظهر مع تزايد عدد التقارير النظامية الوطنية التي تتناول مسألة المساواة بين الجنسين وتصف سياسات تشجع التساوي في الانتفاع بالحياة الثقافية والمشاركة فيها، ولا سيما في إطار تنفيذ اتفاقيتَي عامَي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥. وعلى الرغم من وجود صعوبات في مجال إقامة روابط مع مجالات أخرى للسياسات المعنية بأمور أخرى غير الثقافة، وهو ما يوثقه التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي، فإن هذا الاتجاه الإيجابي يعد نتيجة مشجعة في وقت ينخرط فيه القطاع في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة بوجه خاص إلى اعتماد سياسات محددة بشأن التنمية المستدامة في إطار تنفيذ اتفاقيتَي عامَي ١٩٧٢ و٢٠٠٣، إذ إن من شأن هذه السياسات أن تكفل من خلالها الاتساق على نحو أمتن بين هذين الصكين التقنينيين ومهمة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، مع المحافظة على مواضع التركيز وعلى المهمة الأساسية لكل اتفاقية. وتعتبر معظم الجهات المعنية أن وظيفة اليونسكو بوصفها هيئة تعنى ببناء القدرات هي وظيفة هامة أيضاً. وقد لوحظ في التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي أن برامج بناء القدرات التي يُضطلع بها في مختلف أرجاء العالم في إطار تنفيذ الاتفاقيات قد حققت نتائج ملموسة في مجال التنمية المؤسسية وتنمية القدرات المهنية، مع وجود بعض الفروق، هنا أيضاً، فيما يخص الاتفاقيات.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٢٠٦- إن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يفتح مسارات جديدة لتصميم وتنفيذ البرنامج في مجال الثقافة. وسوف تساند اليونسكو ومنظمات دولية أخرى الدول الأعضاء في تنفيذ خارطة طريق مشتركة تعنى ليس فقط بالدور "التقليدي" للثقافة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بل وكذلك بأهداف أكثر تركيزاً تتيح منظورات برنامجية جديدة بالنسبة إلى الثقافة، سواء على المستوى الدولي أو الوطني. وسيتعين أن تجري في تصميم البرنامج مراعاة مجالات جديدة أو مجالات لتجديد التركيز عليها، مثل المدن المستدامة، والمجتمعات المسالمة الشاملة للجميع، والمساواة بين الجنسين، والسياحة المستدامة، والأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج، والأمن الغذائي.

٢٠٧- وتستدعي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أيضاً قيام تعاون معزز بين القطاعات في داخل اليونسكو ومع الشركاء الخارجيين والجهات المانحة. وينبغي تشجيع قيام هذا التعاون المعزز بين القطاعات في داخل اليونسكو بما يتماشى مع مداخل العمل ذات الصلة بالثقافة والخبرة المكتسبة في كل قطاع. كما ينبغي تنمية التعاون المعزز مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة الأخرى، ومع مجموعة البنك الدولي وغيرها من الجهات المعنية على صعيد منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٢٠٨- وسوف تمثل آليات استعراض العمل التي ستُعتمد لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عناصر حاسمة رئيسية لبيان ما تنطوي عليه مجالات التيسير المستعرضة، مثل الثقافة، من جدوى ومن قيمة مضافة. وعلى صعيد الممارسة، سيكون تحديد طرائق أداء آليات استعراض العمل مسألة أساسية بالنظر إلى سعة نطاق خطة التنمية المستدامة هذه التي تشتمل على ١٧ هدفاً و١٦٩ غاية. ويتمثل مكمن الخطر فيما يتعلق بالثقافة في أن تغيب عن الصورة أو أن تصبح أقل بروزاً في آليات استعراض العمل. وإذا ما حدث ذلك، فإن تحقيق دمج الثقافة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ سيتعرض للضرر وستُستبعد الثقافة من النقاش الدولي بشأن كيفية مواصلة التقدم في تحقيق التنمية المستدامة — بما في ذلك ما يخص الانتفاع بتمويلات جديدة.

٢٠٩- وثمة فرص مماثلة تظهر – مع ما يناظرها من صعوبات بالنسبة إلى المنظمة – من جراء الربط على نحو أوثق على مستوى السياسات بين الثقافة والموضوع الأعم الخاص بالقدرة على الصمود. فإن تنفيذ *إطار سينداي بشأن الحد من مخاطر الكوارث* سيفضي إلى دعوة اليونسكو إلى تقديم المساعدة في هذا الصدد. أما بالنسبة إلى النزاعات، فإن تأثيرها على الثقافة بلغ حداً لم يسبق له مثيل ويدعو اليونسكو إلى تعزيز وتوسيع نطاق مواجهتها لهذا التأثير. وسوف يتطلب ذلك القيام بعمليات تدعيم وإجراء تعديلات برنامجية هامة كي تتمكن المنظمة من العمل بالمستوى اللازم، ولا سيما بالنظر إلى ما أصبح يتوقع منها على نحو متزايد من عمل في أوقات الأزمات، وكذلك كجزء من الإطار السياسي الأوسع للأمم المتحدة فيما يخص العمل الإنساني والأمن. غير أن شدة الحساسية السياسية للأنشطة المعنية التي تشمل مجالات لم تكن تتعامل اليونسكو معها من قبل، وبيئة الجغرافيا السياسية التي تنشب فيها النزاعات ويجري فيها إضعاف دور الدول – وإضعاف فعالية الاتفاقيات ذات الصلة – إضعافاً كبيراً، تمثلان تحديين هامّين بالنسبة إلى المنظمة. وثمة، من ناحية أخرى،

فرص هامة جداً بالنظر إلى أن الصلة المعترف بها بين الثقافة والأمن وأزمات الأوضاع الإنسانية تتيح لليونسكو مداخل رئيسية للعمل بشأن قضايا ذات أولوية ضمن الإطار الأوسع لجدول أعمال الأمم المتحدة، مع ما يتصل بذلك من مصادر للتمويل، مثل صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. ومع ذلك، فإن اليونسكو لم تضطلع بعد بإعداد برنامج شامل، بما في ذلك إعداد منهجيات وأدوات تنفيذية تتعلق بمختلف اتفاقيات المنظمة ومن شأنها أن تتيح الاستجابة على نحو فعال إزاء الكوارث والنزاعات.

٢١٠- وفيما يخص المساواة بين الجنسين، ينبغي بذل جهود جديدة لتعزيز البعد الجنساني للعمل التقنيني في مجال الثقافة فيما يتعلق بالتراث والإبداع، بما في ذلك العمل الذي تقوم به المكاتب الميدانية، حسب ما يشير إليه تقييم مرفق الإشراف الداخلي بشأن الثقافة والتنمية. وسوف يسهم التقرير الأول لليونسكو عن *المساواة بين الجنسين، والتراث والإبداع*، الذي نُشر في عام ٢٠١٤، في هذه الجهود. وسيستمر العمل في ترويج توصيات هذا التقرير بغية تشجيع إعداد سياسات تدعم المساواة في الحقوق في مجالات التراث والإبداع. ومن المؤمل كذلك أن يساعد التقرير في تكوين المزيد من المعارف والبيانات، إذ إنها تتسم بأهمية أساسية للاسترشاد بها عند اتخاذ الدول الأعضاء لتدابير تشريعية وتنظيمية ومؤسسية، إذ إن هذه المعلومات والبيانات غير متوافرة حالياً بقدر كاف، كما أشير في التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي.

٢١١- وقد أشار هذا التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي إلى عدة مجالات ينبغي تحسين العمل التقنيني فيها، وتشمل هذه المجالات العمل بمزيد من الترشيد والتقارب في تنفيذ الاتفاقيات الخاصة بالثقافة، وتعزيز الصلات بين الاتفاقيات والهيئات المعنية بإدارة شؤونها مع تدعيم الصلات التقنينية والتنفيذية بينها. وسوف يتسم ذلك بأهمية خاصة بالنظر إلى النهج المتكامل الذي تستدعي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأشكال التصدي للنزاعات اتباعه من أجل ضمان التأثير. ولوحظ في التقييم أيضاً أن الاتفاقيات تفتقر إلى منطق واضح موجه نحو تحقيق النتائج في العلاقة بين العمل التقنيني والتأثير الفعلي على صعيد الواقع. وباستثناء اتفاقية عام ٢٠٠٥، لا تملك الصكوك التقنينية الأخرى إطاراً للنتائج يستند إلى نظرية واضحة عن التغيير، وهذا ما يجعل من الصعب التدليل على النتائج في تنفيذها. وينبغي، في هذا الصدد، تدعيم نظام تقديم التقارير الدورية الذي يوفر مصدراً قيّماً للمعلومات عن تنفيذ الاتفاقيات. وإن العمل مستمر في هذا الشأن وتُتخذ فيه تدابير بصورة منتظمة في إطار مختلف الاتفاقيات.

٢١٢- ويرد في التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي ٢٠١٤ نص بشأن اتفاقية عام ١٩٧٢ يُبرز جانباً للضعف بشكل كبير في عمل اليونسكو في مجال تنفيذ صكوكها التقنينية الخاصة بالثقافة ويتمثل في أن التدابير التقنينية لا تمتلك بالضرورة ميزة تحقيق "تأثير مباشر" في النظم الوطنية للدول الأعضاء، وهذا النص هو كالتالي: "إن الدول الأعضاء تتمتع بالسيادة الكاملة وتظل الحَكم في أداء الطرائق التي يتم بها ترجمة المعايير الدولية في إطار القوانين والسياسات الوطنية. وينجم عن ذلك وجود تنوع كبير في أساليب التنفيذ تتدرج من تطبيق تشريعيات تنفيذية مفصلة إلى مجرد استنساخ آلي لنص الصك التقنيني الدولي في نص القانون الوطني، مع ما يترتب على ذلك من تباين في درجة فعالية المعايير الدولية في إطار النظام التشريعي الوطني". ويُعد هذا الأمر مصدر صعوبة بالغة.

٢١٣- وإذا كان تزايد حرص الدول الأعضاء على صون تراثها الثقافي وتعزيز التنوع في أشكال التعبير الثقافي فيها، وفي حالات كثيرة على إبراز ما تقوم به من عمل على المستوى الدولي يتيح لليونسكو الفرصة لتأكيد ما توفره من قيمة مضافة في مجال الثقافة والتراث والإبداع، فإنه يطرح أيضاً صعوبات كبيرة، ولا سيما فيما يتعلق باستدامة برامج المنظمة وقدرتها على التنفيذ في ظل تطلعات متزايدة ذات صلة بآليات الاتفاقيات. ويجري بحث ذلك في الأقسام التالية.

محور العمل ١: حماية أشكال التعبير عن الثقافة والتراث والتاريخ وحفظها وتعزيزها ونقلها من أجل الحوار والتنمية

٢١٤- لا تزال اتفاقيات التراث الثقافي (اتفاقية عام ١٩٥٤ وبروتوكولاتها، واتفاقيات الأعوام ١٩٧٠ و١٩٧٢ و٢٠٠١) تُعتبر صكوكاً تقنينية هامة. وإن اعتماد توصية جديدة في عام ٢٠١٥ بشأن حماية وتعزيز المتاحف ومجموعاتها، بالإضافة إلى توصية عام ٢٠١١ الخاصة بالمناظر الحضرية التاريخية، يدل على ما تحظى به المهمة التقنينية للمنظمة في مجال الثقافة من قيمة في نظر الدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن مستويات التصديق على اتفاقيات التراث المادي متباينة: فإذ يكاد عدد عمليات التصديق على اتفاقية عام ١٩٧٢ أن يبلغ مستوى العالمية بعد أن أصبح عدد الدول الأطراف فيها ١٩١ دولة طرفاً، لا يصدق نفس القول على اتفاقيات عام ١٩٥٤ (١٢٧ دولة طرفاً)، وعام ١٩٧٠ (١٣١ دولة طرفاً)، وعام ٢٠٠١ (٥٣ دولة طرفاً)، وهو ما يوحي بأن بعض الأحكام المفيدة في بعض هذه الصكوك التقنينية قد لا تكون مفهومة تماماً.

٢١٥- وعلى نحو ما شدد عليه التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي لاتفاقيتَي عامَي ١٩٧٠ و١٩٧٢، فإن دور اتفاقيات التراث هو دور أساسي على مستوى السياسة الوطنية. وقد أظهرت التقارير الدورية، ولا سيما فيما يخص اتفاقيتَي عامَي ١٩٧٠ و١٩٧٢، أن دولاً أطرافاً عديدة أدرجت أحكاماً من هذه الاتفاقيات في تشريعاتها وسياساتها الوطنية. وتتيح التقارير الدورية تقييم تطبيق الدول الأطراف للاتفاقيات وتقدم معلومات أساسية لتسجيل التغيرات التي تطرأ في الأوضاع. وقد استمرت اتفاقية عام ١٩٧٢ على وجه الخصوص تمارس تأثيراً كبيراً على مفاهيم التراث وعلى استحداث أدوات جديدة لصون التراث في العالم.

٢١٦- وقد أكد التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي في عام ٢٠١٤ الأهمية المركزية لبرامج بناء القدرات في تنفيذ هذه الاتفاقيات. فإلى جانب إنتاج وثائق توجيهية ونصوص قوانين نموذجية، عززت برامج بناء القدرات في إطار الاتفاقيات القدرات المؤسسية لحماية وإدارة الممتلكات الطبيعية والثقافية، بما في ذلك ما يتعلق بالتهديدات المستجدة، مثل تغير المناخ.

٢١٧- وأصبحت مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية تشكل اليوم صُلب جدول الأعمال الدولي لشؤون الأمن. وقد أدى ذلك إلى ازدياد الشعور في الدول الأعضاء بالمسؤولية إزاء البرنامج وأتاح فرصاً قيّمة لتعزيز تطبيق اتفاقية عام ١٩٧٠ من خلال تكثيف أنشطة بناء القدرات والتوعية وتنمية الشراكات وترويج وسائل بديلة جديدة لتسوية النزاعات. ونشأ زخم جديد من جراء اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في عام ٢٠١٥، للقرارين ٢١٩٩ و٢٢٥٣ اللذين

سلطا الضوء على أهمية عمل اليونسكو وأهمية إقامة شراكات قوية لمواجهة تمويل الإرهاب. وأصبحت اتفاقية عام ١٩٧٠ تندرج اليوم في إطار النظام المتعدد الأطراف وتم تأكيد الدور القيادي لليونسكو.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٢١٨- في الوقت الذي لا تزال اتفاقيات الأعوام ١٩٥٤ و١٩٧٠ و١٩٧٢ و٢٠٠١ توفر فيه أطراً مرجعية أساسية لتعبئة المجتمع الدولي، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتجريم مرتكبي الاعتداءات، يُعد التقدم في رفع مستوى عمليات التصديق على الاتفاقيات الأربع الخاصة بالتراث شرطاً مسبقاً لازماً لضمان كفاءة العمل التقنيني للمنظمة في حماية هذا التراث وتعزيز إدارته إدارة حكيمة ومستدامة من أجل تفادي الإفراط في استغلاله أو تنميته بصورة غير ملائمة، وتفادي تعرضّه لتأثيرات الكوارث الطبيعية والاضطرابات المدنية والنزاعات المسلحة.

٢١٩- وفيما يخص اتفاقية عام ١٩٧٠، أبرز التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي وجود عدد من الصعوبات، بضمنها على سبيل المثال، ضرورة تشجيع عمليات التصديق بالترابط مع عمليات التصديق على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، وتحقيق اتساق التشريعات الوطنية مع الاتفاقية من أجل تأمين مزيد من التطابق، وزيادة إشراك سوق الأعمال الفنية وتوطيد التعاون مع الأطراف الفاعلة في هذا المجال ومع جهات أخرى. ويوفر الاهتمام المتجدد بالاتفاقية ووضوحها للعيان على المستوى الدولي بما يتجاوز نطاق اليونسكو فرصاً فريدة لمعالجة هذه الصعوبات، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات جديدة مع أطراف فاعلة أخرى بغية التمكن من معالجة مسألة تزايد معدل عمليات التنقيب والاتجار غير المشروعة بالقطع الأثرية، وخصوصاً في مناطق النزاع في الشرق الأوسط.

٢٢٠- أما بالنسبة إلى اتفاقية عام ١٩٥٤، فينبغي القيام بأعمال على المستويين النظري والعملي من أجل تطبيقها على المستوى التنفيذي، ولا سيما بالنظر إلى نشوب الأنواع الجديدة من النزاعات التي تنطوي على أطراف فاعلة غير حكومية. وتشمل هذه الأعمال التفكير المتواصل واللازم بشأن مفاهيم "مسؤولية الحماية"، و"الملاذات الآمنة" و"المناطق الثقافية المحمية" في داخل البلد المعني. كما ينبغي إقامة تحالفات وشراكات جديدة مع جهات معنية وأطرف فاعلة أخرى على أرض الواقع. وسيكون ذلك أمراً هاماً لإيجاد سبل لمواصلة العمل مع شركاء من الجهات العسكرية والجهات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية ومع الأطراف غير التابعة للدولة والتي تضطلع بدور في النزاع.

٢٢١- وتواجه اتفاقية عام ١٩٧٢ صعوبات جديدة تتعلق بالإدارة والصون. ففيما يخص الإدارة، ينبغي مواصلة وتعميق التفكير بشأن تعزيز مصداقية الاتفاقية، بما يشمل القوائم المؤقتة، والترشيحات التي تعبّر بشكل واضح عن قيمة عالمية استثنائية، وصنع القرار في إطار لجنة التراث العالمي، وتحديد سبل للتعامل مع الضغوط. وعلى الرغم من توصيات المراجع الخارجي للحسابات بشأن الاستراتيجية العالمية، ومما جاء في المراجعة التي أجراها مرفق الإشراف الداخلي بشأن أساليب العمل الخاصة باتفاقيات اليونسكو المعنية بالثقافة، فيما يخص ضرورة عدم الكف عن الاهتمام بآليات الحماية والصون

الأوسع نطاقاً، فإن اللجنة لم توافق في عام ٢٠١٥ على اقتراحات ترمي إلى الحد من عدد الترشيحات التي تقدم في كل سنة.

٢٢٢- وبالمثل، فإن تضاؤل الموارد المتاحة للعمليات النظامية ولتقديم المساعدة الدولية من خلال صندوق التراث العالمي بالمقارنة مع الموارد التي تتيحها جهات مانحة ثنائية لصالح مشروعات ومجالات محددة، يطرح تساؤلات بشأن التوازن الجغرافي النسبي في نوع الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها وفي التوزيع الجغرافي لهذه الأنشطة، وهو أمر تجدر مواصلة التفكير فيه.

٢٢٣- إضافة إلى ذلك، ما زالت الدول الأطراف تنظر بصورة سلبية إلى التسجيل في قائمة التراث الثقافي المعرّض للخطر، وهو ما يتعارض مع الغرض الأصلي المتوخى من هذا الإجراء باعتباره وسيلة لتوجيه الانتباه الدولي والمساعدة الدولية نحو تسوية مشكلات تتعلق بحالة الصون. ومع نسبة تسجيل في هذه القائمة وفق هذه الآلية تتراوح في المتوسط بين ٣ إلى ٤ في المائة من المواقع المسجلة، توجد ربما ثلاث حالات قد تستحق إعادة النظر في طرائقها في هذا العقد الخامس من حياة الاتفاقية. وتتيح مناسبة التفكير بشأن التقارير الدورية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ أيضاً إمكانية إجراء إعادة توجيه في هذا الصدد.

٢٢٤- ويمثل انخفاض معدل عمليات المصادقة على اتفاقية عام ٢٠٠١ مصدراً للانشغال بالنظر إلى الطابع الفريد لدور هذه الاتفاقية ونطاقها في معالجة عمليات النهب والاستغلال التجاري للتراث الثقافي المغمور بالمياه، وفي تطوير البنى الأساسية والتصنيع في المجالات ذات الصلة بالمحيطات. ومن ناحية ثانية، فإن الأمانة لا تملك الموارد الكافية للاستجابة للطلبات المتزايدة للدول الأطراف أو لإجراء بعثات تقنية طارئة.

محور العمل ٢: دعم وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وصون التراث غير المادي، وتنمية الصناعات الثقافية والإبداعية

٢٢٥- يدل ارتفاع مستوى عمليات التصديق على اتفاقيتَي عامَي ٢٠٠٣ و٢٠٠٥ على جدوى هذين الصكين التقنينيين. فعلى الصعيد التنفيذي، تنجم معظم النتائج الهامة التي يحققها تطبيق هاتين الاتفاقيتين عن البرامج والصناديق الدولية الخاصة بهما والمعنية بتنمية بناء القدرات، وهي نتائج متسقة مع الأولويات الوطنية والمحلية للأطراف في الاتفاقيتين ومع احتياجات الجماعات والجهات المعنية، مما يدل على ارتفاع مستوى الشعور بامتلاك مبادئ هاتين الاتفاقيتين على الصعيد الوطني. وقد أسهم النهج المعتمد في الاتفاقيتين إسهاماً كبيراً في تدعيم الموارد البشرية وفي استهلال تغيير مؤسسي في داخل الدول الأعضاء. وقد أشير في التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي بشأن اتفاقية عام ٢٠٠٣ إلى أن خدمات بناء القدرات التي قُدمت إلى أكثر من ٧٠ بلداً خلال السنتين الماضيتين وشملت جميع المناطق في العالم، كانت تُعتبر في نظر الكثيرين أنها أهم آلية لتطبيق الاتفاقية. وعلى أثر هذا الاستنتاج، يجري استحداث مجالات جديدة لبناء القدرات، مع التركيز على قضايا تتعلق بالسياسات، مثل مراعاة قضايا الجنسين، والتنمية المستدامة.

٢٢٦- وفي إطار اتفاقية عام ٢٠٠٥، واعترافاً بأن نصيب البلدان النامية لا يمثل سوى نسبة ٢٠ في المائة من الصادرات العالمية من السلع الثقافية، قدم كل من مرفق الخبراء والصندوق الدولي للتنوع الثقافي مساعدات تقنية ومالية إلى بلدان نامية من أجل اعتماد أو تنقيح تشريعات أو سياسات أو أطر استراتيجية للصناعات الثقافية والإبداعية ذات التأثير الهام. وكانت غالبية هذه الأنشطة في أفريقيا. ومن النتائج الهامة التي أحرزت في سياق تطبيق اتفاقية عام ٢٠٠٥ تصميم وثائق تقنينية جديدة للتجارة الثنائية والمتعددة الأطراف تعترف بخصوصية السلع والخدمات الثقافية، وإقامة شراكات استراتيجية وأنماط نموذجية للإدارة على المستوى الوطني تتيح فرصاً جديدة لانخراط المجتمع المدني ومشاركته. وبما أن معظم هذه الوثائق التقنينية والبنى تم اعتمادها خلال السنتين الماضيتين، فإن الأمر يتطلب بعض الوقت من أجل تحديد نتائج هذه الجهود على المستوى الأعمق من أجل تقويم الاختلال الموجود في التوازن العالمي على صعيد تدفق مختلف أشكال التعبير الثقافي. كما تم بذل جهود في إطار اتفاقية عام ٢٠٠٣ من أجل دمج مسألة صون التراث الثقافي غير المادي في الأطر السياسية. وجرى نتيجة لذلك اعتماد أو تنقيح سياسات في ١٥ بلداً.

٢٢٧- ويشجع تطبيق الاتفاقيتين كذلك اعتماد نهج مستعرض بشأن الثقافة يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما أن الاهتمام بالبعد الثقافي لسياسات التنمية المستدامة يندرج في صميم اتفاقية عام ٢٠٠٥. وقد اعتُمدت استراتيجيات جديدة للمساعدة الدولية في مجال التنمية، ولا سيما من جانب بلدان أوروبية، وهي استراتيجيات تطبق المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن التعاون من أجل التنمية والخاصة باتفاقية عام ٢٠٠٥. وثمة شواهد مستمدة من تقييم مشروعات تمول من خلال الصندوق الدولي للتنوع الثقافي تشير إلى ازدياد نتائج العمالة لدى الشباب من البلدان النامية في مجال العمل في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم المختصة بالصناعات الثقافية.

المخاطر والفرص والصعوبات والدروس المستفادة

٢٢٨- على نحو ما أشار إليه عدد من أعضاء اللجنة التابعة لاتفاقية عام ٢٠٠٣، فإن طبيعة آلية إعداد القوائم الخاصة بالاتفاقية تندرج في منتصف المسافة بين نظام صارم لتطبيق المعايير مع ما يترتب على ذلك من اعتبارات المساءلة بشأن الصون، وبين نظام أكثر انفتاحاً لعرض التراث غير المادي في شكل سجل عالمي. وقد أشير في التقييم الذي أجراه مرفق الإشراف الداخلي إلى أنه لئن كانت القائمة التمثيلية قد أسهمت في تسليط الضوء على الاتفاقية وفي التوعية بأهمية التراث الثقافي غير المادي، فإن هناك مبالغة في تقدير أهميتها النسبية. وثمة آليات أخرى لا يجري استخدامها بقدر كاف، ومن الأمثلة على هذه الآليات قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى الصون العاجل، وسجلّ أفضل ممارسات الصون، وآلية المساعدة الدولية. ولذلك فقد يستدعي الأمر في السنوات المقبلة أن يتواصل التفكير بشأن نظام الاعتراف الدولي الذي ترغب الدول الأطراف في تشجيعه.

٢٢٩- وعلى الرغم من أن برنامج بناء القدرات الخاص باتفاقية عام ٢٠٠٣ أثبت فعاليته في دعم الدول الأعضاء، فإنه يطرح صعوبات على صعيد إشراك أطراف فاعلة من مجالات خارج مجالات عمل قطاع الثقافة وتتجاوز القدرات البشرية والمالية للأمانة كي تستمر في إعداد مضامين فيها. كما أن من الصعب رصد الإنجاز الذي تحققه نتائج برنامج بناء القدرات،

ولا سيما فيما يتعلق باستدامة تأثيرات البرنامج في الدول المستفيدة. وبصرف النظر عن بناء القدرات، ينبغي أن تضطلع اليونسكو بإعداد إطار للرصد الشامل بغية تقييم تأثير اتفاقية عام ٢٠٠٣ بما يتجاوز الآثار المباشرة للأنشطة التي تنفذ في إطار تطبيقها، وذلك مثل تقييم التأثير الفعلي لعمليات التسجيل في القائمة بالنسبة إلى الجماعات المعنية والممارسين. غير أن جزءاً من الصعوبة في تحقيق ذلك يكمن في انخفاض نسبة التقارير الدورية التي تقدمها الدول الأطراف عن التدابير التي تتخذها لتطبيق الاتفاقية، وفي أوضاع العناصر التي يتم تسجيلها – بالمقارنة مع عدد الترشيحات التي تقدم للإدراج في القوائم.

٢٣٠- وتتمثل الصعوبة الرئيسية التي تواجهها أمانة اتفاقية عام ٢٠٠٥ في تلبية الطلبات المتزايدة من الأطراف ومن منظمات المجتمع المدني إما التماساً للمشورة بشأن السياسات و/أو للحصول على تمويل مباشر لمشروعات و/أو على بيانات إحصائية حديثة، أو بيانات عن ممارسات جيدة، أو تحليلات. بيد أن هذه الطلبات بالإضافة إلى مجموعة من القضايا الجديدة التي يطرحها الأطراف ويطلبون من اليونسكو أن تضطلع بدور قيادي في تشجيع قيام مناقشات بشأنها على صعيد السياسات في شتى أنحاء العالم، يتيح للمنظمة فرصاً هامة كي تصمم مناقشات عالمية عن القضايا المستجدة وكي تعزز التعاون المشترك بين القطاعات، ولا سيما مع قطاع الاتصال والمعلومات. غير أن اليونسكو قد لا تكون قادرة على تلبية هذه الطلبات بدون توافر تمويل من خارج الميزانية وخبرة في داخل المنظمة بشأن الموضوعات الجديدة ذات الأولوية. كما أن ركود مستوى المساهمات الطوعية التي تقدم إلى الصندوق الدولي للتنوع الثقافي قد يضعف قدرة الأمانة على مواكبة التزايد في طلبات التمويل.

البرنامج الرئيسي الخامس – الاتصال والمعلومات

أولاً – التقييم الاستراتيجي العام

٢٣١- تؤدي اليونسكو في إطار منظومة الأمم المتحدة دوراً فريداً ورياديا في تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام وإرساء الأسس اللازمة لبناء مجتمعات معرفة أكثر شمولاً ترتكز على مبدأي الحرية والانتفاع بالمعلومات. ويتسم هذا الدور اليوم بقدر من الأهمية لم يتسم به في أي وقت مضى بالنسبة إلى الدول الأعضاء فيما يخص احترام حقوق الإنسان والنهوض بالحوكمة الرشيدة وتعزيز سيادة القانون بوصفها أسساً جوهرية لتعزيز القضاء على الفقر والمسارات المؤدية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ولذا، يتمحور البرنامج الرئيسي الخامس حول محورَي العمل التاليين: (أ) تعزيز نشوء بيئة مؤاتية لحرية التعبير، وحرية الصحافة، وسلامة الصحفيين، وتيسير التعددية والمشاركة في وسائل الإعلام، ودعم المؤسسات الإعلامية المستدامة والمستقلة؛ (ب) النهوض بعملية تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف وحفظها. وتقرّ الخطة الجديدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المحددة فيها بأهمية الانتفاع بالمعلومات والحريات الأساسية. ويتوافق ذلك توافقاً تاماً مع استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل (٣٧م/٤) التي ترمي إلى تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام وإتاحة الانتفاع بالمعلومات والمعارف. وللأنشطة البرنامجية المدرجة في إطار البرنامج الرئيسي الخامس والرامية إلى دعم الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تأثير ملموس وأهمية كبيرة على حد سواء.

٢٣٢- وساعدت اليونسكو على إعداد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٦,١٠ المتمثلة في كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية. وشجعت اليونسكو بوجه خاص على اعتماد المؤشرين المحددين التاليين لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الغاية ١٦,١٠,١ "عدد حالات القتل والاختطاف والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب المؤكدة التي تعرّض لها صحفيون وموظفون آخرون في وسائل الإعلام ونقابيون ومدافعون عن حقوق الإنسان خلال الأشهر الاثني عشر السابقة لتاريخ التقييم"؛ ١٦,١٠,٢ "عدد البلدان التي اعتمدت ضمانات دستورية و/أو نظامية و/أو سياسية وطبقتها لضمان وصول الجمهور إلى المعلومات".

٢٣٣- ويدعم البرنامج الرئيسي الخامس التدابير المتخذة عامةً لإحراز التقدم في تحقيق أهداف القضاء على الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتنوع الثقافي والمجتمعات السلمية، ويسهم بذلك في تحقيق الأهداف ٥ و٨ و٩ و١٦ للتنمية المستدامة. وإضافةً إلى ذلك، يُعد الهدف ٤ للتنمية المستدامة الذي يركز على التعليم الجيد من المجالات الأخرى التي يحتل فيها البرنامج الرئيسي الخامس موقعاً جيداً لتقديم إسهامات حاسمة، ولا سيما من خلال برنامجه المتعلق باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجال التعليم والذي حظي بالاعتراف على الصعيد العالمي بفضل استراتيجياته الطليعية. وتُعتبر البرامج الابتكارية التي أُعِدَّت في إطار البرنامج الرئيسي الخامس والتي جرى تنفيذ برامج مطابقة لها في عدة مناطق من العالم بطريقة مشتركة بين القطاعات، ومنها برنامج الموارد التعليمية المفتوحة، وبرنامج تعزيز كفاءات المعلمين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبرنامج الدراية الإعلامية والمعلوماتية، من البرامج المفيدة أيضاً في هذا الصدد.

٢٣٤- وأثرت أنشطة البرنامج الرئيسي الخامس على نحو منتظم في جهود تعزيز الأولويتين العامتين لليونسكو المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين. ولا تزال البلدان الأفريقية تحصل على أكبر حصة من أموال البرنامج العادي المخصصة على أساس اللامركزية والأموال الخارجة عن الميزانية، ولا تزال تحظى بأكبر عدد من الموارد البشرية العاملة في الميدان في إطار البرنامج الرئيسي الخامس. وفيما يتعلق بالأدلة العملية على النتائج والآثار المحققة، جاء في التقييم الخارجي الذي أجري لمشروع تموله الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية أن "عمل اليونسكو يتسم باتساق كبير يتجلى في الترابط بين تصميم أنشطة المشروع والمخرجات والأهداف المرحلية والنتائج المنشودة والتأثير المرجو والآثار المتوخاة"، وأن "تصميم المشروع يرتبط ارتباطاً منطقياً بالأهداف الاستراتيجية المرتبطة بتنمية وسائل الإعلام والمشاركة المدنية والمساواة بين الجنسين". ووصف خبراء التقييم تأثير المشروع في البلدان السبعة المستهدفة، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وناميبيا، وزامبيا، وجنوب أفريقيا، وتنزانيا، وكينيا، وليسوتو، بأنه "كبير" أو "مرضٍ". ويستمر العمل على توطيد التعاون مع الاتحاد الأفريقي والبرلمان الأفريقي في مجال حرية التعبير والانتفاع بالمعلومات، ويشمل هذا التعاون بوجه خاص خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، وتعليم الصحافة، ودعم التدابير الرامية إلى وضع أطر للتنظيم الذاتي، والدراية الإعلامية والمعلوماتية.

٢٣٥- ويواصل البرنامج الرئيسي الخامس تعزيز المساواة بين الجنسين باتّباع نهج ذي شقين ينطوي على أنشطة ترمي إلى تعميم مراعاة قضايا الجنسين في جميع برامجه ومن خلال أنشطة محددة تحقق نتائج ملموسة. فمن جهة، تُعَدّ أنشطة من منظور يتمحور حول مراعاة قضايا الجنسين حدده قطاع الاتصال والمعلومات، وتُعزز من جهة أخرى السياسات الشاملة للجنسين. وتشمل الأنشطة المحددة المضطلع بها في هذا الصدد التدابير التي تتخذها ثلاث رابطات دولية لتعزيز مؤشرات اليونسكو الإعلامية المراعية لقضايا الجنسين. فكل من اتحاد إذاعات الكاريبي ورابطة البث الإذاعي لأفريقيا الجنوبية وشبكة يوروفيزيون لتباد الأنباء لجنوب شرق أوروبا (إيرنو) يتعاون مع مجموعة واسعة من المؤسسات الوطنية من خلال البلدان الأعضاء فيها.

٢٣٦- وتتسم مهام البرنامج الرئيسي الخامس وأنشطته بطابع مستعرض ولها ارتباط وثيق بسائر البرامج الرئيسية، وتوفر بذلك فرصاً للتعاون بين القطاعات. وعلى سبيل المثال، نظمت اليونسكو في فترة العامين الماضية مؤتمراً دولياً بعنوان "الشباب والإنترنت: مكافحة التعصب والتطرف" في إطار البرنامج الدولي الحكومي للمعلومات للجميع وبالشراكة مع البرنامج الدولي لتنمية الاتصال. وشارك في هذا الحدث فريق عمل مشترك بين القطاعات ضمّ ممثلين لقطاع الاتصال والمعلومات، وقطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، وقطاع التربية، وقطاع الثقافة، وإدارة أفريقيا. ووفر المؤتمر منبراً لتبادل المعارف بشأن التدابير المرتبطة بالسياسات بغية معالجة مسألة اتخاذ الإنترنت وسيلة لدفع الشباب إلى التطرف والتعصب. ودشّن خلال المؤتمر إطار عمل متكامل جديد لليونسكو عنوانه "تمكين الشباب من أجل بناء السلام – جيل جديد من الشباب: بناء المهارات من أجل توطيد السلام". وأقر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي – مون بأهمية هذه المبادرة خلال المنتدى الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن ثقافة السلام، فوصفها بأنها مساهمة مهمة في أنشطة الأمم المتحدة والجهود

المبذولة عالمياً في هذا المجال. وتتولى أفرقة مشتركة بين قطاعات اليونسكو قيادة مناقشات مع عدد من الجهات المانحة لتأمين دعم مالي من خارج الميزانية.

٢٣٧- وأعاد البرنامج الرئيسي الخامس توجيه عمله في فترات العامين الماضية عن طريق ترشيد أنشطته والحد من ازدواجيتها وتداخلها بعضها ببعض. وركز العمل المضطلع به لضمان حرية التعبير على تحقيق نتائج ملموسة في مجالات فريدة من حيث أهميتها ويمكن أن يُحقق فيها تأثير كبير، مثل ضمان سلامة الصحفيين، ومسألة الإفلات من العقاب، ووضع معايير مهنية وإنشاء هيئات للتنظيم الذاتي. وتقود اليونسكو عملية تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب باتّباع نهوج مختلفة تنطوي على ما يلي: وضع قواعد ومعايير عالمية (اتُّخذت منذ اعتماد الخطة سلسلة من القرارات والمقررات في هيئات مختلفة منها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان)؛ ورصد جرائم القتل التي يقع ضحيتها صحفيون وتقديم معلومات بشأنها في تقرير المديرة العامة بشأن سلامة الصحفيين ومخاطر الإفلات من العقاب؛ وتعزيز الوعي من خلال فعاليات أيام دولية مثل اليوم العالمي لحرية الصحافة واليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب؛ ودعم أنشطة بناء القدرات مثل الدورات التدريبية المخصصة للصحفيين وقوى الأمن، وتعاون اليونسكو مع السلطات القضائية؛ وإجراء البحوث بشأن مسائل عدة منها مؤشرات سلامة الصحفيين التي وضِعت حديثاً.

٢٣٨- وأعيد توجيه الأنشطة المتعلقة بمجتمعات المعلومات لتشمل موضوع بناء مجتمعات المعرفة بغية تعزيز جودة التعليم وفرص الانتفاع به وتحسينها، وبناء المعارف العلمية، وترويج الانتفاع المفتوح لصالح جميع فئات المجتمع، بما فيها المعوقون.

٢٣٩- وبناءً على توصية قدّمها مرفق الإشراف الداخلي بعد مراجعة أهداف البرنامج الاستراتيجية، أُلغيَت بعض الأنشطة ذات التأثير المحدود والتي خُصص لها القليل من الموارد البشرية، ومنها أنشطة شبكة اليونسكو للمكتبات المنتسبة. ولم يواصَل العمل إلا على الموضوعات البرنامجية التي وصِفت بأنها مهمة وفريدة وقادرة على إحداث تأثير ملموس، وهي موضوعات وافق عليها المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين (القرار ٣٨م/٥٤).

٢٤٠- وتختلف البنية الحالية للنتائج المنشودة الخاصة بالبرنامج الرئيسي الخامس عما كانت عليه في فترة العامين الماضية، إذ ارتفع عدد النتائج من أربع إلى ست نتائج بناءً على طلب الدول الأعضاء لضمان تسليط المزيد من الأضواء على البرنامجين الدوليين الحكوميين المتمثلين في البرنامج الدولي لتنمية الاتصال وبرنامج المعلومات للجميع. ويُبحث في اعتماد نتائج منشودة منفصلة لضمان إعداد تقارير أوضح عن النتائج ولإبراز النتائج المثيرة للإعجاب من حيث تأثيرها الجغرافي وعدد الجهات المستفيدة منها في إطار كل برنامج. وقد يتيح ذلك تسليط المزيد من الأضواء على الأنشطة وتعزيز فرص جمع الأموال. ووافقت لجنة الاتصال والمعلومات على البنية المؤلفة من ست نتائج منشودة في دورة المؤتمر العام الثامنة والثلاثين (الوثيقة ٣٨م/٩٥).

٢٤١- ويُعتبر النقص في الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ البرنامج الرئيسي الخامس في المقر وفي الميدان على حد سواء أحد الموضوعات التي يُسلط الضوء عليها بصورة متكررة في عمليات التقييم الذاتي. وعلى الرغم من أن القدرات المتوافرة لتنفيذ الأنشطة ليست عند أعلى مستوياتها، جرى الحد من الصعوبات الناجمة عن هذا النقص قدر المستطاع عن طريق إقامة شراكات مع القطاعين العام والخاص ومن خلال العمل مع موظفين معارين ومتدربين. وتجدر الإشارة إلى أن العواقب المترتبة على النقص في الموارد البشرية والمالية حثت قطاع الاتصال والمعلومات على السعي إلى الارتقاء بأدائه إلى أعلى المستويات. وتمكّن القطاع من تحقيق هذا الهدف في حالات عديدة عن طريق بلوغ المؤشرات المرجعية المستهدفة في إطار النتائج المنشودة للبرنامج الرئيسي الخامس وتخطّيها في بعض الحالات. وحدد البرنامج الرئيسي الخامس في فترة العامين الماضية هدفاً تمثل في تعبئة ٢٠ مليون دولار تقريباً من خارج الميزانية لتحقيق نتائجه المنشودة. وتمكّن البرنامج، بفضل استراتيجيته لجمع الأموال التي تشمل إقامة الشراكات وتعبئة الأموال من خارج الميزانية، من تحقيق هدفه العام في مجال تعبئة الأموال بنسبة ٢٠١٪. ومن الأمثلة على الشراكات التي أقيمت في هذا الصدد، الشراكة مع مؤسسة وليام وفلورا هيولت بشأن الموارد التعليمية المفتوحة، والشراكة مع مؤسسة "نيبون" لتعزيز حقوق المعوقين من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٢٤٢- ويرتكز تقييم الموضوعات البرنامجية المندرجة في إطار البرنامج الرئيسي الخامس على أدوات للتقييم الذاتي وعمليات تقييم، منها عمليات تقييم خارجية لمجموعة من المشروعات الخارجة عن الميزانية. وقدّم التقرير الخاص بتنفيذ البرنامج لفترة العامين ٢٠١٤-٢٠١٥ أساساً متيناً لتوفير المعلومات عن أنشطة القطاع ونتائجه، بما في ذلك معلومات عن الأدلة المتوافرة والنتائج المناظرة لها.

السبيل إلى المضي قدماً

٢٤٣- يوفر الرابط القوي بين أهداف التنمية المستدامة وعمل البرنامج الرئيسي الخامس فرصاً هائلةً للنهوض بتأثير عمل اليونسكو وتعزيز مساهمة المنظمة بوصفها وكالة رائدة عالمياً في مجالات الاختصاص هذه. بيد أن تنفيذ بعض الأنشطة على المستوى القطري لا يزال يقترن ببعض الصعوبات لأنه يعتمد بصورة خاصة على الظروف الأمنية وعلى الإرادة السياسية المتوافرة لإحداث التغيير المرجو.

٢٤٤- ويعتزم قطاع الاتصال والمعلومات مواصلة جهوده الرامية إلى جمع الأموال في فترة العامين الحالية وفترات العامين المقبلة لضمان توافر ما يكفي من الموارد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بعمله وكذلك لضمان إجراء تعيينات بصورة منهجية في إطار جميع المشروعات الخارجة عن الميزانية المعدّة في إطار القطاع. وسعياً إلى مواصلة الحد من المخاطر والتحديات الناجمة عن النقص في الأموال اللازمة، ينوي القطاع إقامة شراكات أمتن بوجه عام، ولا سيما مع الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي وغيره من الكيانات، وكذلك مع القطاع الخاص. ويعتزم القطاع مثلاً توطيد التعاون بين القطاعات في أنشطته الرامية إلى مكافحة التطرف العنيف وتشدد الشباب على شبكة الإنترنت عن طريق إنشاء منابر جديدة للحوار والتفاهم وعن طريق دعم أنواع جديدة من التدابير. وسيكون تعزيز الدراية الإعلامية والمعلوماتية وتوفير فرص تعليمية وتدريبية

لاكتساب المعارف والأخلاقيات والمهارات اللازمة لممارسة الحق في حرية التعبير على الإنترنت جزءاً أساسياً من هذه الجهود.

٢٤٥- وبالإضافة إلى تعزيز تأثير الأنشطة الراهنة التي يقودها البرنامج الرئيسي الخامس، يعمل القطاع على وضع نهج استراتيجي للمواءمة بين مبادراته البرنامجية بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيقترن ذلك بتدابير ترمي إلى الاستفادة من الأدوار التي تؤديها اليونسكو في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويُزمع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومتابعة تطبيقها عن طريق توطيد الشراكات مع جهات متعددة منها كراسي اليونسكو الجامعية ومعاهد ومراكز الفئة ٢. وسترتكز هذه الشراكات الاستراتيجية على أوجه تكامل معززة وعلى تقييم لمواطن القوة والضعف في مختلف أساليب التعاون. وسوف يواصل القطاع توسيع نطاق شبكة شركائه إلى حد كبير (بما يشمل الشركاء التقليديين والشركاء غير التقليديين) واعتماد وسائل إبداعية لتحقيق أوجه التآزر. وسيسهم ذلك في تعزيز جهود القطاع لجمع الأموال. وإقراراً بأن الأنشطة الميدانية تفضي إلى نشوء تعاون بين القطاعات، سيستمر القطاع في إطار استراتيجيته في تنظيم اجتماعات تنسيق مع المكاتب الميدانية للتركيز على اتّباع أفضل الممارسات وتعزيز التعاون بين المكاتب الميدانية. وثبُت أن لهذا النهج قيمة مضافة في عدة مجالات، مثل نشر مبادرة تعلّم الشباب بالأجهزة المحمولة على نحو يراعي الخصائص القطرية والمجتمعية في ١٥ بلداً من بلدان العالم، يقع معظمها في أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، وذلك بالتعاون مع قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية واللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات. والقطاع على ثقة بأن زيادة وتيرة الاجتماعات المذكورة ستفضي إلى تعزيز التنسيق وإلى ارتفاع معدلات التنفيذ والوفورات من حيث التكاليف.

٢٤٦- وستتمكن اليونسكو بهذه الطرائق من تعبئة مواردها للإسهام في تحقيق الهدف ١٦ للتنمية المستدامة، ولا سيما الغاية ١٦,١٠، لمعالجة الجانب ذي البعدين للحريات الأساسية ووصول الجمهور إلى المعلومات، ذلك لأن هاتين المسألتين تمثّلان جانباً رئيسياً لرسالة اليونسكو في مجال تعزيز حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام بوسائل عدة، ولا سيما من خلال البرنامج الدولي لتنمية الاتصال. وستستمر اليونسكو، عن طريق قيادة عملية تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، وعلى الرغم من محدودية الموارد والقدرات، في تنفيذ أنشطتها العالمية والقطرية الرامية إلى تحسين الظروف الأوسع نطاقاً التي تتيح الوصول إلى المعلومات والتمتع بالحريات الأساسية. ويشمل ذلك الاستفادة من أنشطة الرصد القائمة التي تضطلع بها اليونسكو لتتبُّع الاتجاهات العالمية، بما في ذلك أنشطة الرصد التي كلِّفت بها المنظمة لمتابعة الوضع فيما يخص سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب. ويسهم العمل المتواصل الرامي إلى تعزيز الاتجاه العالمي نحو سن قوانين خاصة بحرية تداول المعلومات مساهمة مباشرة في مساعدة الدول الأعضاء على ضمان الوصول إلى المعلومات واحترام الحريات الأساسية. وتسهم اليونسكو في هذا الصدد في تحقيق الهدف ٩ للتنمية المستدامة المتعلق بالانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الجهود التي يبذلها قطاع الاتصال والمعلومات في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتعزيز مفهوم "عالمية الإنترنت" والمبادئ المتمثلة في الحقوق والانفتاح وإمكانية الوصول والمشاركة المتعددة الأطراف في بيئة الإنترنت.

٢٤٧- ومن الأمثلة الأخرى التي تبرِز عزم القطاع على توجيه موارده لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، العمل الرامي إلى ترويج السياسات والتشريعات التي تدعو إلى تطبيق معايير خاصة عند استحداث المضامين والمنتجات والخدمات لضمان وصول المعوقين إليها. وسيواصل قطاع الاتصال والمعلومات إجراء البحوث في هذا المجال وسيستمر في التعاون على نحو وثيق مع لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية المستدامة التي تتشارك المديرة العامة لليونسكو والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات في تولي منصب نائب الرئيس فيها. وسيعزز القطاع التقدم المحرز في تعميم الانتفاع بالمعلومات من خلال برنامجه الخاص بالحلول المفتوحة، وذلك من أجل الإسهام في "إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار" (الهدف ٩ للتنمية المستدامة).

٢٤٨- وتقدّم كل أنشطة القطاع فرصاً لضمان التعاون بين جميع القطاعات وتتيح تسخير مواطن القوة التقليدية على نحو يكفل وجود ترابط وثيق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما من خلال الدور المستعرض لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

٢٤٩- وسيعمل القطاع أيضاً على تحقيق الهدف ٥ للتنمية المستدامة المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات. وتوفر خطة عمل اليونسكو الثانية بشأن أولوية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١ خارطة طريق للأنشطة المقبلة والنواتج والنتائج المنشودة، إذ ترتكز على منظور مُنسَّق ومنظَّم للمساواة بين الجنسين. وبغية تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة على صعيد تعزيز المساواة بين الجنسين، سيواصل القطاع تعميم مراعاة قضايا الجنسين في جميع برامجه وأنشطته وسيستمر في اعتماد برمجة مراعية لقضايا الجنسين تركز على تمكين النساء والرجال اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، وتحويل معايير الذكورة والأنوثة وتعميم مراعاة اعتبارات المساواة بين الجنسين في سياساته وبرامجه ومبادراته. وسيواصل القطاع إعداد وتنفيذ سياسات ومؤشرات خاصة بالصحافة القائمة على التوازن بين الجنسين وبوسائل الإعلام المراعية لقضايا الجنسين، بغية زيادة ترويج مؤشرات اليونسكو الإعلامية المراعية لقضايا الجنسين وتعزيز تطبيقها في الرابطات الدولية والإقليمية للمؤسسات الإعلامية وكليات الصحافة، وزيادة المشاركة في التحالف العالمي لوسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين الذي استهلته اليونسكو. وسيمضي القطاع قدماً في إدراج نهوج المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات والممارسات من أجل بناء قدرات النساء والفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك لزيادة عدد قواعد البيانات المتاحة على الإنترنت والتي تكفل انتفاعاً مجانياً وميسّراً بالمعارف. وسيعمل القطاع أيضاً على تعزيز الانتفاع الجامع للجنسين بالمعلومات والمعارف للنهوض بقدرات النساء عن طريق وضع المزيد من الاستراتيجيات والممارسات الفضلى الخاصة بالانتفاع بالمعلومات في الدول الأعضاء، بما يشمل النساء والفتيات المصابات بإعاقات.

٢٥٠- وفيما يخص الأولوية العامة المتمثلة في أفريقيا، سيواصل القطاع توزيع ما يتوافر لديه من موارد الميزانية العادية وأموال خارجة عن الميزانية ومن موارد بشرية على أساس اللامركزية في القارة الأفريقية. ويرمي القطاع من خلال البرنامج الطليعي ٦ المعنون "تشجيع بيئة تيسر حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام" والخاص بالبرنامج الرئيسي الخامس إلى تعزيز السياسات والمعايير المؤاتية لحرية التعبير وحرية تداول المعلومات وحرية الصحافة، وإلى تدعيم نظم المساءلة الإعلامية القائمة على مبدأ

التنظيم الذاتي. ويرمي القطاع أيضاً إلى إلغاء تهمة التشهير الجنائي وقوانين الفتنة. وإضافةً إلى ذلك، سيدعم القطاع استقلالية المؤسسات الإعلامية واستدامتها، ولا سيما من خلال مشروعات البرنامج الدولي لتنمية الاتصال المبتكرة والموائمة للسياسات والمعززة للمعارف، ومن خلال بناء قدرات الصحفيين وكليات الصحافة. وسوف يسهم القطاع كذلك في تنفيذ البرنامج الطليعي ١ الخاص بالبرنامج الرئيسي الرابع والمعنون "تعزيز ثقافة السلام واللاعنف" عن طريق تحويل الإذاعات التابعة للمجتمعات المحلية والتي تدعمها اليونسكو إلى منابر تشجع الحوار بين الثقافات وبين الأجيال والتلاحم الاجتماعي، وتوعية الشباب الأفريقي بأهمية تعزيز الحوار والسلام من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الهاتف المحمول. وأخيراً، سيسهم قطاع الاتصال والمعلومات في تنفيذ البرنامج الطليعي ٣ الخاص بالبرنامج الرئيسي الثاني والمعنون "تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعرفة لأغراض التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة في أفريقيا"، عن طريق تمكين الدول الأعضاء من بناء مجتمعات معرفة شاملة للجميع وتهيئة الظروف لتحقيق التنمية المستدامة وإحلال السلام من خلال تعزيز التعدد اللغوي واستخدامه في المجال السيبراني، وتعميم الانتفاع بالمعلومات وحفظها، وتعزيز المهارات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحلول المفتوحة. وسيعمل القطاع على زيادة مشاركة الشابات والشبان الأفريقيين وتعزيز مساهمتهم النشطة في حل القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة وسبل العيش على الصعيد المحلي، من خلال إعداد تطبيقات دينامية للأجهزة المحمولة، وصون التراث الوثائقي لتعزيز الانتفاع بالمعارف من خلال برنامج ذاكرة العالم.

ثانياً – التقييم بحسب النتائج المنشودة

محور العمل ١: تعزيز نشوء بيئة مؤاتية لحرية التعبير، وحرية الصحافة، وسلامة الصحفيين، وتيسير التعددية والمشاركة في وسائل الإعلام، ودعم المؤسسات الإعلامية المستدامة والمستقلة

النتيجة المنشودة ١: تعزيز البيئة المؤاتية لحرية التعبير وحرية الصحافة وسلامة الصحفيين والتنظيم الذاتي، في وسائل الإعلام الشبكية وغير الشبكية، ولا سيما في البلدان التي تعيش أوضاع ما بعد الأزمات وما بعد الكوارث والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال اعتماد وتنفيذ سياسات وممارسات مؤاتية ودعم المؤسسات الإعلامية الوطنية بوسائل عدة، منها البرنامج الدولي لتنمية الاتصال

٢٥١- ترمي الأنشطة المدرجة في إطار النتيجة المنشودة ١ للبرنامج الرئيسي الخامس إلى ضمان قيام الدول الأعضاء في اليونسكو باعتماد و/أو تطبيق سياسات وأطر تقنينية مناسبة من أجل تعزيز البيئة المؤاتية لحرية التعبير وحرية الصحافة وسلامة الصحفيين. ومن الأمثلة على ذلك مساعدة البرلمان التونسي في إعادة صياغة الدستور، وسن قوانين بشأن الانتفاع بالمعلومات ووضع أنظمة خاصة بالبث الإذاعي المستقل. وأدرجت اليونسكو أيضاً تدريباً على التغطية الإعلامية للانتخابات موجهاً إلى الصحفيين وأنشطة لبناء قدرات عناصر الشرطة في مجال حرية التعبير وكيفية معاملة الصحفيين. وعبّر صحفي تونسي شارك في حلقة عمل نظمتها اليونسكو خير تعبير عن نتائج أنشطة المنظمة في هذه المجالات حين قال ما يلي: "كانت حرية التعبير وإمكانية الانتفاع بمصادر المعلومات منعدمتين قبل الثورة [...] وبالنسبة إلى المواطنين اليوم، باتت

إمكانية الانتفاع بالمعلومات أيسر، والحق في الحصول على المعلومات مضموناً. ولم يعد الناس يخشون التعبير عن آرائهم [...]". وفي مثل آخر، أظهر تقييم خارجي أجري في عام ٢٠١٥ لمشروع "مساءلة وسائل الإعلام في جنوب شرق أوروبا" الممول من الاتحاد الأوروبي أن المشروع حقق نتائج ملموسة منها "إنشاء هيئة للتنظيم الذاتي في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ ونشر تقييم لاحتياجات مجالس الصحافة في جنوب شرق أوروبا، وإنشاء مواقع إنترنت لعدد من مجالس الصحافة، تتيح للمواطنين رفع شكاوى على الإنترنت".

٢٥٢- وتتفق النتيجة المنشودة ١ مع مضمون الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥ على حد سواء، ولا سيما (١) مسألة تعزيز نشوء بيئة مؤاتية لحرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية تداول المعلومات؛ و(٢) ضمان سلامة الإعلاميين والصحفيين من المواطنين وأصحاب المدونات الإلكترونية، ومكافحة الإفلات من العقاب؛ و(٣) تعزيز حرية تعبير النساء والشباب؛ و(٤) تعزيز مكانة مسألة حرية التعبير على الإنترنت في جدول الأعمال الدولي، من خلال منشورات عدة، ومفهوم "عالمية الإنترنت" الذي وضعته اليونسكو، والتقرير عن الاتجاهات العالمية على صعيد حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام. وتسهم النتائج أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوسائل عدة، ولا سيما عن طريق تعزيز الوصول إلى المعلومات وحرية تداول المعلومات، كما تسهم في دعم خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب.

٢٥٣- وأسندت الجمعية العامة للأمم المتحدة دوراً ريادياً إلى اليونسكو في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب، وفي الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب في الجرائم المرتكبة بحق الصحافيين. ومن المعترف به أن اليونسكو تتمتع بالقدرة والمصداقية اللازمتين للجمع بين عدة جهات معنية بغية مناقشة المسائل المتعلقة بحرية الصحافة استناداً إلى ما يتوافر من ممارسات جيدة في هذا المجال، ومنها مؤشرات سلامة الصحفيين. وفضلاً عن ذلك، يُعترف بأن اليونسكو شريك حيادي ونزيه يضطلع بحملات ترويجية على صعيد العالم لتعزيز حرية التعبير وحرمة الشؤون الشخصية على الإنترنت.

٢٥٤- وتشمل النتائج الجديرة بالذكر في هذا الصدد اتخاذ عدة تدابير تقنينية، مثل اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واليونسكو، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ثمانية قرارات بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب في السنوات الثلاث الأخيرة. وعزّزت قدرات الدول الأعضاء على النهوض بحرية التعبير، وزيادة مشاركة الشباب، والتشجيع على اعتماد معايير أخلاقية في مجال الصحافة، بما في ذلك إنشاء مجالس صحافة، وتوفير تغطية إعلامية للانتخابات، وبناء القدرات على حماية الصحفيين. وأتاح اليوم العالمي لحرية الصحافة وجائزة اليونسكو/غيليرمو كانو العالمية لحرية الصحافة واليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب تعزيز الوعي بأهمية ضمان سلامة الصحفيين. وأفضت التحالفات التي أنشأتها اليونسكو على الصعيدين الإقليمي والدولي إلى تعزيز القوانين والأنظمة القائمة.

٢٥٥- وتتيح خبرة اليونسكو في تنفيذ المشروعات في البلدان المستفيدة، وشبكة المكاتب الميدانية والشركاء والاتصالات التي تتمتع بها المنظمة، تعزيز استدامة المشروعات إلى أقصى حد. وتُصمم المشروعات لتنمية ما يتوافر من موارد محلية وتدعيمها ولتعزيز خبرات الأطراف الفاعلة الإقليمية والنهوض بقدراتها. وتُحدد التدابير على نحو يراعي السياق الإعلامي والسياسي لكل بلد، مما ينمي شعور الجهات المحلية بامتلاك الأنشطة.

البرنامج الدولي لتنمية الاتصال

٢٥٦- مع أنه لم تجرَ في الفترة الأخيرة أي عمليات تقييم خارجية تتناول تأثير البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، فإنه توجد تقارير عن أنشطة التنفيذ وقدر كبير من الأدلة الأخرى التي تثبت جدوى البرنامج. فعلي سبيل المثال، عمد مستمعو إذاعة بينتوماني القائمة في ريف سيراليون، وهي إذاعة تحظى بدعم برنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال كانت بمثابة شعلة أمل خلال أزمة إيبولا، إلى الإشادة بدور الإذاعة في مكافحة الوباء. وقال أحد المستمعين: "كنا نشعر بالخوف أنا وعائلتي. ويسود الخوف المجتمع المحلي بأسره. ومع أنه لم تسجَّل أي حالات مؤكدة في بينتوماني، فإن المجتمع المحلي في حالة شلل، وحركة السكان مقيّدة. ومن خلال إذاعتنا، يتبادل الخبراء ما لديهم من معلومات عن فيروس إيبولا ويستطيع السكان المحليون من التعبير عن مخاوفهم وطرح الأسئلة عن المسائل الملحّة. وكان للإذاعة تأثير هائل في المساعدة على إعادة الهدوء إلى المجتمع المحلي وتبديد مخاوف السكان. ونحتل اليوم مكانة الصدارة في جهود مكافحة الوباء عن طريق تثقيف الناس بشأن طرائق الإصابة بعدوى الفيروس والعوارض الناجمة عن ذلك".

٢٥٧- ويدعم البرنامج الدولي لتنمية الاتصال مبادرات تنمية وسائل الإعلام المحلية، التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالبرنامج يوفر الكثير من الدعم لوسائل الإعلام التابعة للمجتمعات المحلية لمساعدتها على الحد من آثار الأزمات أو الكوارث الطبيعية، وكذلك للمبادرات التي تهيئ الظروف التي لا بد من توافرها في وسائل الإعلام لتعزيز السلام ودرء النزاعات. ويولي البرنامج الدولي لتنمية الاتصال أهمية خاصة للمشروعات الخاصة بأقل البلدان نمواً والبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد الأزمات وما بعد الكوارث والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب أن تكون هذه المشروعات مراعية لقضايا الجنسين على أقل تقدير كي تكون مؤهلة للانتفاع بدعم البرنامج، مع الإشارة إلى أن أغلبية الجهات المستفيدة توجد في القارة الأفريقية.

٢٥٨- ويستطيع البرنامج من خلال منهجيته التصاعدية تحديد أولويات مشتركة بين اليونسكو والأهداف الإنمائية الدولية من جهة، وبين المنظمة والمجتمعات المحلية الشعبية، من جهة أخرى. وتُسند مسؤولية تنفيذ المشروعات إلى مقدمي الطلبات الذين يحصلون على الموافقة اللازمة من مكتب البرنامج. وتموَّل مشروعات البرنامج بالكامل من خارج الميزانية. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن قدرة البرنامج على الوصول إلى الناس وإبراز أنشطته محدودة بسبب النقص في الموارد البشرية.

٢٥٩- ويمثِّل برنامج اليونسكو الدولي لتنمية الاتصال المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الذي صُمم لتعبئة الدعم الدولي من أجل تنمية وسائل الإعلام. ويجري باستمرار تأكيد دور البرنامج الفريد في القرارات السنوية

التي تعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "الإعلام في خدمة الإنسانية". ويُعَد البرنامج آلية متعددة الأطراف لتحقيق النتائج، ويتجلى في عمله نهج توافقي واسع النطاق لتحقيق التنمية يرتكز على المعايير الدولية الخاصة بوسائل الإعلام الحرة والتعددية والمستقلة. وبذلك، يوفر البرنامج منبراً يمكن الاسترشاد من خلاله بالمبادرات الشعبية المضطلع بها في شتى أنحاء العالم لدعم عمليات اتخاذ القرارات الحكومية وأنشطة التأمل الدولية المتمحورة حول تنمية وسائل الإعلام، والعكس صحيح. ويسهم البرنامج في هذه المساعي عن طريق الاضطلاع بأعمال شاملة تتعلق بكل جوانب عملية تنمية وسائل الإعلام، ومنها البحوث (بخاصة عن طريق تطبيق مؤشرات البرنامج لتنمية وسائل الإعلام)، والأعمال التقنينية، وأنشطة الرصد، ووضع المعايير، وتنفيذ المشروعات.

٢٦٠- ويجرى لكل المشروعات والمبادرات الخاصة في إطار البرنامج الدولي لتنمية الاتصال استعراض دقيق قبل الموافقة عليها للتأكد من امتثالها لمبادئ الإدارة المستندة إلى النتائج. وتسهم النتائج المحققة، على سبيل المثال لا الحصر، في تحسين جودة التعليم في مجال الصحافة، وتتيح تقييم البيئة الإعلامية الوطنية استناداً إلى مؤشرات اليونسكو لتنمية وسائل الإعلام، وتساعد على حماية الصحفيين من خلال آلية البرنامج لإعداد التقارير. بيد أن محدودية القدرات المتاحة أدت إلى توقف العمل المرتبط بقاعدة البيانات الشاملة الخاصة بالمشروعات، ولا تتوافر أي موارد لتقييم المشروعات بما يتجاوز تحليل تقارير التنفيذ.

النتيجة المنشودة ٢: تيسير تعددية المؤسسات الإعلامية بعدة وسائل منها اعتماد سياسات تراعي قضايا الجنسين ودعم السياسات والممارسات الإعلامية المعززة في المجتمعات المحلية، مع ضمان تمكين المواطنين، ولا سيما الشباب، من خلال تعزيز الكفاءات في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية

٢٦١- خلص الخبراء الخارجيون الذين تولوا تقييم مشروع "تمكين إذاعات المجتمعات المحلية بواسطة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات" الممول من الوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية إلى أن "المستفيدين الرئيسيين (أي الفقراء، ولا سيما النساء والفتيات) أكدوا أن المشروع يتيح تلبية احتياجاتهم الاجتماعية وأفضى إلى تحسين انتفاعهم بالمعلومات عن طريق توفير معلومات تخص السكان المحليين". وجاء في التقييم أيضاً أن "المستفيدين الرئيسيين لاحظوا تغيرات في المضامين المبثة، بحيث يجري التطرق إلى موضوعات جديدة، وتُبث برامج ذات نوعية أفضل، ويسجَّل تفاعل أكبر مع الجمهور، وتُستخدم مضامين أكثر مراعاةً لقضايا الجنسين".

٢٦٢- وتتفق الأنشطة المتعلقة بهذه النتيجة المنشودة مع مضمون الوثيقة ٣٧م/٤ التي تشير صراحةً في إطار الهدف الاستراتيجي ٩ إلى أن تعددية وسائل الإعلام تمثل دعامة رئيسية لتعزيز الحكم الديمقراطي وتيسير التداول الحر للمعلومات، كما تُعتبر مفيدة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتسهم في تحقيق الأهداف ٥ و١٦ و١٧ للتنمية المستدامة. وتركز الأنشطة المذكورة تركيزاً مباشراً على أفريقيا وقضايا الجنسين، وتولي أهمية خاصة للبلدان التي تعيش أوضاع ما بعد الأزمات وما بعد الكوارث، وأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والشباب والفئات المهمشة.

٢٦٣- ويدير القطاع في إطار النتيجة المنشودة ٢ عدداً من الشبكات، مثل شبكة اتحادات ورابطات البث الإذاعي الدولية والإقليمية، فضلاً عن تحالفين دوليين واسعَي النطاق هما التحالف العالمي لوسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين، والتحالف العالمي للشراكات المتعلقة بالدراية الإعلامية والمعلوماتية. ونجح القطاع في تعبئة مساهمات كبيرة من أموال الودائع في السنوات الثلاث الأخيرة. والتحالف العالمي لوسائل الإعلام والمساواة بين الجنسين هو شبكة تضم أكثر من ٤٠٠ هيئة من منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام ومؤسسات التدريب والوكالات الحكومية. وتحوّل التحالف إلى هيئة عالمية لها فروع إقليمية في المناطق الجغرافية الست التي تعنى بها اليونسكو. وبفضل أنشطة التحالف، تُسجل اتجاهات إيجابية في إقامة الشراكات بين وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام، وحُفز التعاون بشأن البحوث المتعلقة بهذا الموضوع، ويُضطلع بحملات ترويجية عالمية لم يسبق لها مثيل لكسر دوامة اللامساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام. وحققت أنشطة التحالف العالمي للشراكات المتعلقة بالدراية الإعلامية والمعلوماتية نتائج مماثلة عن طريق التركيز على تزويد جميع المواطنين بما يلزمهم من كفاءات في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية ليتمكنوا من تقييم المضامين التي تنطوي على تمييز بين الجنسين ومعالجة الدور القيادي للنساء في وسائل الإعلام بحس نقدي.

٢٦٤- واليونسكو هي الوكالة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تضطلع في إطار برنامجها العادي بأنشطة محددة لتنمية وسائل الإعلام التابعة للمجتمعات المحلية على صعيد السياسات وعلى الصعيد التنفيذي في آن معاً، ولا سيما لتعزيز المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام. وأدت اليونسكو دوراً رياديا في الدفاع عن قضية المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام على المستوى العالمي عن طريق الدعوة إلى عقد المنتدى الدولي الأول بشأن المساواة بين الجنسين ووسائل الإعلام خلال عام ٢٠١٣؛ والاجتماع الأول للتعاون الدولي من أجل التنمية في مجال المساواة بين الجنسين ووسائل الإعلام خلال عام ٢٠١٥؛ وكانت أيضاً أول من دعا إلى عقد المنتديات الأولى بشأن الدراية الإعلامية والمعلوماتية في أفريقيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وآسيا والمحيط الهادي، والدول العربية. وتمخض اجتماع التعاون عن إطار عمل جنيف التاريخي للتعاون الدولي من أجل التنمية في مجال المساواة بين الجنسين ووسائل الإعلام. وفضلاً عن ذلك، أعلنت اليونسكو يوم الإذاعة العالمي وهي ترأس حالياً اللجنة الدولية المعنية بيوم الإذاعة العالمي والتي تتولى قيادة الاحتفالات السنوية الخاصة بهذه المناسبة في كل أنحاء العالم، مع الإشارة إلى أن الاهتمام باحتفال الذكرى هذا يزداد باطراد في شتى أرجاء العالم. ونجحت اليونسكو من خلال يوم الإذاعة العالمي في حث وسائل الإعلام على الاهتمام بالموضوعات التي تقع في صميم رسالة المنظمة. ويُزمع تحقيق النتائج المرجوة في هذا الصدد عن طريق تحليل السياسات وإسداء المشورة بشأنها، وتنمية المعارف وبناء الشراكات. وتطبَّق مؤشرات اليونسكو الإعلامية المراعية لقضايا الجنسين في الكثير من المؤسسات على الصعيد العالمي، كما تطبِّق الإذاعات التابعة للمجتمعات المحلية مبادئ توجيهية خاصة بالبرمجة ترمي إلى تعزيز تمثيل الشباب. والعمل جارٍ على إدراج موضوع الدراية الإعلامية والمعلوماتية في المناهج المعدَّة لتدريب المعلمين. وساهمت حملة "النساء يصنعن الأخبار" التي تنظمها اليونسكو سنوياً على الإنترنت في تعزيز الوعي بأهمية المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام وفي زيادة ترويج هذا الموضوع.

٢٦٥- وتشارك الدول الأعضاء في التحالفين المتعلقين بالمساواة بين الجنسين وبالدراية الإعلامية والمعلوماتية من خلال المؤسسات المعنية الناشطة على الصعيد الوطني. وثبُت أن تدريب الشابات والشبان في مجال الدراية الإعلامية والمعلوماتية من خلال دورات مفتوحة على الإنترنت أمر مفيد جداً في تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لمناصرة المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام. وحُددت لكل الأنشطة استراتيجيات تتيح تكرارها في سياقات أخرى أو تعزيزها أو إنهاءها، وتنفَّذ الأنشطة الميدانية بالتعاون الوثيق مع المكاتب الميدانية للمنظمة. وعلى الرغم من هذه الجهود، تعجز اليونسكو عن الاستجابة استجابةً تامةً للطلبات العديدة التي تقدمها الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة الأخرى بسبب النقص في الموارد.

محور العمل ٢: النهوض بعملية تعميم الانتفاع بالمعلومات والمعارف وحفظها

النتيجة المنشودة ٣: تعزيز الحلول المفتوحة لبرنامج مجتمعات المعرفة في الدول الأعضاء (الموارد التعليمية المفتوحة، والانتفاع المفتوح، والبرمجيات المجانية المفتوحة المصدر، وبرنامج التدريب المفتوح، والبيانات المفتوحة، والسحابة المفتوحة)، وإتاحة الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما يشمل مراعاة احتياجات المعوقين وجميع اللغات

٢٦٦- أشركت اليونسكو تدريجياً حوالى ١٠٠ بلد وعدداً مطابقاً من المؤسسات في جهود ترمي إلى إحراز التقدم في مسائل الانتفاع المفتوح، وهو أمر يضمن تقدُّم الدول الأعضاء في تعميم الانتفاع بالمعلومات من خلال الحلول المفتوحة. وأعدت المنظمة أيضاً عدة أدلة ومنشورات مواضيعية لتوضيح المسائل وبناء القدرات في مجال الانتفاع المفتوح. وباتت مجموعة الأدلة التسعة مدرجة في أكثر من ١٠٠٠ موقع مرجعي مخصص للباحثين وأمناء المكتبات، وتُستخدم حالياً في إطار معظم برامج التدريب الخاصة بالانتفاع المفتوح. وفضلاً عن ذلك، تعمل اليونسكو على تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض العلمية، عن طريق وضع حلول عملية لإدارة المعارف وتحسين الانتفاع بالمعلومات. ويدعم برنامج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم التدابير الرامية إلى وضع سياسات رئيسية وأنشطة مهمة جداً في مجال بناء القدرات لضمان الانتفاع المنصف والجيد بالتدريس والتعلّم. وأتاح البرنامج تصميم أدوات ابتكارية خاصة بالسياسات وبرامج تدريبية تركز بشدة على الحلول المفتوحة. وبدعم من الدول الأعضاء والشركاء الخارجيين، نفِّذ إطار عمل تنمية كفاءات المعلمين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حوالي عشرة بلدان حتى تاريخه، وأعدَّت مبادئ توجيهية خاصة بسياسات التعلّم المفتوح والتعلّم عن بُعد لصالح المعوقين، تركز على الحلول المفتوحة. ويركز برنامج الموارد التعليمية المفتوحة على توفير أنشطة لبناء القدرات والترويج تتعلق بالمواد التعليمية المفتوحة الترخيص وعلى تنفيذ أنشطة خاصة بالتعليم العالي تشمل حشد طاقات عدة شبكات، منها شبكة كراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالموارد التعليمية المفتوحة. واكتسبت اليونسكو في غضون سنتين اعترافاً دولياً بأنشطتها الرامية إلى دعم الشابات والشبان في أن يطلقوا العنان لمهاراتهم الابتكارية عن طريق تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما من خلال تكنولوجيا الأجهزة المحمولة المعتمدة على البرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن أنشطة التعاون والشراكات التي أقيمت مع السلطات المحلية ومع منظمات غير حكومية محلية وشركات تابعة للقطاع الخاص، منها شركتا زين وتيليفونيكا

للاتصالات، أفضت إلى تنفيذ مبادرة تعلّم الشباب بالأجهزة المحمولة في ١٥ بلداً حتى الآن وأتاحت بذلك الوصول إلى أكثر من ٦٠٠ شخص استفادوا مباشرةً من المبادرة (٢٥٠٠ مستفيد في المجموع). وترمي المبادرة إلى تدريب ما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٥ شابة وشاب في شتى أنحاء العالم على تصميم تطبيقات للأجهزة المحمولة تساعد على معالجة التحديات الإنمائية التي تواجهها مجتمعاتهم المحلية.

٢٦٧- ونفِّذت الأنشطة الرامية إلى تحقيق النتيجة المنشودة ٣ بما يتفق تماماً مع الهدف الاستراتيجي ٩ للبرنامج الرئيسي الخامس (٣٧م/٤)، وساهمت كلها في مساعدة الدول الأعضاء على بناء مجتمعات معرفة شاملة للجميع تعزز الكفاءات اللازمة للانتفاع بالمعلومات والمعارف وصونها وإنتاجها وتبادلها من خلال الاستخدام الاستراتيجي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويتطابق برنامج الحلول المفتوحة تطابقاً تاماً مع أهداف التنمية المستدامة لأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات هي الأدوات الأساسية التي تُستخدم بصورة متزايدة لمعالجة كل الأنشطة الإنمائية المهمة وتنفيذها. ويوفر برنامج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم دعماً تاماً للرؤية التي ينطوي عليها الهدف ٤ للتنمية المستدامة المتمثل في ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع. وأتيح هذا الدعم مثلاً من خلال الأنشطة الخاصة بالموارد التعليمية المفتوحة والتي توجهت بصورة رئيسية إلى البلدان الأقل نمواً، ولا سيما البلدان الأفريقية، وركزت على مسألة المساواة بين الجنسين. كما تشمل مبادرة تعلّم الشباب بالأجهزة المحمولة وبرامج الانتفاع المفتوح مشروعات مخصصة لأقل البلدان نمواً، منها مشروعات لبناء قدرات الشباب على وضع حلول للأجهزة المحمولة تتيح معالجة القضايا المحلية في أفغانستان وجنوب السودان وكمبوديا ورواندا. وفيما يخص برنامج الانتفاع المفتوح، دُعيَت أقل البلدان نمواً في أفريقيا وجنوب آسيا إلى التعبير عن اهتمامها بالحصول على دعم في مجال السياسات يراعي الاحتياجات الوطنية.

٢٦٨- ولا تزال أنشطة برنامج الانتفاع المفتوح وبرنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم تنفَّذ على الرغم من النقص في الأموال والموارد البشرية، وذلك عن طريق إقامة شراكات مفيدة. ونجح برنامج الموارد التعليمية المفتوحة في تسخير قدرات شبكة المكاتب الميدانية لتنفيذ أنشطته على الصعيد القطري. وبالنسبة إلى برنامج الانتفاع المفتوح، أجري مسح عام لإعداد استراتيجية عمل يمكن تكييفها في جميع المكاتب الميدانية لليونسكو. وأقيمت في إطار جميع البرامج شراكات مع القطاعين العام والخاص على مستويات عدة، ولا سيما مع شركات كبرى مختصة بتكنولوجيا المعلومات ومنظمات غير حكومية يركز عملها على المسائل الاجتماعية، وأقيمت أيضاً شراكات مع المكاتب الميدانية لتحقيق أوجه تآزر وبناء تعاون وثيق في سبيل تنفيذ البرامج.

٢٦٩- وفيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم، تُعَد اليونسكو الوكالة الوحيدة التي تضطلع بأنشطة في مجال إدارة المعارف المتعلقة بتغير المناخ باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وتركز مبادرة تعلّم الشباب بالأجهزة المحمولة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من جانبين محددين (التفكير المتمحور حول الحوسبة والمشروعات الاجتماعية)، وهو أمر فريد من نوعه حالياً في إطار منظومة الأمم المتحدة. واستهلت اليونسكو أنشطة تعاون مع وكالات

أخرى تابعة للأمم المتحدة قد تفضي إلى تنفيذ مشروعات مشتركة في عام ٢٠١٦. وفيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم والموارد التعليمية المفتوحة، تمثِّل اليونسكو الوكالة الرائدة المعنية بالتعليم على جميع المستويات، وهي الوكالة الوحيدة التي تنفذ أنشطة تركز تركيزاً خاصاً على تطبيق الحلول المفتوحة في مجال التعليم. وحصلت اليونسكو من الاتحاد المعني بالتعليم المفتوح، في عام ٢٠١٥، على جائزة التفوق المؤسسي في ميدان الموارد التعليمية المفتوحة. وتخضع المشروعات المتعلقة بالانتفاع المفتوح وبتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم لاستعراض سنوي ولأنشطة رصد داخلية ولتدابير تصحيحية.

٢٧٠- ودعمت اليونسكو مشروع الموارد التعليمية المفتوحة الذي نفذته الجامعة الوطنية المفتوحة في نيجيريا والذي أفضى إلى الموافقة على سياسات مؤاتية في الجامعة. وأفضى المشروع أيضاً إلى تنفيذ عمليات موثقة توثيقاً جيداً وبناء قدرات العاملين في مجال التدريس كي يتمكنوا من تحويل الحصص الدراسية إلى موارد تعليمية مفتوحة، وتعزيز المشروع والوثائق البحثية في مؤتمرات أفريقية وعالمية رئيسية. ونجحت مبادرة تعلّم الشباب بالأجهزة المحمولة في بناء سمعة متينة لها في صفوف الشركاء والمستفيدين في الميدان، وهو ما أكدته الجهات المستفيدة. وحظي برنامجا اليونسكو المتعلقان باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم وبالموارد التعليمية المفتوحة باعتراف الجهات المانحة والأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص، وتجلى ذلك مثلاً في استعراض مستقل للأنشطة الرئيسية أجري في عام ٢٠١٥. بيد أن النقص في الأموال والموارد البشرية حال دون تمكّن القسم من تسخير الإمكانيات الكاملة للبرنامج.

٢٧١- وتستلزم المشروعات الخاصة بالانتفاع المفتوح وبتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم قدراً من الأموال لبدء العمل بها. ولا تتمتع اليونسكو للأسف بما يكفي من الموارد لتمكين الدول الأعضاء من الحصول على التمويل الأولي اللازم. وفيما يخص الأنشطة المتعلقة بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر وبتعلّم الشباب بالأجهزة المحمولة، تمكنت اليونسكو بفضل النسبة المرتفعة للأموال المتوافرة، إضافةً إلى مشاركة الشركاء، من التقدم على المسار الصحيح وتحقيق نتائج ملموسة عادت بالفائدة على حوالى ٢٥٠٠ مستفيد في شتى أنحاء العالم. ولكن القطاع يسعى إلى تدعيم الشراكات اللازمة للاستفادة من هذه النتائج وضمان استدامتها. وبما أن أنشطة برنامج الحلول المفتوحة لمجتمعات المعرفة لا تنفَّذ إلا استناداً إلى قرارات مستنيرة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، فإن ملكية البلد المعني للمشروع تكمن في عملية التصميم. وتُعَدّ معظم المشروعات بالتشاور التام مع الوزارات المعنية أو الحكومات المحلية بغية تحسين مدى ملكية البلدان للمشروعات وضمان استدامة الأنشطة. ويرتكز كل من برنامج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم وبرنامج الموارد التعليمية المفتوحة على شراكات قوية مع الدول الأعضاء التي تُعتبر جهات معنية رئيسية في إطار كل الأنشطة.

النتيجة المنشودة ٤: النهوض بعملية تعميم الانتفاع بالمعلومات وصون التراث الوثائقي بكل أشكاله من خلال تعزيز برنامج ذاكرة العالم، ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بوسائل عدة تشمل برنامج المعلومات للجميع

٢٧٢- ترمي الأنشطة المدرجة في إطار النتيجة المنشودة هذه إلى ضمان اضطلاع الدول الأعضاء بصون تراثها الوثائقي من خلال برنامج ذاكرة العالم. وهذا البرنامج هو مبادرة عالمية سُلطت الأضواء عليها وحظيت بالاعتراف على الصعيد الدولي منذ إنشائها في عام ١٩٩٢. وتتمثل مهمة برنامج ذاكرة العالم في تيسير صون التراث الوثائقي والمساعدة على تعميم الانتفاع به والتوعية بأهميته. وترتكز أنشطة التوعية المضطلع بها في هذا الصدد على أدوات رئيسية هي سجلات برنامج اليونسكو لذاكرة العالم التي باتت متوافرة على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وأُدرجت حتى الآن ٣٤٨ عنصراً من ١٠٧ بلدان وكل المناطق في السجل الدولي لبرنامج ذاكرة العالم. ويسجَّل ارتفاع في عدد الترشيحات في كل دورة تقييم. وقال مدير مشروع الترشيح الخاص بتاراوا في إطار برنامج ذاكرة العالم ما يلي: "تُعَد مجموعة ساكوباي كنزاً قيّماً للغاية في نظر المجتمع المحلي. ولا شك في أن ضمان الانتفاع بهذه المحفوظات التاريخية وصونها سيسهمان في تثقيف جيل الشباب [...] وخلال فترة الذروة، يزور ١٥٠٠ سائح المدينة التي كان يقصدها ١٥ سائحاً فقط في اليوم. ويأتي الزائرون من شتى أنحاء العالم، لا من اليابان فقط [...]. إنه الترشيح الأول الذي تقدّمه اليابان [...]، وقد حُددت ميزانيات خاصة لغرض صون المحفوظات".

٢٧٣- وتقتضي مواجهة الفجوة الرقمية الحالية تمكين جميع البلدان من صون تراثها الوثائقي، بما في ذلك التراث الرقمي، وضمان الانتفاع المستمر به. ويوفر برنامج ذاكرة العالم منبراً فريداً للتعاون وتبادل أفضل الممارسات على الصعيد الدولي لتعزيز الحوار والاحترام والتفاهم. وتكتسي ذاكرة شعوب العالم أهمية جوهرية فيما يخص الحفاظ على الهويات الثقافية، وربط الماضي بالحاضر، وبناء مستقبل أفضل يسوده المزيد من السلام، لصالح الجميع.

٢٧٤- وفي حين تتمتع اليونسكو بالقدرة على تنفيذ البرنامج تنفيذاً فعالاً بوسائل عدة تشمل مكاتبها الميدانية، طلب المجلس التنفيذي من المديرة العامة (القرار ١٩١م ت/١١) أن تبدأ بتنفيذ خطة العمل الخاصة بتعزيز برنامج ذاكرة العالم. وأقيمت في إطار برنامج ذاكرة العالم حتى تاريخه عدة شراكات قوية مع منظمات غير حكومية رئيسية منها الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات، ومجلس المحفوظات الدولي، ومجلس التنسيق بين رابطات المحفوظات السمعية البصرية، والرابطة الدولية للمحفوظات الصوتية والسمعية البصرية، واللجان الوطنية لبرنامج ذاكرة العالم، ومع العديد من المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف الوطنية. واستقطب البرنامج قدراً كبيراً من الموارد الخارجة عن الميزانية والكثير من الدعم المالي من الدول الأعضاء، ولا سيما من جمهورية كوريا التي تموّل جائزة اليونسكو/جيكجي لذاكرة العالم مرة كل عامين، وخمس حلقات عمل لبناء القدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادي، إضافةً إلى التمويل السنوي الذي توفره أمانة اللجنة الإقليمية لبرنامج ذاكرة العالم لآسيا والمحيط الهادي؛ وبولندا؛ والإمارات العربية المتحدة التي ستدعم ترتيب إعارة خبير على أساس عدم استرداد التكاليف اعتباراً من عام ٢٠١٧.

٢٧٥- ويمثل برنامج ذاكرة العالم البرنامج الوحيد المخصص لحماية التراث الوثائقي في منظومة الأمم المتحدة، ويُتَّبع في إطاره نهج يستند إلى توافق واسع في الآراء ويقوم على معايير دولية خاصة بصون التراث الوثائقي في العالم وضمان الانتفاع الدائم به بلا قيود. ويعبّر العدد المتزايد للجان الوطنية لبرنامج ذاكرة العالم (٦٤)، إضافةً إلى اللجان الإقليمية الثلاث للبرنامج، والعدد المتزايد للترشيحات التي تقدَّم في كل دورة ترشيح (١٠٠ ترشيح في عام ٢٠١٥) عما يثيره البرنامج من اهتمام متنامٍ وما يتسم به من أهمية متزايدة. وتشمل النتائج الملموسة الأخرى المحققة في إطار البرنامج العدد المتزايد للطلبات التي تقدمها الدول الأعضاء للانتفاع بحلقات عمل لبناء القدرات. وقد نظمت اليونسكو ست حلقات عمل تدريبية في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ ونفّذت مشروعين محددين تعلّقا بصون التراث الوثائقي (في الصومال وتنزانيا) لبناء القدرات الوطنية على حماية التراث الوثائقي المعرض للخطر. وبات للدول الأعضاء، بفضل اعتماد المؤتمر العام في دورته الثامنة والثلاثين (القرار ٣٨م/٥٥) التوصية المتعلقة بصون التراث الوثائقي، بما في ذلك التراث الرقمي، وإتاحة الانتفاع به، قاعدة متينة لاتخاذ تدابير خاصة ومواءمة تشريعاتها الوطنية تبعاً لذلك، مما يتيح تدعيم برنامج ذاكرة العالم.

٢٧٦- وتتولى الدول الأعضاء تنفيذ برنامج ذاكرة العالم بنفسها عن طريق تحديد عناصر التراث الوثائقي التي تعتبرها جديرة بأن تُرشَّح وأن يُعرَّف بها في سائر دول العالم، وعن طريق ترشيح هذه العناصر وصونها لصالح الأجيال القادمة. ولا يزال، مع ذلك، ثمة احتياجات يتعين تلبيتها على صعيد بناء القدرات، ومسائل ذات صلة بالتكنولوجيا والصون ينبغي معالجتها بسبب الكوارث الطبيعية أو النزاعات التي يصعب التنبؤ بها أو التخطيط لمواجهتها.

القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبرنامج المعلومات للجميع

٢٧٧- من خلال تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وأولويات برنامج المعلومات للجميع، تدعم اليونسكو الدول الأعضاء في سعيها إلى تعزيز القدرات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، وهو أمر ساهم في وضع مبادرات تتولى الدول الأعضاء قيادتها على الصعيدين الإقليمي والوطني. وتمكنت اليونسكو، بفضل تنظيم منتديات خاصة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات في عامَي ٢٠١٤ و٢٠١٥، من الاضطلاع بدور مختبر للأفكار، وتعزيز التعاون على المستويين الإقليمي والدولي، وتشجيع التحالفات المتعددة الأطراف والشراكات التنفيذية. وساعدت المنظمة أيضاً على بناء توافق عالمي في الآراء بشأن ما يندرج في نطاق مجالاتها ذات الأولوية من موضوعات حساسة تتعلق بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات وببرنامج المعلومات للجميع، وذلك عن طريق التوصل إلى توافق في الآراء في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الوثيقة الختامية لاستعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادها. وفي اليونسكو، وافقت الدول الأعضاء على نهج مشترك يخص المسائل المتعلقة بالإنترنت، ولا سيما مسائل الانتفاع بالمعلومات والمعارف، وحرية التعبير، وحرمة الشؤون الشخصية، والأخلاقيات. ويشمل ذلك مفهوم "عالمية الإنترنت" والمبادئ المتصلة به (شبكة إنترنت تستند إلى حقوق الإنسان والانفتاح وإمكانية الوصول والمشاركة المتعددة الأطراف)، التي أيدتها الدول الأعضاء.

٢٧٨- ويتفق العمل المضطلع به في إطار هذه النتيجة المنشودة توافقاً تاماً مع مضمون الوثيقتين ٣٧م/٤ و٣٧م/٥، وكذلك مع بنود خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاستعراض العام الذي أجرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادها. ففي حين يشدد الهدف ١٧ للتنمية المستدامة على أهمية الدور المستعرض الذي تؤديه التكنولوجيات في المساعدة على تحقيق التنمية، تشدد الوثيقة الختامية للاستعراض المذكور على ضرورة تعميم مراعاة قضايا الجنسين في إطار متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتنص الفقرة ٧ من الوثيقة الختامية للاستعراض على ما يلي: "نقر بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمعالجة التحديات الفريدة والناشئة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تواجه البلدان كافة، لا سيما البلدان النامية، بما فيها البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، وكذلك البلدان والأقاليم الخاضعة للاحتلال الأجنبي والبلدان التي تشهد حالات نزاع والبلدان الخارجة من النزاع والبلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص لمعالجة التحديات المحددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تواجه الأطفال، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والشعوب الأصلية، واللاجئين والمشردين داخلياً، والمهاجرين، والمجتمعات النائية والريفية". وأبرِزت هذه الشواغل على نحو كامل أيضاً في أنشطة برنامج المعلومات للجميع وطريقة تخصيص موارده وتدابير البرنامج الرامية إلى مواجهة التحديات المستجدة مثل مكافحة تشدد الشباب على شبكة الإنترنت.

٢٧٩- ومن الواضح أن البرنامج يفتقر إلى العدد الكافي من الموظفين على الرغم من توافر أعلى الخبرات في إطاره. وقد أقيمت عدة شراكات مع القطاعين العام والخاص ومع المجتمع المدني، ومنها الشراكتان اللتان أقيمتا مع وزارة الاتصالات في غانا وجامعة الأمم المتحدة. بيد أن ذلك لا يلبي الحاجة إلى المزيد من الموظفين. ولكن تجدر الإشارة إلى أن موارد من خارج الميزانية قد جُمعت بنجاح في إطار عملية استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد مرور عشر سنوات على انعقادها. وتمثل المساهمات العينية وغير المباشرة التي تقدمها الدول الأعضاء مساهمة مهمة في أعمال برنامج المعلومات للجميع.

٢٨٠- وتُعتبر اليونسكو الجهة الفاعلة الرئيسية التي يرتكز عملها على المضامين في هذه البيئة المستندة إلى البنى الأساسية. وتيسّر المنظمة تنفيذ ستة محاور عمل من أصل ثمانية عشر محوراً، تتعلق بموضوعات رئيسية للمستقبل هي الانتفاع بالمعلومات والمعارف، والتعليم، والعلوم، والثقافة، والتعدد اللغوي، والتنوع الثقافي، والشعوب الأصلية، والمضامين المحلية، والأخلاقيات، ووسائل الإعلام، وحرية التعبير. وتمثِّل قدرة برنامج المعلومات للجميع على شمل أنشطة تبادل الابتكارات في إطار الدعم الوطني والدعم الدولي ميزة نسبية في هذا المجال الذي يتّسم بتطوراته السريعة.

٢٨١- ووفقاً لأحدث البيانات الاستقصائية المتوافرة بشأن برنامج المعلومات للجميع، وهي بيانات نتجت عن دراسة أجراها مرفق الإشراف الداخلي في عام ٢٠١٣، أعربت ٧١٪ من الدول الأعضاء عن ارتياحها إزاء النتائج التي تحققت في إطار البرنامج. ورحّب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بمساهمة برنامج المعلومات للجميع في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على صعيد العالم لدرء التطرف العنيف. وتتيح القمة العالمية لمجتمع المعلومات

تسليط الضوء في دول العالم على عدد من الأنشطة التي تنفذها اليونسكو، بما في ذلك ٥٩٣ نشاطاً (استناداً إلى تحليل صادر عن نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج (سيستر)) نفِّذت على صعيد المنظمة في عامَي ٢٠١٤ و٢٠١٥. وفي حين يقدِّم برنامج المعلومات للجميع وعملية تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات فرصاً هائلة، فإن الاثنين يستلزمان توافر القدر الكافي من الموارد.

٢٨٢- ويتضح من الالتزامات الدولية التي قامت بها الدول الأعضاء في هيئات مختلفة منها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومن خلال عدة قرارات اتخذها المؤتمر العام لليونسكو، أن ثمة التزاماً صريحاً "بتعزيز البرنامج المتعلق بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات". كما أظهرت المفاوضات المرتبطة بالقمة العالمية المذكورة الاهتمام الشديد الذي توليه الدول الأعضاء لهذه الأنشطة والبرامج ومدى تبنّيها لها. ويتبيّن من قرار الدول الأعضاء القاضي باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٢٥ أنه يوجد التزام قوي بمواصلة هذا المسعى المشترك.

معهد اليونسكو للإحصاء

التقييم بحسب محور العمل

محور العمل ١: تطوير مؤشرات التعليم وتشجيع استخدام البيانات وتحليلها

٢٨٣- يقر إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ إقراراً واضحاً بأن معهد اليونسكو للإحصاء هو مصدر المعلومات الرسمي للبيانات القابلة للمقارنة في مختلف البلدان واللازمة لرصد تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. ويتعاون معهد اليونسكو للإحصاء، في إطار ولايته، مع طائفة واسعة من الشركاء لمساعدة البلدان على وضع واستخدام المؤشرات اللازمة للرصد على الصعيدين القطري والعالمي. ومن الجدير بالذكر أن الإطار الجديد يطرح صعوبات كبرى لقياس الأداء في بعض البلدان ولا سيما البلدان التي تكافح من أجل إقامة نظم رصد محكمة.

٢٨٤- وعليه، يسعى معهد اليونسكو للإحصاء إلى الاستفادة من الزخم الذي ولده اعتماد الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠، والذي أدى إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للبيانات. وإلى جانب التركيز الفوري على وضع خطوط الأساس لعملية الرصد، يعمل معهد اليونسكو للإحصاء على تخطيط مبادرات جديدة لجمع المزيد من البيانات، ووضع مؤشرات جديدة، وتوفير أدوات لدعم البلدان في تقييم جودة البيانات، وقياس الأداء في مجالات جديدة، بغية دعم الجهود الرامية إلى تحسين استخدام المؤشرات المرصودة وتحليلها.

السبيل إلى المضي قدماً:

- إنشاء قاعدة بيانات عالمية تضم مجموعة واسعة من البيانات لتلبية الاحتياجات الخاصة بخطط التنمية الوطنية والدولية، مع التركيز على جمع بيانات عن التعليم تكون عالية الجودة ومفصلة وقابلة للمقارنة في مختلف البلدان؛

- وضع مجموعة من الأدوات لقياس تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة على أساس معايير وأطر وموارد موحدة تخص مجموعة واسعة من مقاييس التعليم. ويشمل ذلك أيضاً استحداث مسارات لضمان الجودة ومقاييس عالمية للجودة فيما يتعلق بمجموعة واسعة من المؤشرات ومصادر البيانات؛

- دعم البلدان في تقييم وتحسين نظم البيانات التعليمية فيها من خلال استخدام أطر ومبادئ توجيهية وتبادل الممارسات الفضلى في إطار مجموعة الأدوات المذكورة، مع الإقرار بأهمية مبدأ الملكية الوطنية لعمليات القياس؛

- تحسين النفاذ إلى بيانات موثوق بها في الوقت المناسب، واستحداث طرائق ابتكارية لعرض البيانات، والنهوض بالبيانات المفتوحة وغيرها من الموارد المفتوحة في صفوف متخذي القرارات والمخططين والباحثين والمستخدمين الآخرين.

محور العمل ٢: تطوير الإحصاءات الدولية في مجال نتائج التعليم

٢٨٥- يندرج التعلّم في صميم الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة وإطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠. وتتضمن خمسة مؤشرات من المؤشرات الأحد عشر للرصد العالمي قياس نتائج التعلّم ومقارنتها. وعلى الرغم من أن العديد من البلدان تقيّم نتائج التعلّم، فلا توجد آلية حتى الآن لإصدار بيانات قابلة للمقارنة على الصعيد الدولي.

٢٨٦- وعليه، يعمل معهد اليونسكو للإحصاء على إنشاء التحالف العالمي للتعلّم بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية. إذ سيضم هذا التحالف وكالات تقييم وهيئات وطنية للتعليم وأطراف من المجتمع المدني والأوساط التعليمية الدولية بهدف ضمان استخدام بيانات جيدة في رصد التقدم المحرز، ورسم سياسات لتحسين نتائج التعلّم لدى الجميع.

٢٨٧- وسيتيح التحالف العالمي للتعلّم الوفاء بالالتزام الوارد في الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة والقاضي بتحديد تفاصيل المقاييس والآليات اللازمة لرصد تحقيق هذا الهدف على مدار السنوات الخمس عشرة المقبلة، والاتفاق على هذه التفاصيل. وسيسهم التحالف في الحفاظ على الزخم الذي أدى إلى تصدّر التعلّم جدول أعمال التنمية من خلال الاستناد إلى مجموعة من المبادرات اللازمة لمساعدة المجتمع الدولي على تحديد أطر قياس موحدة وتطبيقها، وتعزيز قدرتها على قياس ورصد غايات الهدف ٤ المذكور، وحشد ما يلزم من موارد في هذا السبيل.

السبيل إلى المضي قدماً:

٢٨٨- سيضطلع التحالف العالمي للتعلّم بما يلي:

- وضع مقياس واحد للقراءة والحساب في نهاية المرحلة الابتدائية والمرحلة الأولى من التعليم الثانوي يكون قابلاً للمقارنة في مختلف البلدان، وقائماً على نهج عملي يربط بين عمليات التقييم الوطنية والإقليمية وعبر الوطنية على أساس مفهوم مشترك للمعايير الدنيا للتعلّم؛

- الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من بيانات تقييم التعلّم في عملية اتخاذ القرارات مع تمكين مديري المدارس والمدرسين والطلاب وعائلاتهم من استخدام المعلومات المتاحة لتعزيز مهاراتهم وتحسين نتائج التعلّم. وسيساعد معهد اليونسكو للإحصاء الحكومات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن مختلف أنواع الاختبارات المتاحة وسبل استخدام نتائج هذه الاختبارات؛

- بناء القدرات الوطنية وإقامة صلة بين البلدان والجهات المانحة للنهوض بأكثر سبل استخدام الموارد فعالية. وعلى الرغم من أن التحالف العالمي للتعلّم لن يقدِّم مساعدة تقنية مباشرة إلى البلدان، فإنه سيقيم شبكة بين الشركاء والاستشاريين والأخصائيين الرئيسيين القادرين على توفير خدمات فعالة، وسيحافِظ على هذه الشبكة.

محور العمل ٣: تطوير الإحصاءات الدولية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والثقافة والاتصال والمعلومات

٢٨٩- فيما يخص مجال **العلوم والتكنولوجيا والابتكار**، ستُستخدم بيانات معهد اليونسكو للإحصاء لرصد الغايات الرئيسية من الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. ويواصل المعهد أنشطته الرامية إلى توسيع قاعدة بياناته الدولية وتحسين نوعيتها من خلال عدة تدابير منها استيفاء البيانات عن أنشطة البحث والتطوير سنوياً (عوضاً عن كل سنتين). وفضلاً عن ذلك، يتعاون معهد اليونسكو للإحصاء تعاوناً وثيقاً مع البلدان لتحسين معدلات المشاركة في دراستها الاستقصائية العالمية الجديدة بشأن الابتكار.

٢٩٠- وتقر الدول الأعضاء إقراراً واضحاً بالدور القيادي الذي يؤديه معهد اليونسكو للإحصاء في هذا المجال، ويزداد التماسها مساعدة المعهد لا للمشاركة في دراساته الاستقصائية فحسب، وإنما أيضاً لإعداد وتحسين دراساتها الاستقصائية الوطنية.

السبيل إلى المضي قدماً:

- وضع وتحديث المعايير الدولية التي يمكن للبلدان استخدامها باختلاف مراحل تقدمها لإصدار بيانات عالية الجودة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

- مساعدة البلدان على إعداد دراساتها الاستقصائية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتطبيق معايير دولية في إعداد مؤشرات عالية الجودة وقابلة للمقارنة فيما بين البلدان يمكن الاسترشاد بها في عمليات اتخاذ القرارات ورصد تحقيق هدف التنمية المستدامة المعني. وسعياً إلى خفض التكاليف وتفادي الازدواجية في العمل، سيتعاون معهد اليونسكو للإحصاء تعاوناً وثيقاً مع شركاء على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛

- الإسهام في سد الفجوة بين الجنسين في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات من خلال وضع منهجيات ومؤشرات ومواد تدريبية جديدة تساعد البلدان على رسم سياسات فعالة.

٢٩١- وأما في مجال **الاتصالات**، فإن الموارد محدودة للغاية ما يضطر المعهد لوقف دراسته الاستقصائية العالمية لوسائل الإعلام والتركيز تحديداً على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم. وسيُستخدم مؤشران تحديداً لرصد تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة.

السبيل إلى المضي قدماً:

- جمع بيانات عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم على الصعيد العالمي استناداً إلى ما جُمع من بيانات إقليمية خلال السنوات السابقة؛

- وضع مؤشرات جديدة تتجاوز نطاق الانتفاع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبحث سبل استخدامها المحددة في الصفوف والآثار المحتملة على التعليم بالاستناد إلى اختبارات رائدة ومشاورات وثيقة مع الشركاء.

٢٩٢- وأما في مجال **الثقافة**، فيعدُّ معهد اليونسكو للإحصاء الهيئة الوحيدة التي تتمتع بالولاية والخبرات اللازمة لوضع معايير ومنهجيات وبيانات ومؤشرات قابلة للمقارنة فيما بين البلدان. ويتولى معهد اليونسكو للإحصاء إعداد دراسات استقصائية عالمية بشأن العمالة في مجال الثقافة والأفلام الروائية مع الحفاظ على قاعدة بيانات تبادل السلع والخدمات الثقافية استناداً إلى البيانات التي جمعتها وكالات شريكة.

٢٩٣- وعلى الرغم من الموارد المحدودة، سيواصل معهد اليونسكو للإحصاء التركيز على الأنشطة التي ستعزز الإحصاءات العالمية في مجال الثقافة وسيضطلع بأنشطة قصيرة الأجل و/أو مخصصة لتلبية الاحتياجات الناشئة.

السبيل إلى المضي قدماً:

- وضع وتحديث المعايير الدولية التي يمكن للبلدان استخدامها باختلاف مراحل تقدمها لإصدار بيانات عالية الجودة في مجال الثقافة؛

- مساعدة البلدان على وضع إحصاءاتها الخاصة في مجال الثقافة وتطبيقها معايير دولية في إعداد مؤشرات عالية الجودة وقابلة للمقارنة فيما بين البلدان يمكن الاسترشاد بها في عمليات اتخاذ القرارات ورصد تحقيق هدف التنمية المستدامة المعني. وسعياً إلى خفض التكاليف وتفادي الازدواجية في العمل، سيتعاون معهد اليونسكو للإحصاء تعاوناً وثيقاً مع شركاء على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني؛

- وضع مؤشرات جديدة بشأن التراث الثقافي بغية المساعدة على رصد تحقيق الغاية ٤ من الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة.

القرار المقترح

٢٩٤- قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد القرار التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يذكِّر بالقرارات ٣٧م/٥ و١٩٦م ت/٤ (أولاً) و١٩٧م ت/٥ (رابعاً، هاء) و٣٨م/٩٩،

٢ - وقد درس الوثيقة ١٩٩م ت/٤ الجزء الأول (باء) المعنونة "التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج لعام ٢٠١٥"،

٣ - يعرب عن تقديره للمديرة العامة لما بذلته من جهود في عمليات استعراض البرنامج المتعلقة بالبرامج الرئيسية ومعهد اليونسكو للإحصاء؛

٤ - ويرحب بالتحليل والنتائج الأولية والاقتراحات بشأن الخطوات المقبلة الواردة في التقرير الاستراتيجي الخاص بالنتائج؛

٥ - ويشدد على أن عملية تقييم البرنامج مرحلة هامة في العملية الاستراتيجية الشاملة لاتخاذ القرارات وتحديد الأولويات البرنامجية في وثيقة البرنامج والميزانية المقبلة (٣٩م/٥)؛

٦ - ويطلب من المديرة العامة أن تضمن مراعاة مضمون هذا التقرير وملخص مناقشات المجلس التنفيذي وقراره في هذا الشأن حق المراعاة في إعداد اقتراحاتها الأولية بشأن مشروع الوثيقة ٣٩م/٥.

ANNEX

MULTI-CRITERIA MATRICES FOR PROGRAMME ASSESSMENT

Major Programme I - Education	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
MLA 1: Developing education systems to foster quality lifelong learning						
ER1: Sector wide policies and plans	High	High	High	High	High	Highly relevant particularly regarding country-level assistance for the implementation of ED 2030 agenda.
ER2: Literacy	High	Medium	High	Medium	Medium	Only UN agency with a mandate on literacy. Slow Global progress so need for innovative delivery approaches.
ER3: TVET	High	Medium	High	High	High	Highly relevant area and high on the demand by Member States.
ER4: Higher education	High	Medium	High	Medium	Medium	Unique mandate, using Conventions to improve quality of higher education.
ER5: Teacher policies and strategies	High	Medium	High	Medium	Medium	Very relevant, being strengthened through better synergies with International Teacher Task Force for EFA
ER6: Learning	High	Medium	Medium	Medium	Medium	Important theme to be explicitly integrated in all ERs.
ER7: ICTs in education	High	Medium	Medium	High	High	Crucial as modality for implementing SDG4 with strong potential for further development.
MLA 2: Empowering learner to be creative and responsible global citizens						
ER8: Peace and human rights education (GCED)	High	High	High	High	High	Demonstrated leadership role in this area which will be sustained.
ER9: ESD	High	High	High	High	High	Flagship programme, highly relevant.
ER10: Health	Medium	High	Medium	High	Medium	Requires programmatic adjustment
MLA 3: Shaping the future education agenda						
ER11: Research and foresight studies	High	Medium	Low	Medium	Medium	Contributions from Institutes and GMR. Crucial to support UNESCO's intellectual leadership.

Major Programme I - Education	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
ER12: The right to education and GMR	High	High	High	High	High	Highly relevant normative role and with the continued mandate to monitor Global Education Agenda. Right to education integrated in ER 1 (38 C/5)
ER13: EFA coordination and partnership cooperation	High	High	High	High	High	Highly relevant as UNESCO has been leading the Education 2030 agenda.

Major Programme II – Natural Sciences	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
Main Line of Action 1: Strengthening STI policies, governance and the science-policy-society interface						
ER 1: Strengthening STI policies, the science-policy interface, and engagement with society, including vulnerable groups such as SIDS and indigenous peoples	High	Medium	High	Medium	Medium	STI policy underpins all the SDGs. UNESCO is the lead agency in STI policy and the recognized UN leader on local and indigenous knowledge. The Organization's integrated and intersectoral approached are also of unique value to SIDS. Additional expert human resources are needed to maintain or expand delivery on this essential but multi-faceted ER, as current demand from Member States exceeds ability to take on additional projects.
Main Line of Action 2: Building institutional capacities in science and engineering						
ER 2: Capacity-building in research and education in the natural sciences enhanced, including through the use of ICTs	High	Medium	High	Medium	Medium	Capacity-building in science and engineering underpins all the SDGs, with specific high relevance for SDGs 7 and 9, target 9.5. ICTP and TWAS have very high expert capacity, comparative advantage and results. The Organisation for Women in Science for the Developing World and the L'Oréal-UNESCO partnership are recognized globally for their support to women in science. While extrabudgetary resources are high, implementation is hampered due to lack of staff capacity both in the field and at Headquarters.

Major Programme II – Natural Sciences	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
ER 3: Interdisciplinary engineering research and education for sustainable development advanced and applied	High	Low	Medium	Low	Low	Engineering is of high relevance for SDGs 7 and 9, target 9.5. UNESCO's programme delivery in engineering has lost capacity in recent years due to the fusion of two divisions, the low priority ranking by Member States, the loss of a senior post and lack of extrabudgetary funds. New category 2 engineering centres and collaboration between sections enables ongoing progress. Sustainability will require successful fundraising.
Main Line of Action 4: Fostering international science collaboration for earth systems, biodiversity, and disaster risk reduction						
ER 7: Global cooperation in the ecological and geological sciences expanded	High	Medium	High	Medium	Medium	The geological sciences are relevant to the achievement of SDGs 8, 13 and 15. UNESCO is the only United Nations agency dealing with geology and geophysics. IGCP projects consistently demonstrate a very high multiplier effect from UNESCO seed funding. Recent staff vacancies will need to be filled with geoscientists to ensure sustainability.
ER 8: Risk reduction improved, early warning of natural hazards strengthened and disaster preparedness and resilience enhanced	High	Medium	High	Medium	Medium	This ER is relevant to SDGs 11, 13 and 15. It is also highly relevant for UNESCO's assistance in post conflict and post disaster situations. There are elements for which UNESCO has a comparative advantage, like the Earthquake Early Warning Systems Initiative, in addition to UNESCO's human-rights and ethical approach to DRR.
Main Line of Action 5: Strengthening the role of ecological sciences and biosphere reserves						
ER 9: Use of biosphere reserves as learning places for equitable and	High	Medium	High	High	Medium	This ER strongly supports SDG 15 and supports SDGs 6, 13 and 14. The capacity of the Secretariat is hampered

Major Programme II – Natural Sciences	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
sustainable development and for climate change mitigation and adaptation strengthened						due to the ranking by Member States, but huge opportunities remain, within the Member States and regions, and due to intersectoral cooperation. The demonstrated results are satisfactory, but there is room for improvement in communication and awareness-raising, partnership development and fundraising. The sustainability of MAB and WNBR remains good due to Member State interest, although the capacity of the Secretariat is very stretched.
Main Line of Action 6: Strengthening freshwater security						
ER 10: Responses to local, regional and global water security challenges strengthened	High	Medium	High	High	Medium	This ER is highly relevant for the implementation and monitoring of SDG 6. IHP is the only intergovernmental programme devoted to water research, water resources management, and education and capacity-building. IHP's unique expertise in groundwater and transboundary aquifers further distinguishes the programme from its competitors.
ER 11: Knowledge, innovation, policies and human and institutional capacities for water security strengthened through improved international cooperation	High	Medium	High	High	Medium	This ER is highly relevant for the implementation and monitoring of SDG 6. In particular, the WWDR should serve as a reporting and monitoring mechanism for SDG 6. UNESCO has a comparative advantage within the United Nations system in part due to its UNESCO Water Family. Expansion of the donor base is essential to reinforce WWAP. The UNESCO Water Family, in particular UNESCO-IHE, needs additional coordination efforts to ensure optimal joint delivery of water programmes.

Major Programme II - IOC	Relevance	Capacity to Deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability
	High	Medium	Medium / High	Medium / High	Medium

Main Line of Action 3: Promoting knowledge and capacity for protecting and sustainably managing the ocean and coasts

1. Programmatic priorities directly set by Member States. Strong Member States ownership of programmes like GOOS and IODE. Value of Early Warning Systems broadly recognized. Recognized contribution to high level international processes, i.a. UN WOA, IPBES, IPCC, Rio+20, UNFCCC. Extensive regional presence, including through the 3 Sub-commissions. Ensures ownership of programmes by beneficiary communities.

2. Delivers on most accounts. Member States ownership as represented through national and institutional application of IOC products. Limited RP resources remain a significant problem. The capacity of transforming data into policy relevant products should be strengthened through XB resources. Further improvement is expected from new approach to communication. Further partnerships to be created at regional level, based on the new CD strategy.

3. With the mandate spanning from biological and physical marine sciences and observations over to products and CD/TMT, IOC is strong in building cross-sectorial partnerships. The WMO/IOC JCOMM is a unique joint commission of 2 United Nations agencies and is a key element in implementation and services. Many programs (i.e. tsunami warning, GOOS, IODE, OBIS, MSP, HAB) have features unique in the United Nations system.

4. IOC Member States benefit from quality data products for climate research and biodiversity monitoring; expanded ocean observations; mitigation and adaptation to tsunamis and other ocean-related hazards. However, in some other processes, IOC efforts are not always clearly visible in the end product. Secretariat's limited capacity to implement operational programmes on the ground calls for stronger engagement with national and regional ocean governance bodies.

5. UNESCO's ability to financially support IOC's activities is very moderate, voluntary funding partially compensating. Member States ownership of and in-kind contributions to the observing systems, IODE & OBIS networks and early warning systems are huge and long-term. Successes in fundraising (GEF, EC, UNESCAP) and a new partnership with UNDP in the GEF International Waters learn area are promising. Further efforts are necessary to translate project outcomes into global and regional intergovernmental frameworks (e.g. UNGA and Regional Seas conventions). Co-design approach between global and regional programmes is developed.

Major Programme III – Social and Human Sciences	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
MLA 1: Mobilizing future-oriented research, knowledge and policy making to support social transformations, social inclusion and intercultural dialogue						
ER1: Research, Policy and Foresight	High	Medium	Medium	Low	Medium	Relevant in the context of ensuring policy coherence in the 2030 Agenda.
ER2: Intercultural dialogue	High	Medium	Medium	Low	Low	UNESCO's leadership is recognized in the United Nations system but needs clarity.
ER3: Rights and inclusion	High	Medium	Medium	Medium	Medium	Relevant in the implementation of the Agenda 2030.
ER4: History for Memory and Dialogue (formerly in CLT)	High	Medium	Medium	Medium	Low	Contributes to the long-lasting UNESCO' efforts to foster cultural diversity and intercultural dialogue
MLA 2: Empowering Member States to manage the ethical, legal, environmental and societal implications of scientific and technological challenges with a view to achieving inclusive and sustainable social development						
ER5: Bioethics	High	Medium	High	Medium	Medium	Demonstrated global leadership role in this area which will be sustained.
MLA 3: Building policies through a participatory process with stakeholders in both the fields of youth and of sports; supporting youth development and civic engagement and promoting a human rights-based approach in UNESCO's programmes						
ER6: Youth	High	Medium	High	Medium	Medium	Highly relevant for the 2030 Agenda and UNESCO's comparative advantage is recognized in the United Nations system.
ER 7: Anti-doping and sport	Medium	Low	High	Medium	Medium	The Convention provides an international platform for anti-doping standard-setting.

Major Programme IV – Culture	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
MLA 1: Protecting, conserving, promoting and transmitting culture and heritage for dialogue and development						
ER 1: 1972 Convention	High	Medium	High	Medium	Medium	High relevance demonstrated through near universal ratification and high levels of extrabudgetary resources. A specific Target on cultural heritage was included in SDG 11 on sustainable cities. However, the Secretariat's capacity to deliver and overall sustainability represent acute challenges.
ER 2: 1970 Convention and museums	High	Medium	High	Medium	Low	High relevance and clear comparative advantage in view of the multiplication of conflicts and the sharp rise of traffic. A target of the 2030 Agenda addresses the recovery of stolen assets. However, it attracts low levels of extrabudgetary resources ($2.04 million mobilized plus $734,000 in additional appropriations in 2014-2015). Capacity to deliver and sustainability are jeopardized by a persistent mismatch between needs and resources, as highlighted in particular by the IOS Evaluations.
ER 3:- 1954 Convention and its two protocols	Medium	Medium	High	Medium	Low	Relevant in the context of the multiplication of armed conflicts and intentional destructions of cultural property. However, comparatively low ratification levels, very low number of requests for international assistance and low level of funding mobilized ($389,000 mobilized plus $114,000 in additional appropriations

Major Programme IV – Culture	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
						in 2014-2105) suggests that the provisions of the Convention may not yet be fully understood, all of which impedes results.
ER 4: 2001 Convention	Medium	Low	High	Medium	Low	UNESCO is globally uniquely positioned and recognized as a standard-setter in the field of underwater cultural heritage, as witnessed by the increasing number of demands for emergency technical missions and assistance. Yet, only 53 ratifications over 14 years and very low levels of extrabudgetary support ($200,000 mobilized plus $120,000 in additional appropriations in 2014-2015), impedes impact and sustainability.
MLA 2: Supporting and promoting the diversity of cultural expressions, the safeguarding of the intangible cultural heritage, and the development of cultural and creative industries						
ER 5: 2003 Convention	High	Medium	High	Medium	Medium	High relevance confirmed by the IOS Evaluation and in the near universal level of ratification and its ability to attract extrabudgetary funds. The greatest challenge remains the severe mismatch between available resources for staff and core functions and the steady increase in expectations on the part of States Parties.

Major Programme IV – Culture	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
ER 6: 2005 Convention and thematic programmes	High	Medium	High	Medium	Medium	High relevance shown through its fast ratification, resource mobilization and the high demand for policy expertise, funding for projects, statistics and good practices. However, continued capacity to generate results is at risk without predictable extrabudgetary funding, staff resources and in-house expertise on new priority themes.

Major Programme V – Communication and Information	Relevance	Capacity to deliver	Comparative Advantage	Demonstrable Results	Sustainability	Comments
MLA 1: Promoting freedom of expression, press freedom and journalistic safety, and media pluralism						
ER1: Freedom of expression, press freedom and journalistic safety	High	Medium	High	High	High	This is high on relevance, unique in its comparative advantage, demonstrates progress, and is sustainable. However, staffing levels are below capacity requirements.
IPDC	High	Medium	High	Medium	Medium	IPDC is also high on relevance and niche, while constraints on staffing and resourcing produce a medium ranking for capacity to deliver, results, and sustainability.
ER2: Media pluralism	High	Medium	High	Medium	Medium	While high on relevance and niche, this ER is not able to operate to full effect due to capacity limits that impact on results and sustainability.
MLA 2: Enabling Universal Access and Preservation of Information and Knowledge						
ER3: Open Solutions	High	Medium	High	Medium	Medium	Highly relevant with certain components such as Open Access, YouthMobile and ICTs for Disabilities holding a demonstrated leadership role while others such as OER and ICT-CFT providing role-models for replication and intersectoral collaboration opportunities.

ER4: Memory of the World Programme	High	Medium	High	High	High	Unique mandate with a high relevance acknowledged around the world as the leading initiative for preserving documentary heritage. Staffing levels and financial resources need to be reinforced.
WSIS outcomes and IFAP	High	Medium	High	Medium	Medium	Relevant as UNESCO has been leading in collaboration with ITU (WSIS) and high in niche, though sustainability through fund raising continues to be challenging. The IFAP programme is fully operational and several projects and initiatives have been launched in its priority areas over the past biennium.

UNESCO Institute for Statistics	Relevance	Capacity to deliver	Comparative advantage	Demonstrable results	Sustainability	Comments
MLA 1: DEVELOPMENT OF EDUCATION INDICATORS AND PROMOTION OF DATA USE AND ANALYSIS	Medium	Medium	High	Medium	Medium	UIS holds a strong comparative advantage in this MLA, although resources are not sufficient to capably deliver on what has become an even broader mandate in the SDGs
ER 1: More relevant and timely education statistics and indicators produced	Medium	High	High	High	Medium	Maintaining the international database demands significant resources, but which is not always readily visible
ER 2: Appropriate methodologies and standards in the field of education statistics developed, maintained and refined	High	Medium	High	High	High	The UIS has demonstrated expertise in the area of globally comparative education statistics and methodologies although some of this work can be crowded out by data collection efforts
ER 3: Capacities of national statisticians strengthened in the production and use of national and comparative education data	Medium	Medium	Medium	Medium	Medium	Capacity building demands from Member States are substantial - keeping focused on a core set of technical assistance type interventions is essential. The demand for work in a wide range of areas can create fragmentation.
ER 4: Use and analysis of education statistics promoted	High	Medium	High	High	High	Have made great strides in presenting data and making it more interactive for users, need to refocus on education outputs, there are many opportunities – but global reports do test the current capacity of the Institute

UNESCO Institute for Statistics	Relevance	Capacity to deliver	Comparative advantage	Demonstrable results	Sustainability	Comments
MLA 2: DEVELOPMENT OF INTERNATIONAL STATISTICS ON EDUCATION OUTCOMES	High	Medium	High	Medium	Medium	**Relevance**: the Learning Outcomes unit produces relevant international database and good practices as resources to international education community; **Capacity to deliver**: more partnerships to be formed, more human resources are needed to meet emerging challenges and demands; **Comparative advantage:** UIS has the mandate to lead the SDG 4 process on learning outcomes; **Demonstrable results**: UIS has developed a meta database on national assessments and has developed several concept notes to feed into the SDG 4 process; **Sustainability:** the work on global co-ordination is relatively new, but is an important role for the UIS. Having qualified staff affects the sustainability of the programme.
ER 5: A common framework to produce comparative analysis and international monitoring of progress in learning outcomes used by the International education community	High	Medium	High	Medium	Medium	**Relevance:** the programme produces relevant meta-data on assessment to provide inputs for the development of common framework, and consolidates practices on oral assessment to promote good practices. **Capacity to deliver**: establish partnerships but need to work to establish diversed partnerships, also need staffs with specific skills to meet new challenges and demands. **Comparative advantage:** UIS has the mandate to lead the process to produce learning outcomes indicators. **Demonstrable results:** Due to limited human resources it has released limited number of meta data and country summaries on national assessments. **Sustainability:** Maintain and hire qualified staff will improve the sustainability of the

UNESCO Institute for Statistics	Relevance	Capacity to deliver	Comparative advantage	Demonstrable results	Sustainability	Comments
						programme.
MLA 3: DEVELOPMENT OF INTERNATIONAL STATISTICS ON SCIENCE, TECHNOLOGY AND INNOVATION; CULTURE; COMMUNICATION AND INFORMATION	High	Medium	High	High	High	**Relevance**: the science, culture and communication (SCC) programme produces policy relevant international data and indicators, produces relevant statistical methodology and supports countries to improve their ability to produce and use SCC statistics. Several indicators are used to track some Targets of the SDGs. Special workstreams on gender equality; **Capacity to deliver**: highly competent staff, many partnerships are in place, and additional are being established, but more human and financial resources are needed to meet emerging demands; **Comparative advantage:** UIS is the only international organization with a mandate for science, culture and communication statistics; **Demonstrable results**: Without UIS there would not be global data on science, culture and communication; SCC data are widely used by many organisations; UIS develops methodology in all the areas of SCC, which is used by Member States; **Sustainability:** the work on science and technology statistics and cultural statistics has existed at UNESCO since the 1950s and will continue with its mandate as the lead international organization for these statistics. The work on ICT in education is relatively new, but its importance is expected to grow rapidly. Funding levels affect the sustainability of the programme.
ER 6: Timely statistical information and analysis on research and development and	High	Medium	High	High	High	**Relevance:** producing the indicators to track Target 9.5; a special workstream on gender equality; **Capacity to deliver:** highly competent staff,

UNESCO Institute for Statistics	Relevance	Capacity to deliver	Comparative advantage	Demonstrable results	Sustainability	Comments
innovation statistics made available to Member States						many partnerships, but more resources needed; **Comp. advantage:** UIS the only agency to collect these indicators; **Demonstrable Results**: Without UIS there would not be global STI data and the data are widely used by many organisations; **Sustainability:** long term work program (since 1960s) which will continue
ER 7: Timely and policy-relevant statistical information and analysis of cultural statistics made available to Member States	High	Medium	High	High	High	High relevance as evidenced by the existing demand from the global community to develop new concepts and methodologies, to produce policy-relevant data and indicators for global reports and by the number of requests received from member states for training and technical assistance. In addition, a specific Target on cultural heritage 11.4 was included for which UIS will need to monitor indicator 11.4.1 at the global level. However, the ability of UIS to meet these emerging demands and support SDG is constrained by current funding levels that are insufficient and that will either delay or postpone future activities.
ER 8: Timely and policy-relevant statistical information and analysis on communication statistics made available to Member States	Medium	Medium	High	Medium	Medium	**Relevance:** producing part of the indicator to track Target 4a; **Capacity to deliver:** lack of resources, not enough partnerships; **Comp. advantage:** UIS the only agency with the mandate to collect global ICT in education and media data; **Demonstrable Results:** ICT in education indicators produced that did not exist before; **Sustainability:** importance of these indicators will increase over time, but more resources needed

UNESCO Institute for Statistics	Relevance	Capacity to deliver	Comparative advantage	Demonstrable results	Sustainability	Comments
MLA 4: REINFORCEMENT OF CROSS-CUTTING STATISTICAL ACTIVITIES	High	Medium	Medium	High	Low	**Relevance:** the programme collects and treats national data and produces products and services to communicate UIS statistics and statistical products to a wide range of audiences using a broad range of communication channels. **Capacity to deliver**: highly competent staff, establishing partnerships, but more human and financial resources are needed to evolve existing products and services and in order to meet emerging demands. **Comparative advantage:** UIS is the global reference source for cross-nationally comparable data in Education, Science, Culture, and Communication. **Demonstrable results:** Results are evident via products and services on UIS and other websites; in the improvements in timeliness of UIS data quality indicators. **Sustainability:** Funding levels affect the sustainability of the programme.
ER 9: Quality of data produced by UIS constantly monitored and improved	High	Medium	Medium	High	Low	**Relevance:** the programme collects and treats national data and monitors the quality of UIS statistical products and activities. **Capacity to deliver**: highly competent staff, establishing partnerships, but more human and financial resources are needed to evolve existing products and services and in order to meet emerging demands. **Comparative advantage:** It has been found to be essential for questionnaire design, data modelling, and data processing to be in close communication and coordination with Statistical specialists which being co-located definitely offers. Montreal is an excellent location for attracting resources due to its diversity,

UNESCO Institute for Statistics	Relevance	Capacity to deliver	Comparative advantage	Demonstrable results	Sustainability	Comments
						educated populace, and the cost of living. **Demonstrable results:** Results are evident via improvements in timeliness of UIS data quality indicators. **Sustainability:** Funding levels affect the sustainability of the programme.
ER 10: Access to and use of UIS data made easier, more efficient and better adapted to users' requirements	High	Medium	Medium	High	Low	**Relevance:** the programme produces products and services to communicate UIS statistics and statistical products to a wide range of audiences using a broad range of communication channels. **Capacity to deliver**: highly competent staff, establishing partnerships, but more human and financial resources are needed to evolve existing products and services and in order to meet emerging demands. **Comparative advantage:** UIS is the global reference source for cross-nationally comparable data in Education, Science, Culture, and Communication. The UIS knows it's data better than anyone else and is more able to find and communicate the stories in the data. **Demonstrable results:** Results are evident via products and services on websites and social media channels. **Sustainability:** Funding levels affect the sustainability of the programme.

ANNEXE

MATRICES MULTICRITÈRES POUR L'ÉVALUATION DES PROGRAMMES

Grand programme I – Éducations	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 1 : Développer les systèmes éducation pour encourager l'apprentissage qualitatif tout au long de la vie						
ER 1 : Politiques et plans sectoriels	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Extrêmement pertinent en ce qui concerne le niveau d'aide des pays à la mise en œuvre de l'agenda Éducation 2030
ER 2 : Alphabétisation	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Seule agence de l'ONU dotée d'un mandat sur l'alphabétisation. Progrès mondial lent donc besoin d'approches de gestion innovantes.
ER 3 : EFTP	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Domaine extrêmement pertinent et très demandé par les États membres.
ER 4 : Enseignement supérieure	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Mandat unique faisant appel aux Conventions pour améliorer la qualité de l'enseignement supérieur.
ER 5 : Politiques et stratégies d'enseignants	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Très pertinent, renforcé actuellement par de meilleures synergies avec le groupe de travail international sur les enseignants pour l'EPT.
ER 6 : Apprentissage	Élevé	Moyen	Moyen	Moyen	Moyen	Thème important qui doit être explicitement intégré à tous les résultats escomptés.
ER 7 : TIC dans l'éducation	Élevé	Moyen	Moyen	Élevé	Élevé	Crucial en tant que modalité de mise en œuvre de l'ODD 4, fort potentiel pour un développement plus poussé.
Axe d'action 2 : Donner les moyens aux apprenants d'être des citoyens du monde créatifs et responsables						
ER 8 : Éducation à la paix et aux droits de l'homme (ECM)	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	A démontré un rôle de leadership dans ce domaine qui sera prolongé.
ER 9 : EDD	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Programme phare, extrêmement pertinent
ER 10 : Santé	Élevé	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Nécessite un ajustement de programme
Axe d'action 3 : Élaboration du futur agenda pour l'éducation						
ER 11 : Études de recherche et de prévoyance	Élevé	Moyen	Faible	Moyen	Moyen	Contributions de la part d'instituts et du GMR. Crucial pour soutenir le leadership intellectuel de l'UNESCO.
ER 12 : Le droit à l'éducation et le GMR	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Rôle normatif extrêmement pertinent, mandat prolongé pour suivre l'agenda éducation mondiale. Droit à l'éducation intégré au résultat escompté 1 (38 C/5)
ER 13 : Coordination et coopération de partenariat de l'EPT	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Élevé	Extrêmement pertinent puisque l'UNESCO supervise l'agenda Éducation 2030.

Grand Programme II – Sciences exactes et naturelles	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 1 : Renforcer les politiques et la gouvernance en matière de STI, ainsi que l'interface science-politiques-société						
ER 1 : Renforcement des politiques STI, de l'interface science-politiques et de l'engagement auprès de la société, y compris les groupes vulnérables tels que les PEID et les peuples autochtones	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	La politique STI sous-tend tous les ODD. L'UNESCO est l'agence leader en matière de politique STI ainsi que le leader reconnu de l'ONU sur le savoir local et autochtone. L'approche intégrée et intersectorielle de l'organisation est également d'une grande valeur pour les PEID. Des moyens humains supplémentaires sont nécessaires pour maintenir ou étendre l'exécution de ce résultat escompté essentiel mais aux facettes multiples puisque les demandes actuelles des Etats membres dépassent la capacité à assumer des projets supplémentaires.
Axe d'action 2 : Renforcer les capacités institutionnelles dans les domaines de la science et de l'ingénierie						
ER 2 : Renforcement accru des capacités en matière de recherche et d'enseignement dans le domaine des sciences exactes et naturelles, notamment par le recours aux TIC	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Le développement des capacités en science et en ingénierie étaye tous les ODD, et sont particulièrement pertinents pour les ODD 7 et 9, cible 9,5. Le CIPT et la TWAS disposent d'une capacité d'expertise, d'un avantage comparatif et de résultats élevés. L'organisation pour les femmes et la science dans le monde en développement et le partenariat L'Oréal/UNESCO sont mondialement reconnus pour leur soutien aux femmes dans le domaine des sciences. Même si les ressources extra-budgétaires sont élevées, la mise en œuvre est freinée par le manque de personnel aussi bien sur le terrain qu'au siège.
ER 3 : Développement et application de la recherche et de l'enseignement dans le domaine des sciences de l'ingénieur interdisciplinaires pour le développement durable	Élevé	Faible	Moyen	Faible	Faible	L'ingénierie est d'une grande pertinence pour les ODD 7 et 9, cible 9.5. L'exécution du programme de l'UNESCO en ingénierie a perdu en capacité ces dernières années en raison de la fusion de deux départements, de la faible priorité accordée par les Etats membres, de la perte d'un poste de dirigeant et du manque de financement extra-budgétaire. Les nouveaux centres d'ingénierie de catégorie 2 ainsi que la collaboration entre les sections permettent un progrès continu. Des levées de fonds réussies seront nécessaires à la viabilité.
Axe d'action 4 : Favoriser la collaboration scientifique internationale au service des systèmes terrestres, de la biodiversité et de la réduction des risques de catastrophe						
ER 7 : Elargissement de la coopération mondiale en sciences écologiques et géologiques	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Les sciences géologiques sont pertinentes pour la réussite des ODD 8, 13 et 15. L'UNESCO est la seule agence de l'ONU qui traite de géologie et de géophysique. Les projets du PICG démontrent invariablement le grand effet multiplicateur du financement de démarrage par l'UNESCO. Des postes depuis peu vacants devront être pourvus par des géoscientifiques pour assurer la viabilité.

Grand Programme II – Sciences exactes et naturelles	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
ER 8 : Amélioration de la réduction des risques, renforcement de l'alerte rapide aux risques naturels et promotion de la préparation et de la résilience aux catastrophes	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Ce résultat escompté est pertinent pour les ODD 11, 13 et 15. Il est également extrêmement pertinent du point de vue l'aide qu'apporte l'UNESCO dans les situations d'après-guerre ou d'après-catastrophe. Il existe des éléments pour lesquels l'UNESCO a un avantage comparatif tel que l'initiative Systèmes d'alerte précoce des séismes, ainsi que l'approche éthique et respectueuse des droits de l'homme de l'UNESCO à l'égard de la DRR.
Axe d'action 5 : Renforcer le rôle des écologiques et des réserves de biosphère						
ER 9 : Utilisation renforcée des réserves de biosphère comme lieux d'apprentissage pour un développement équitable et durable et atténuation du changement climatique et adaptation à ce dernier	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Moyen	Ce résultat escompté soutient fortement l'ODD 15 et les ODD 6, 13 et 14. La capacité du secrétariat est freinée en raison du son classement par les Etats membres, mais des opportunités considérables demeurent, au sein des Etats membres et des régions et grâce à la coopération intersectorielle. Les résultats démontrés sont satisfaisants, mais des améliorations peuvent être apportées dans la communication et la prise de conscience, le développement des partenariats et la collecte de fonds. La viabilité du MAB et du WNBR demeure favorable en raison de l'intérêt de la part des Etats membres, bien que la capacité du secrétariat soit très insuffisante.
Axe d'action 6 : Renforcer la sécurité de l'eau douce						
ER 10 : Renforcement des réponses aux défis locaux, régionaux et mondiaux en matière de sécurité de l'eau	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Moyen	Ce résultat escompté est extrêmement pertinent dans la mise en œuvre et le suivi de l'ODD 6. Le PHI est le seul programme intergouvernemental dédié à la recherche sur l'eau, à la gestion des ressources d'eau et à l'éducation et le développement de capacité. L'expertise unique du PIH en matière de nappes phréatiques et d'aquifères transfrontaliers distingue un peu plus ce programme de ses concurrents.
ER 11 : Renforcement des connaissances, de l'innovation, des politiques et des capacités humaines et institutionnelles pour la sécurité de l'eau grâce à une meilleure coopération internationale	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Moyen	Ce résultat escompté est extrêmement pertinent dans la mise en œuvre et le suivi de l'ODD 6. Le WWDR devrait servir de mécanisme d'analyse et de suivi de l'ODD6. L'UNESCO jouit d'un avantage comparatif au sein du système de l'ONU en parti dû à sa famille de l'eau. L'élargissement de la base de donateurs est essentiel pour renforcer le WWAP. La famille de l'eau de l'UNESCO, en particulier l'UNESCO-IHE, nécessite des efforts de coordination supplémentaires pour garantir une exécution conjointe optimale des programmes liés à l'eau.

Grand Programme II – COI	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité
	Élevé	Moyen	Moyen / Élevé	Moyen / Élevé	Moyen

Axe d'action 3 : Renforcer les connaissances et les capacités pour la protection et la gestion durable des océans et des zones côtières

1. Priorités des programmes directement fixées par les Etats membres. Solide appropriation de programmes tels que GOOS et IODE par les Etats membres. Valeur largement reconnue des Systèmes d'alerte précoce. Contribution aux processus internationaux de haut niveau reconnue (WOA, IPBES, GIEC, Rio +20, CCNUCC). Présence régionale importante, y compris via les 3 **sous**-commissions. Assure l'appropriation des programmes par les communautés bénéficiaires.
2. Remplit les objectifs dans la plupart des domaines. Appropriation des Etats membres telle que représentée au travers de l'application nationale et institutionnelle des résultats de l'IOC. Les moyens limités des programmes régionaux demeurent un problème important. La capacité à transformer les données en résultats pertinents devrait être renforcée au travers des moyens XB. La nouvelle approche de communication devrait générer des améliorations. Des partenariats supplémentaires doivent être créés à un niveau régional, sur la base de la nouvelle stratégie CD.
3. Grâce au mandat qui recouvre les sciences marines biologiques et physiques et les observations en passant par les résultats et les CD/TMT, la COI peut établir des partenariats inter-sectoriels solides. L'OMM/COI JCOMM est une commission conjointe unique de deux agences de l'ONU et représente un élément clé dans la mise en œuvre et les services. De nombreux programmes (par exemple l'alerte Tsunami, GOOS, IODE, OBIS, MSP, HAB) ont des caractéristiques uniques dans le système de l'ONU.
4. Les Etats membres de la COI bénéficient de résultats de données qualitatives pour la recherche sur le climat et le contrôle de la biodiversité, des observations élargies sur l'océan et l'atténuation et l'adaptation aux tsunamis et aux autres risques liés à l'océan. Cependant, dans d'autres processus, les efforts de la COI ne sont pas toujours clairement visibles dans le résultat final. La capacité limitée du secrétariat à mettre en œuvre des programmes opérationnels sur le terrain appelle à un engagement plus marqué avec les entités gouvernementales nationales et régionales des océans.
5. La capacité de l'UNESCO à soutenir financièrement les activités de la COI est très modérée, elle est partiellement compensée par le financement volontaire. L'appropriation des Etats membres les contributions en nature aux systèmes d'observation, aux réseaux IODE et OBIS et aux systèmes d'alerte précoce sont considérables et sur le long terme. Les succès de levées de fonds (FEM, EC, CESAP) ainsi qu'un nouveau partenariat avec le PNUD au sein du FEM dans le domaine des eaux internationales sont prometteurs. Des efforts supplémentaires sont nécessaires pour traduire les résultats de projets en systèmes intergouvernementaux internationaux et régionaux (tel que l'Assemblée générale de l'ONU et les Conventions des mers régionales). Une approche de conception conjointe entre programmes mondiaux et régionaux se développe

Grand Programme III – Sciences humaines et sociales	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 1 : Mobiliser la recherche, les connaissances et la formulation de politiques tournées vers l'avenir, en vue de soutenir les transformations sociales, l'inclusion sociale et le dialogue interculturel						
ER 1 : Recherche, politique et prévoyance	Élevé	Moyen	Moyen	Faible	Moyen	Pertinent dans le contexte de la garantie d'une cohérence politique dans l'agenda 2030.
ER 2 : Dialogue interculturel	Élevé	Moyen	Moyen	Faible	Faible	Le leadership de l'UNESCO est reconnu dans le système de l'ONU mais nécessite de la clarté.
ER 3 : Droits et inclusion	Élevé	Moyen	Moyen	Moyen	Moyen	Pertinent dans la mise en œuvre de l'agenda 2030
ER 4 : Histoire et mémoire pour le dialogue (anciennement dans la CLT)	Élevé	Moyen	Moyen	Moyen	Faible	Contribue aux efforts durables de l'UNESCO pour favoriser la diversité culturelle et le dialogue interculturel
Axe d'action 2 : Donner aux Etats membres les moyens de gérer eux-mêmes les incidences éthiques, juridiques, environnementales et sociétales des défis scientifiques et technologiques en vue d'un développement social inclusif et durable						
ER 5 : Bioéthique	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	A démontré un rôle de leadership mondial dans ce domaine qui sera prolongé
Axe d'action 3 : Elaborer des politiques dans le cadre d'un processus participatif associant des parties prenantes dans les domaines de la jeunesse et des sports, soutenir le développement et l'engagement civique des jeunes et promouvoir l'approche fondée sur les droits de l'homme au sein des programmes de l'UNESCO						
ER 6 : Jeunesse	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Extrêmement pertinent dans le cadre de l'agenda 2030, l'avantage comparatif de l'UNESCO est reconnu au sein du système de l'ONU
ER 7 : Lutte anti-dopage et sport	Moyen	Faible	Élevé	Moyen	Moyen	La Convention fournit une plateforme internationale pour l'adoption de normes anti-dopage.

Grand programme IV – Culture	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 1 : Protéger, conserver, promouvoir et transmettre la culture et le patrimoine pour le dialogue et le développement						
ER 1 : Convention de 1972	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Pertinence élevée démontrée par la ratification quasi universelle et niveaux de ressources extra-budgétaires élevés. Un objectif spécifique sur le patrimoine culturel a été ajouté dans l'ODD 11 sur les villes viables. Cependant, la capacité d'exécution du secrétariat et la viabilité globale représentent des défis sérieux.
ER 2 : Convention de 1970 et musées	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Faible	Pertinence élevée et avantage comparatif incontestable au regard de la multiplication des conflits et la nette augmentation du trafic. L'un des objectifs de l'agenda 2030 est de s'occuper de la récupération des biens volés. Cependant, ce résultat escompté n'attire que très peu de financements extra-budgétaires (2,04 millions de dollars et 734000 dollars de dotation supplémentaire en 2014-2015). La capacité d'exécution et la viabilité sont menacées par le déséquilibre persistent entre besoins et ressources, comme cela a été mis en lumière dans les évaluations de l'IOS en particulier.
ER 3 : Convention de 1954 et ses deux protocoles	Moyen	Moyen	Élevé	Moyen	Faible	Pertinent dans un contexte de recrudescence des conflits armés et des destructions volontaires du patrimoine culturel. Cependant, des niveaux de ratification comparativement faibles, un très faible nombre de requêtes de l'aide internationale et un faible niveau de financement (389000 dollars et 114000 dollars de crédits supplémentaires en 2014-2015) laissent penser que les dispositions de la Convention ne sont pas toutes entièrement comprises, le tout freinant les résultats.
ER 4 : Convention de 2001	Moyen	Faible	Élevé	Moyen	Faible	L'UNESCO jouit mondialement d'une position et d'une reconnaissance de son rôle de référent en matière de normes dans le patrimoine culturel sous-marin, comme le prouve le nombre croissant de demandes d'aide pour des missions techniques d'urgence. Pourtant, on note seulement 53 ratifications en 14 ans et des niveaux de soutien extra-budgétaire très faibles (200000 dollars et 120000 dollars de crédits supplémentaires en 2014-2015), ce qui réduit l'impact et la viabilité.

Grand programme IV – Culture	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 2 : Soutenir et promouvoir la diversité des expressions culturelles, la conservation du patrimoine culturel immatériel et le développement des industries culturelles et créatives						
ER 5 : Convention de 2003	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Pertinence élevée confirmée par l'évaluation de l'IOS, le niveau de ratification quasi universel et sa capacité à attirer des fonds extra-budgétaires. Le plus gros défi réside toujours dans le sévère déséquilibre entre les ressources dédiées au personnel et aux activités premières et l'augmentation constante des attentes de la part des Etats parties.
ER 6 : Convention de 2005 et programmes thématiques	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Grande pertinence prouvée au travers de sa ratification rapide, sa mobilisation de ressources et la demande élevée d'expertise pratique, son financement de projets, les statistiques et les bonnes pratiques. Cependant, sans financement extra-budgétaire prévisible, moyens en personnel et compétences internes sur de nouveaux thèmes prioritaires, sa capacité continue à générer des résultats est en danger.

Grand programme V – Communication et information	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 1 : Promouvoir la liberté d'expression, la liberté de presse, la sécurité des journalistes et le pluralisme des médias						
ER 1 : Liberté d'expression, liberté de la presse et sécurité des journalistes	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Pertinence élevée, avantage comparatif unique, signes de progrès et viabilité. Néanmoins, les niveaux d'effectif sont en-deçà des capacités pré-requises.
PIDC	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Le PIDC a une pertinence élevée mais les restrictions de personnel et de ressources aboutissent à une note moyenne en matière de capacité d'exécution, de résultat et de viabilité.
ER 2 : Pluralisme des médias	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	En dépit de sa pertinence élevée, ce résultat escompté ne parvient pas à fonctionner à plein en raison de ses limites de capacités qui se répercutent sur les résultats et la viabilité.
Axe d'action 2 : Permettre l'accès universel et la préservation de l'information et du savoir						
ER 3 : Solutions libres	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Extrêmement pertinent dans certains domaines tels que l'accès libre, Jeunesse mobile et les TIC pour les handicapés qui jouent un rôle de leader incontestable, ainsi que les REL et les TIC-CFT qui servent d'exemples pour la copie et les opportunités de collaboration intersectorielle.
ER 4 : Programme Mémoire du monde	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Mandat unique doté d'une pertinence élevée et reconnu dans le monde entier comme étant l'initiative motrice de la préservation du patrimoine documentaire. Les effectifs et les ressources financières doivent être renforcés.
Résultats du SMSI et PIPT	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	Pertinent car l'UNESCO a dirigé en collaboration avec l'UIT (SMSI), élevé en terme de niche, même si la viabilité au travers des levées de fonds continue à représenter un défi. Le PIPT est pleinement opérationnel et plusieurs projets et initiatives ont été lancés dans ses domaines prioritaires au cours du dernier exercice biennal.

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 1 : ÉLABORATION D'INDICATEURS DE L'ÉDUCATION ET PROMOTION DE L'UTILISATION ET DE L'ANALYSE DE DONNÉES	Moyen	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	L'ISU détient un fort avantage comparatif pour cet Axe d'action, bien que ses ressources ne permettent pas une capacité d'exécution suffisante d'un mandat devenu encore plus vaste dans le cadre des ODD.
ER 1 : Production de statistiques et d'indicateurs de l'éducation plus pertinents et à jour	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Moyen	Le maintien des bases de données internationales exige d'importantes ressources, ce qui n'est pas immédiatement visible
ER 2 : Élaboration, application et amélioration de méthodes et de normes appropriées dans le domaine des statistiques de l'éducation	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	L'ISU a démontré son expertise dans le domaine des statistiques et méthodes comparatives de l'éducation à l'échelle mondiale, bien qu'une partie de ce travail soit parfois éclipsé par les efforts de recueil des données
ER 3 : Renforcement des capacités des statisticiens nationaux à produire et utiliser des données nationales et comparatives sur l'éducation	Moyen	Moyen	Moyen	Moyen	Moyen	Un renforcement des capacités substantiel est demandé aux États membres – il est essentiel de rester centré sur un noyau d'interventions de type assistance technique. La demande pour un travail dans un large éventail de domaines peut créer un morcellement.
ER 4 : Promotion de l'utilisation et de l'analyse des statistiques de l'éducation	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	De grands progrès pour mieux présenter les données et les rendre plus interactives pour les utilisateurs. Il faudrait se recentrer sur les résultats concernant l'éducation. Il y a beaucoup d'opportunités – mais les rapports à l'échelle mondiale mettent à l'épreuve les capacités actuelles de l'Institut.
Axe d'action 2 : ÉLABORATION DE STATISTIQUES INTERNATIONALES SUR LES RÉSULTATS DE L'ÉDUCATION	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	**Pertinence** : La section sur les Résultats de l'apprentissage produit des bases de données internationales et de bonnes pratiques comme ressources disponibles pour la communauté internationale de l'éducation ; **capacité d'exécution** : formation de davantage de partenariats, davantage de ressources humaines sont nécessaires pour relever les défis et exigences émergents ; **avantage comparatif** : l'ISU a pour mission de mener le processus de l'ODD 4 sur les résultats de l'apprentissage ; **résultats démontrables** : l'ISU a développé une base de méta données à partir des évaluations nationales et élaboré plusieurs documents de réflexion destinés à enrichir le processus de l'ODD 4 ; **viabilité** : le travail de coordination mondiale est relativement nouveau, mais il s'agit d'un rôle important pour l'ISU. Le fait d'avoir un personnel qualifié est important pour la viabilité du programme.

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
Axe d'action 1 : ÉLABORATION D'INDICATEURS DE L'ÉDUCATION ET PROMOTION DE L'UTILISATION ET DE L'ANALYSE DE DONNÉES	Moyen	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	L'ISU détient un fort avantage comparatif pour cet Axe d'action, bien que ses ressources ne permettent pas une capacité d'exécution suffisante d'un mandat devenu encore plus vaste dans le cadre des ODD.
ER 1 : Production de statistiques et d'indicateurs de l'éducation plus pertinents et à jour	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Moyen	Le maintien des bases de données internationales exige d'importantes ressources, ce qui n'est pas immédiatement visible
ER 2 : Élaboration, application et amélioration de méthodes et de normes appropriées dans le domaine des statistiques de l'éducation	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	L'ISU a démontré son expertise dans le domaine des statistiques et méthodes comparatives de l'éducation à l'échelle mondiale, bien qu'une partie de ce travail soit parfois éclipsé par les efforts de recueil des données
ER 3 : Renforcement des capacités des statisticiens nationaux à produire et utiliser des données nationales et comparatives sur l'éducation	Moyen	Moyen	Moyen	Moyen	Moyen	Un renforcement des capacités substantiel est demandé aux États membres – il est essentiel de rester centré sur un noyau d'interventions de type assistance technique. La demande pour un travail dans un large éventail de domaines peut créer un morcellement.
ER 4 : Promotion de l'utilisation et de l'analyse des statistiques de l'éducation	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	De grands progrès pour mieux présenter les données et les rendre plus interactives pour les utilisateurs. Il faudrait se recentrer sur les résultats concernant l'éducation. Il y a beaucoup d'opportunités – mais les rapports à l'échelle mondiale mettent à l'épreuve les capacités actuelles de l'Institut.
Axe d'action 2 : ÉLABORATION DE STATISTIQUES INTERNATIONALES SUR LES RÉSULTATS DE L'ÉDUCATION	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	**Pertinence** : La section sur les Résultats de l'apprentissage produit des bases de données internationales et de bonnes pratiques comme ressources disponibles pour la communauté internationale de l'éducation ; **capacité d'exécution** : formation de davantage de partenariats, davantage de ressources humaines sont nécessaires pour relever les défis et exigences émergents ; **avantage comparatif** : l'ISU a pour mission de mener le processus de l'ODD 4 sur les résultats de l'apprentissage ; **résultats démontrables** : l'ISU a développé une base de méta données à partir des évaluations nationales et élaboré plusieurs documents de réflexion destinés à enrichir le processus de l'ODD 4 ; **viabilité** : le travail de coordination mondiale est relativement nouveau, mais il s'agit d'un rôle important pour l'ISU. Le fait d'avoir un personnel qualifié est important pour la viabilité du programme.

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
ER 5 : Utilisation par la communauté éducative internationale d'un cadre commun pour réaliser des analyses comparatives et un suivi international des progrès d'apprentissage	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	**Pertinence :** Le programme fournit des métadonnées pertinentes sur les évaluations afin d'apporter des contributions nécessaires au développement d'un cadre commun, et il renforce les pratiques sur les évaluations en vue de promouvoir de bonnes pratiques. **Capacité d'exécution** : mise en place de partenariats, mais nécessité de travailler à des partenariats diversifiés. Également besoin de personnels ayant des compétences spécifiques afin de relever les nouveaux défis et exigences. **Avantage comparatif :** Une des missions de l'ISU est de conduire le processus de mise en place des indicateurs de résultats des apprentissages. **Résultats démontrables :** Du fait de ressources humaines limitées, il a publié un nombre modeste de métadonnées et de résumés par pays des évaluations nationales. **Viabilité :** Conserver et embaucher des personnels qualifiés améliorera la viabilité du programme.
Axe d'action 3 : ÉLABORATION DE STATISTIQUES INTERNATIONALES SUR LA SCIENCE, LA TECHNOLOGIE ET L'INNOVATION, LA CULTURE, LA COMMUNICATION ET L'INFORMATION	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	**Pertinence** : le programme Science, culture et communication (SCC) fournit des données et indicateurs internationaux pertinents pour l'élaboration de politiques, ainsi qu'une méthode statistique pertinente et aide les pays à améliorer leur capacité à produire et utiliser les statistiques SCC. Plusieurs indicateurs sont employés pour suivre les cibles des ODD. Plusieurs chantiers dans le domaine de l'égalité des genres. **Capacité d'exécution** : personnel très compétent, beaucoup de partenariats ont été mis en place, et des partenariats supplémentaires sont conclus, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour faire face aux demandes émergentes. **Avantage comparatif** : l'ISU est le seul organe international investi d'un mandat international concernant les statistiques sur les sciences, la culture et la communication ; **Résultats démontrables** : sans l'ISU, il n'y aurait pas de statistiques internationales sur la science, la culture et la communication ; les données SCC sont largement utilisées par un grand nombre d'organisations ; l'ISU développe dans tous les domaines des SCC des méthodes utilisées par les États membres. **Viabilité** : le travail sur les statistiques concernant la science et la technologie existe à l'UNESCO depuis les années 50 et se poursuivra avec le mandat de celle-ci comme organisation internationale de premier plan pour ces statistiques. Le travail sur les TIC dans l'éducation est relativement nouveau, mais il faut s'attendre à une augmentation rapide de son importance. Le niveau de financement affecte la viabilité du programme.

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
ER 6 : Les États membres disposent d'informations et d'analyses d'actualité sur les statistiques relatives à la recherche-développement et à l'innovation	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	**Pertinence** : production des indicateurs pour suivre la cible 9.5 ; chantier de travail spécial sur l'égalité des genres ; **Capacité d'exécution** : personnel très compétent, beaucoup de partenariats, mais davantage de ressources sont nécessaires ; **Avantages comparatifs** : l'ISU est la seule agence à recueillir ces indicateurs ; **Résultats démontrables** : sans l'ISU, il n'y aurait pas de données internationales sur les STI, et ces données sont largement utilisées par un grand nombre d'organisations ; **Viabilité** : programme de travail à long terme (depuis les années 60) qui se poursuivra.
ER 7 : Les États membres disposent d'informations et d'analyses sur les statistiques culturelles, d'actualité et utiles à la formulation des politiques	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Une forte pertinence comme le montre la demande de la communauté internationale de développement de nouveaux concepts et méthodes et de production des données relatives aux politiques et des indicateurs pour les rapports mondiaux, et comme le montre également le nombre de sollicitations de la part des États membres en vue de formations et d'assistance technique. En outre, l'intégration d'une cible spécifique concernant l'héritage culturel 11.4 nécessitera un suivi par l'ISU de l'indicateur 11.4 au niveau mondial. Toutefois, la capacité de l'ISU à répondre à ces demandes émergentes et à soutenir les ODD est limitée par un niveau de financement actuellement insuffisant, qui retardera ou ajournera les activités futures.
ER 8 : Les États membres disposent d'informations et d'analyses sur les statistiques de la communication d'actualité et utiles à la formulation de politiques	Moyen	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	**Pertinence** : production d'une partie de l'indicateur nécessaire au suivi de la cible 4a ; **Capacité d'exécution** : manque de ressources, nombre de partenariats insuffisant ; **Avantage comparatif** : l'ISU est la seule agence ayant pour mission le recueil de données TIC mondiales sur l'éducation et les médias ; **Résultats démontrables** : des indicateurs sur les TIC dans l'éducation qui n'existaient pas auparavant ont été produits ; **Viabilité** : l'importance de ces indicateurs va augmenter avec le temps, mais davantage de ressources sont nécessaires.
Axe d'action 4 : **RENFORCEMENT DES ACTIVITÉS STATISTIQUES TRANSVERSALES**	Élevé	Moyen	Moyen	Élevé	Faible	**Pertinence** : le programme recueille et traite les données nationales et offre des produits et services pour la communication des statistiques et produits statistiques de l'ISU à un vaste public en utilisant un vaste éventail de réseaux de communication. **Capacité d'exécution** : un personnel très compétent, qui met en place des partenariats, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour faire évoluer les produits et services existants et faire face aux demandes émergentes. Avantage comparatif : l'ISU est la référence mondiale comme source de données nationales comparables dans les domaines de l'éducation, de la science, de la culture et de la communication. **Résultats démontrables** : les résultats sont patents au travers des

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
						produits et services disponibles sur les sites de l'ISU et d'autres sites Internet, ainsi que des améliorations dans l'opportunité des indicateurs de qualité des données de l'ISU. **Viabilité** : le niveau de financement affecte la viabilité des programmes.
ER 9 : Amélioration et contrôle constants de la qualité des données produites par l'ISU	Élevé	Moyen	Moyen	Élevé	Faible	**Pertinence** : l'ISU recueille et traite les données nationales et assure le suivi de la qualité des produits statistiques et des activités de l'ISU. **Capacité d'exécution** : personnel très compétent, qui met en place des partenariats, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour répondre aux demandes émergentes. **Avantage comparatif** : Travailler en communication et coordination étroite avec les spécialistes de statistiques, ce qui est assurément rendu possible par la réunion dans un même lieu de travail, s'est avéré essentiel à la conception des questionnaires, la modélisation et au traitement des données. **Résultats démontrables** : les résultats sont patents du fait des améliorations de l'opportunité des indicateurs de qualité des données de l'ISU. **Viabilité** : le niveau de financement affecte la viabilité du programme.
ER 10 : Accessibilité et utilisation des données de l'ISU plus faciles, plus efficaces et mieux adaptées aux besoins des utilisateurs	Élevé	Moyen	Moyen	Élevé	Faible	**Pertinence** : le programme apporte des produits et services permettant de communiquer les statistiques et produits statistiques de l'ISU à un vaste public, en utilisant un large éventail de réseaux de communication. **Capacité d'exécution** : un personnel très compétent, qui met en place des partenariats, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour faire évoluer les produits et services existants et pour faire face à la demande émergente. **Avantage comparatif** : l'ISU est la référence mondiale comme source de données comparables entre pays dans les domaines de l'éducation, de la science, de la culture et de la communication. L'ISU connait ses données mieux que quiconque et est mieux à même de trouver et communiquer le sens de ces données. **Résultats démontrables** : les résultats sont patents au travers des produits et services, sur les sites Internet et les réseaux de médias sociaux. **Viabilité** : le niveau de financement affecte la viabilité du programme.

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
ER 5 : Utilisation par la communauté éducative internationale d'un cadre commun pour réaliser des analyses comparatives et un suivi international des progrès d'apprentissage	Élevé	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	**Pertinence :** Le programme fournit des métadonnées pertinentes sur les évaluations afin d'apporter des contributions nécessaires au développement d'un cadre commun, et il renforce les pratiques sur les évaluations en vue de promouvoir de bonnes pratiques. **Capacité d'exécution** : mise en place de partenariats, mais nécessité de travailler à des partenariats diversifiés. Également besoin de personnels ayant des compétences spécifiques afin de relever les nouveaux défis et exigences. **Avantage comparatif :** Une des missions de l'ISU est de conduire le processus de mise en place des indicateurs de résultats des apprentissages. **Résultats démontrables :** Du fait de ressources humaines limitées, il a publié un nombre modeste de métadonnées et de résumés par pays des évaluations nationales. **Viabilité :** Conserver et embaucher des personnels qualifiés améliorera la viabilité du programme.
Axe d'action 3 : ÉLABORATION DE STATISTIQUES INTERNATIONALES SUR LA SCIENCE, LA TECHNOLOGIE ET L'INNOVATION, LA CULTURE, LA COMMUNICATION ET L'INFORMATION	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	**Pertinence** : le programme Science, culture et communication (SCC) fournit des données et indicateurs internationaux pertinents pour l'élaboration de politiques, ainsi qu'une méthode statistique pertinente et aide les pays à améliorer leur capacité à produire et utiliser les statistiques SCC. Plusieurs indicateurs sont employés pour suivre les cibles des ODD. Plusieurs chantiers dans le domaine de l'égalité des genres. **Capacité d'exécution** : personnel très compétent, beaucoup de partenariats ont été mis en place, et des partenariats supplémentaires sont conclus, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour faire face aux demandes émergentes. **Avantage comparatif** : l'ISU est le seul organe international investi d'un mandat international concernant les statistiques sur les sciences, la culture et la communication ; **Résultats démontrables** : sans l'ISU, il n'y aurait pas de statistiques internationales sur la science, la culture et la communication ; les données SCC sont largement utilisées par un grand nombre d'organisations ; l'ISU développe dans tous les domaines des SCC des méthodes utilisées par les États membres. **Viabilité** : le travail sur les statistiques concernant la science et la technologie existe à l'UNESCO depuis les années 50 et se poursuivra avec le mandat de celle-ci comme organisation internationale de premier plan pour ces statistiques. Le travail sur les TIC dans l'éducation est relativement nouveau, mais il faut s'attendre à une augmentation rapide de son importance. Le niveau de financement affecte la viabilité du programme.

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
ER 6 : Les États membres disposent d'informations et d'analyses d'actualité sur les statistiques relatives à la recherche-développement et à l'innovation	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	**Pertinence** : production des indicateurs pour suivre la cible 9.5 ; chantier de travail spécial sur l'égalité des genres ; **Capacité d'exécution** : personnel très compétent, beaucoup de partenariats, mais davantage de ressources sont nécessaires ; **Avantages comparatifs** : l'ISU est la seule agence à recueillir ces indicateurs ; **Résultats démontrables** : sans l'ISU, il n'y aurait pas de données internationales sur les STI, et ces données sont largement utilisées par un grand nombre d'organisations ; **Viabilité** : programme de travail à long terme (depuis les années 60) qui se poursuivra.
ER 7 : Les États membres disposent d'informations et d'analyses sur les statistiques culturelles, d'actualité et utiles à la formulation des politiques	Élevé	Moyen	Élevé	Élevé	Élevé	Une forte pertinence comme le montre la demande de la communauté internationale de développement de nouveaux concepts et méthodes et de production des données relatives aux politiques et des indicateurs pour les rapports mondiaux, et comme le montre également le nombre de sollicitations de la part des États membres en vue de formations et d'assistance technique. En outre, l'intégration d'une cible spécifique concernant l'héritage culturel 11.4 nécessitera un suivi par l'ISU de l'indicateur 11.4 au niveau mondial. Toutefois, la capacité de l'ISU à répondre à ces demandes émergentes et à soutenir les ODD est limitée par un niveau de financement actuellement insuffisant, qui retardera ou ajournera les activités futures.
ER 8 : Les États membres disposent d'informations et d'analyses sur les statistiques de la communication d'actualité et utiles à la formulation de politiques	Moyen	Moyen	Élevé	Moyen	Moyen	**Pertinence** : production d'une partie de l'indicateur nécessaire au suivi de la cible 4a ; **Capacité d'exécution** : manque de ressources, nombre de partenariats insuffisant ; **Avantage comparatif** : l'ISU est la seule agence ayant pour mission le recueil de données TIC mondiales sur l'éducation et les médias ; **Résultats démontrables** : des indicateurs sur les TIC dans l'éducation qui n'existaient pas auparavant ont été produits ; **Viabilité** : l'importance de ces indicateurs va augmenter avec le temps, mais davantage de ressources sont nécessaires.
Axe d'action 4 : **RENFORCEMENT DES ACTIVITÉS STATISTIQUES TRANSVERSALES**	Élevé	Moyen	Moyen	Élevé	Faible	**Pertinence** : le programme recueille et traite les données nationales et offre des produits et services pour la communication des statistiques et produits statistiques de l'ISU à un vaste public en utilisant un vaste éventail de réseaux de communication. **Capacité d'exécution** : un personnel très compétent, qui met en place des partenariats, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour faire évoluer les produits et services existants et faire face aux demandes émergentes. Avantage comparatif : l'ISU est la référence mondiale comme source de données nationales comparables dans les domaines de l'éducation, de la science, de la culture et de la communication. **Résultats démontrables** : les résultats sont patents au travers des

Institut de statistique de l'UNESCO	Pertinence	Capacité d'exécution	Avantage comparatif	Résultats démontrables	Viabilité	Commentaires
						produits et services disponibles sur les sites de l'ISU et d'autres sites Internet, ainsi que des améliorations dans l'opportunité des indicateurs de qualité des données de l'ISU. **Viabilité** : le niveau de financement affecte la viabilité des programmes.
ER 9 : Amélioration et contrôle constants de la qualité des données produites par l'ISU	Élevé	Moyen	Moyen	Élevé	Faible	**Pertinence** : l'ISU recueille et traite les données nationales et assure le suivi de la qualité des produits statistiques et des activités de l'ISU. **Capacité d'exécution** : personnel très compétent, qui met en place des partenariats, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour répondre aux demandes émergentes. **Avantage comparatif** : Travailler en communication et coordination étroite avec les spécialistes de statistiques, ce qui est assurément rendu possible par la réunion dans un même lieu de travail, s'est avéré essentiel à la conception des questionnaires, la modélisation et au traitement des données. **Résultats démontrables** : les résultats sont patents du fait des améliorations de l'opportunité des indicateurs de qualité des données de l'ISU. **Viabilité** : le niveau de financement affecte la viabilité du programme.
ER 10 : Accessibilité et utilisation des données de l'ISU plus faciles, plus efficaces et mieux adaptées aux besoins des utilisateurs	Élevé	Moyen	Moyen	Élevé	Faible	**Pertinence** : le programme apporte des produits et services permettant de communiquer les statistiques et produits statistiques de l'ISU à un vaste public, en utilisant un large éventail de réseaux de communication. **Capacité d'exécution** : un personnel très compétent, qui met en place des partenariats, mais davantage de ressources humaines et financières sont nécessaires pour faire évoluer les produits et services existants et pour faire face à la demande émergente. **Avantage comparatif** : l'ISU est la référence mondiale comme source de données comparables entre pays dans les domaines de l'éducation, de la science, de la culture et de la communication. L'ISU connait ses données mieux que quiconque et est mieux à même de trouver et communiquer le sens de ces données. **Résultats démontrables** : les résultats sont patents au travers des produits et services, sur les sites Internet et les réseaux de médias sociaux. **Viabilité** : le niveau de financement affecte la viabilité du programme.

طُبعت هذه الوثيقة على ورق معاد تصنيعه